المجلات العلمية المحكمة في الجامعات السعودية

إعداد

أ . د . سالم بن محمد السالم

كلية علوم الحاسب والمعلومات
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

معهد الأمير نايف للبحوث و الخدمات الاستشارية
Prince Naif Institute for Research and Consulting Services

المجلات العلمية المحكمة في الجامعات السعودية

إعداد

أ . د . سالم بن محمد السالم

كلية علوم الحاسب والمعلومات
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

١٤٣٧هـ / ٢٠١٥م

ⓒ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٣٦هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

السالم، سالم بن محمد
المجلات العلمية المحكمة في الجامعات السعودية. / سالم بن محمد السالم . - الرياض، ١٤٣٦هـ

١٦٤ ص ؛ ١٧ × ٢٤ سم

ردمك: ٦-٣٢٦-٥٠٥-٦٠٣-٩٧٨

١- الدوريات العلمية ٢- الدوريات السعودية ٣- الجامعات والكليات - السعودية أ. العنوان
ديوي ٩٥٣١ ، ٠٧١ ٧٨٥٩ / ١٤٣٦

رقم الإيداع: ٧٨٥٩ / ١٤٣٦
ردمك:٦-٣٢٦-٥٠٥-٦٠٣-٩٧٨

ⓒ حقوق الطبع محفوظة

هذه الدراسة تمثل رأي المؤلف ولا تمثل بالضرورة رأي المعهد، ولا يتحمل المعهد أي مسؤولية تجاه ما ورد فيها من معلومات.

بسم الله الرحمن الرحيم

❖ قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الفصل الأول: المدخل إلى الدراسة	٧
خلفية الموضوع وأهميته	٨
مسار الدراسة	٨
أهداف الدراسة	١٠
المنهجية والإجرائية	١٠
التعريف بمصطلحات الدراسة	١٥
الفصل الثاني: المفهوم والنشأة	٢١
مفهوم المجلة العلمية	٢٢
الخلفية التاريخية	٢٩
المجلة الإلكترونية	٤٥
دور المجلات العلمية المحكمة في الاتصال العلمي	٤٧
الفصل الثالث: صناعة النشر العلمي في الجامعات السعودية	٥١
مقدمة	٥٢
الوضع الراهن للمجلات العلمية	٥٢
مناقشة المعطيات السابقة	١٠٣
الفصل الرابع: التحديات المعاصرة التي تواجه المجلات العلمية	١٠٥
مقدمة	١٠٦
تحديات أخرى تواجه المجلات العلمية	١٢٠
البدائل والحلول	١٢٣
الخاتمة: النتائج والتوصيات	١٢٥
مقدمة	١٢٦
خلاصة النتائج	١٢٧
المقترحات والتوصيات	١٢٨
قائمة المراجع	١٣١
الملاحق	١٣٩
ملحق رقم (١): قائمة ببليوجرافية ترصد مسيرة المجلات العلمية في الجامعات السعودية	١٤١
ملحق رقم (٢): آليات التواصل بالمجلات العلمية المحكمة في الجامعات السعودية	١٥٧

الفصل الأول

المدخل إلى الدراسة

خلفية الموضوع وأهميته

من الملاحظ أن لمؤسسات التعليم في المملكة العربية السعودية، وبخاصة الجامعات في الوقت الحالي إسهاما متميزا في النشر العلمي، وإصدار المجلات العلمية المحكمة التي تتناول مختلف مجالات المعرفة. وتمثل تلك الأوعية مصادر مهمة للباحثين والدارسين نظرا لما تمتاز به من حداثة المعلومات، وتنوع الموضوعات، وتفاوت ثقافات المؤلفين، وإخضاع ما ينشر فيها من مقالات للتحكيم العلمي.

وهذا الزخم الهائل من المجلات، وما طرأ عليها من تغيرات خلال مسيرتها يستدعي وقفة متأنية لدراستها بشكل علمي، والتعرف على نشأتها، وطريقة صدورها، ومدى انتظامها في الصدور، وأسلوبها في اختيار الهيئة الاستشارية، وفي التحكيم وترشيح أسماء المحكمين، والتوزيع والنشر، ومدى تطبيقها لضوابط النشر العلمي، ومراجعة وتحديث تلك الضوابط، وغير ذلك من القضايا الأخرى.

ويرى الباحث من منطلق الرسالة الملقاة على عاتقه بحكم انتمائه للبيئة الأكاديمية، وبحكم اهتمامه برصد وتوثيق الدراسات العلمية التي تخدم مؤسسات التعليم في المملكة وإنجازاتها العلمية والحضارية أن موضوع المجلات العلمية في الجامعات السعودية يحظى بأهمية خاصة؛ مما يوحي بأننا أمام قضية حيوية وجديرة بوضعها تحت مجهر البحث العلمي، وذلك كخطوة نحو تعريف الآخرين بالإسهامات العلمية لتلك الجامعات.

مسار الدراسة

لقد قام الباحث بمعالجة الموضوع الذي نحن بصدده في أربعة فصول، إضافة إلى الخاتمة، وذلك على النحو الآتي:

١ - الفصل الأول (المدخل إلى الدراسة)

يتناول هذا الفصل الإشكالية والمنهجية؛ حيث يغطي موضوع الدراسة، وأهدافها، وأهميتها، ونطاقها، والمنهجية والإجراءات، والتعريف بأبرز المصطلحات الواردة.

٢ - الفصل الثاني (المفهوم والنشأة)

يناقش هذا الفصل المفهوم والنشأة والتطور؛ حيث يعطي عرضا شاملا لأبرز القضايا ذات الصلة الوثيقة بالمجلات العلمية في الجامعات، من حيث مفهوم المجلة، وأهميتها كوعاء معلوماتي، ونشأتها وتطور الاهتمام بها عبر الزمن، ومناقشة علمية لمدى إسهام الجامعات في المملكة في تطوير حركة الإنتاجية العلمية من خلال النشر الأكاديمي المتمثل في إنتاج المجلات العلمية بشكل خاص، ودور تلك المجلات في إنعاش النهضة العلمية.

٣ - الفصل الثالث (صناعة النشر العلمي في الجامعات السعودية)

يعرض هذا الفصل دور الجامعات السعودية في صناعة النشر العلمي بناء على الدراسة التطبيقية للظاهرة محط البحث، ويرصد نماذج مختارة لأبرز المجلات العلمية المحكمة التي تصدرها جامعات المملكة، ويقدم بعض البيانات الضرورية عنها، والتي يتوق القارئ عادة إلى معرفتها، وذلك بالشكل الذي يكشف بشكل مفصل عن وضعها الحالي.

٤ - الفصل الرابع (التحديات المعاصرة التي تواجه المجلات العلمية)

يتناول هذا الفصل أبرز التحديات والمشكلات التي تواجه المجلات العلمية المحكمة في الجامعات السعودية، والتي ربما تعرقل مسيرتها، بما في ذلك ضعف أساليب التسويق، وتعقيدات التحكيم العلمي، وتأخر النشر في غالبية تلك المجلات، وعدم التزام بعضها بالمواصفات المعيارية، وتفاوت أساليب توثيق المصادر العلمية المستقاة من شبكة الإنترنت، وانتهاك حقوق الملكية الفكرية في المجلات الإلكترونية، ونحو ذلك من التحديات الأخرى.

وفي الختام تم رصد أبرز ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج وتوصيات؛ حيث عرض الباحث ما توصل إليه من معطيات مبنية على توظيف أسلوب التحليل الوثائقي، وطرح في النهاية مقترحات يؤمل أن تسهم في تحسين وضع الظاهرة قيد البحث.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن المجلات العلمية المحكمة في الجامعات السعودية مشروع مستمر، يخضع للعديد من التطورات، ويتأثر بما تمر به مؤسسات التعليم في المملكة من نمو وتوسع؛ مما يستدعي مواكبة المجلات للتطورات الجارية، وتأثرها بما يمر به المجتمع من حراك علمي. ومن هذا المنطلق فلا تدعي هذه الدراسة شمولية التغطية، وحسبها أنها محاولة علمية جادة وضعت البذرة الأولى للتعامل مع هذا الموضوع المتشعب،

ونرجو أن تتلوها محاولات أخرى تغطي ما عجزت هذه المحاولة عن تغطيته.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على الوضع الحالي للمجلات العلمية المحكمة التي تصدر في الجامعات السعودية، ويمكن تحقيق هذا الهدف الرئيس من خلال مجموعة أهداف فرعية تتمثل في الآتي:

١. التعريف بمفهوم المجلة العلمية المحكمة.
٢. توضيح الفرق بين المجلة العلمية والأنواع الأخرى من المجلات الجماهيرية.
٣. تزويد القارئ بخلفية تاريخية عن نشأة المجلات العلمية وتطورها.
٤. التعرف على الوضع الراهن للمجلات العلمية التي تصدرها الجامعات السعودية، وذلك من حيث الآتي:
   * نظام وقواعد النشر في تلك المجلات.
   * ضوابط الهيئة الاستشارية والتحكيم.
   * طريقة الصدور وفتراته، ومدى الانتظام في الصدور، وطريقة التوزيع، ولغات النشر، ونطاق التوزيع.
٥. الخروج بمجموعة من المقترحات والتوصيات التي يؤمل أن تسهم في تحسين الوضع الراهن للمجلات العلمية التي تتولى إصدارها جامعات المملكة، وترسم الأسلوب الأمثل لتطوير الممارسات الحالية والمستقبلية في هذا الصدد.

المنهجية والإجرائية

يمكن النظر إلى هذه الدراسة من الناحية العلمية والمنهجية على أنها تتكون من شقين؛ يتناول الشق الأول (الجانب النظري) وضع المجلات العلمية المحكمة بشكل عام، من حيث مفهومها، والفرق بينها وبين المجلات الأخرى العامة والثقافية الموجهة لعامة الناس، والخلفية التي تقف خلف نشأتها وتطورها.

في حين أن الشق الثاني من الدراسة (الجانب التطبيقي) يركز على الوضع الراهن للمجلات العلمية المحكمة في الجامعات السعودية على

وجه الخصوص، وذلك من حيث نظام النشر وقواعده، وضوابط التحكيم، وطريقة الصدور، والتغيرات الطارئة، ونحو ذلك من الجوانب الأخرى ذات الصلة بالموضوع، والتي تكشف للقارىء عن حركة تلك المجلات، والتطورات التي مرت بها.

ولتحقيق أهداف الدراسة بشقيها المشار إليهما، فقد تم استخدام المنهج الوصفي بوصفه الأنسب لمعالجة الظاهرة، مع التركيز على منهج التحليل الوثائقي والاستقراء الذي يساعد في استنباط البيانات الضرورية من خلال الاطلاع على المجلات نفسها.

وتم جمع المعلومات الضرورية التي تخدم الدراسة الحالية من خلال الآتي:

١. مسح أدب الموضوع، والبحث في المصادر ذات الصلة بالقضية محط البحث.
٢. الاطلاع على الوثائق والسجلات المنشورة وغير المنشورة التي تخدم الموضوع.
٣. الدخول على المواقع الإلكترونية للجامعات السعودية.
٤. الاطلاع الفاحص على قاعدة الدوريات السعودية في مكتبة الملك فهد الوطنية بحكم شموليتها في تغطية الموضوع؛ وكذلك قاعدة الدوريات في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بحكم أسبقيتها في التعامل مع الدوريات، وقاعدة المعلومات التربوية Edusearch التي تصدرها شركة المنظومة، وقاعدة الدوريات في المكتبة السعودية الرقمية التابعة لوزارة التعليم.
٥. استقراء صفحة الغلاف لكل مجلة على حدة بغرض توثيق المعلومات اللازمة عنها، من خلال توظيف منهج التحليل الوثائقي.
٦. تصميم قائمة مراجعة لجمع البيانات الضرورية، وذلك اعتمادًا على القوائم المطبقة في الدراسات السابقة (الشويش ٢٠٠٨م) مع تطويعها بما يناسب طبيعة الدراسة الحالية.
٧. الاتصال المباشر برؤساء التحرير في حالة تعذر الحصول على معلومات كافية من خلال الخيارات السابقة.
٨. توظيف أسلوب الملاحظة المباشرة للباحث وخبراته الأكاديمية في المجال.

وتقتصر الدراسة الحالية على المجلات المتخصصة التي تخضع

للتحكيم الأكاديمي في الجامعات السعودية، ولا علاقة لها بالأنواع الأخرى من المجلات الثقافية والاجتماعية ونحوها من الإصدارات الجماهيرية التي تناقش موضوعات عامة، كما لا علاقة لها بالمجلات العلمية التي تصدر خارج نطاق مؤسسات التعليم العالي (الجامعات) بالمملكة.

ويشمل نطاق التغطية المجلات التي تصدر عن تلك المؤسسات في جميع مجالات المعرفة، ويمكن الحكم على المجلة بأنها " محكمة " من خلال الاطلاع الفاحص على صفحة العنوان، واستقراء منهجية النشر فيها، ويمكن حصر النماذج التي ينطبق عليها مفهوم المجلة العلمية (وفق الترتيب الهجائي) في القائمة التالية التي تشكل مجتمع الدراسة التطبيقية:

م	اسم المجلة
١.	مجلة الجامعة الإسلامية
٢.	مجلة جامعة أم القرى للبحوث العلمية المحكمة
٣.	مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها
٤.	مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية
٥.	مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والنفسية
٦.	مجلة جامعة أم القرى للعلوم التطبيقية
٧.	مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية
٨.	مجلة جامعة أم القرى الطبية
٩.	مجلة جامعة أم القرى للهندسة والعمارة
١٠.	مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: العلوم الشرعية
١١.	مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: العلوم العربية
١٢.	مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: العلوم الإنسانية والاجتماعية
١٣.	مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: العلوم التطبيقية (إلكترونية)
١٤.	مجلة جامعة جازان: فرع العلوم الإنسانية
١٥.	مجلة جامعة جازان: فرع العلوم التطبيقية
١٦.	مجلة جامعة الملك خالد: العلوم الشرعية والعربية والإنسانية
١٧.	مجلة جامعة الملك خالد: العلوم الطبيعية والطبية والتقنية
١٨.	مجلة جامعة الملك سعود: الآداب
١٩.	مجلة جامعة الملك سعود: الحقوق والعلوم السياسية
٢٠.	مجلة جامعة الملك سعود: السياحة والآثار
٢١.	مجلة جامعة الملك سعود: العلوم
٢٢.	مجلة جامعة الملك سعود: العلوم الإدارية
٢٣.	مجلة جامعة الملك سعود: العلوم التربوية والدراسات الإسلامية
٢٤.	مجلة جامعة الملك سعود: علوم الحاسب والمعلومات
٢٥.	مجلة جامعة الملك سعود: العلوم الزراعية
٢٦.	مجلة جامعة الملك سعود: علوم طب الأسنان
٢٧.	مجلة جامعة الملك سعود: العلوم الهندسية
٢٨.	مجلة جامعة الملك سعود: العمارة والتخطيط
٢٩.	مجلة جامعة الملك سعود: اللغات والترجمة
٣٠.	مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الآداب والعلوم الإنسانية

م	اسم المجلة
٣١.	مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي
٣٢.	مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد والإدارة
٣٣.	مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: العلوم
٣٤.	مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: علوم الأرصاد والبيئة وزراعة المناطق الجافة
٣٥.	مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: علوم الأرض
٣٦.	مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: علوم البحار
٣٧.	مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: العلوم التربوية
٣٨.	مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: علوم تصاميم البيئة
٣٩.	مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: العلوم الطبية
٤٠.	مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: العلوم الهندسية
٤١.	المجلة العربية للعلوم والهندسة بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن
٤٢.	المجلة العلمية لجامعة القصيم: الزراعة والطب البيطري
٤٣.	المجلة العلمية لجامعة القصيم: العلوم الإدارية والاقتصادية
٤٤.	المجلة العلمية لجامعة القصيم: العلوم التربوية والنفسية
٤٥.	المجلة العلمية لجامعة القصيم: العلوم الشرعية
٤٦.	المجلة العلمية لجامعة القصيم: العلوم الصحية
٤٧.	المجلة العلمية لجامعة القصيم: العلوم الطبيعية والرياضيات
٤٨.	المجلة العلمية لجامعة القصيم: العلوم العربية والإنسانية
٤٩.	المجلة العلمية لجامعة القصيم: علوم الهندسة والحاسب
٥٠.	المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل
٥١.	مجلة العلوم الإنسانية والإدارية بجامعة المجمعة

وتجدر الإشارة إلى أنه تم الاكتفاء في القائمة السابقة بنماذج من المجلات الجارية، بينما استثنيت المجلات التي توقفت عن الصدور (برغم أنها أدرجت ضمن القائمة الملحقة في النهاية)، وذلك نظرًا لضيق المساحة المخصصة لهذه الدراسة، ورغبة في عدم التطويل على القارئ.

التعريف بمصطلحات الدراسة

تحتوي هذه الدراسة على بعض المصطلحات ذات الصبغة العلمية أو الفنية، وقد رأينا أن من المستحسن التعريف بها سلفاً بغرض خدمة القارئ ووضعه في الصورة، وتسهيلاً عليه في استيعاب الفكرة، ومن أبرز تلك المصطلحات ما يأتي:

١. الدوريات :

يطلق مصطلح الدوريات periodicals وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية على جميع المطبوعات التي تظهر بصورة دورية في فترات زمنية محددة، وبشكل منتظم أو غير منتظم، ولها عنوان متميز، وتحمل أرقاماً تسلسلية متعاقبة وتاريخاً معيناً، ويفترض أن تستمر في الصدور دون انقطاع مهما طال الزمن، ويدخل ضمن هذا المفهوم الواسع الصحف والمجلات بمختلف أنواعها [١].

٢. المجلات العلمية :

يقتصر مفهوم المجلة العلمية scientific journal على المطبوع الذي يصدر بشكل دوري عن جمعية أو مؤسسة أكاديمية، ويحتوي على مقالات علمية متخصصة، تتضمن معلومات جديدة في مجال الاهتمام، وتستمر في الغالب في الصدور[٢].

ويهتم المتخصصون عادة بهذا النوع من المصادر العلمية لكونها تغذيهم بأحدث المستجدات في مجالات اهتمامهم.

٣. التحكيم العلمي :

يقصد بالتحكيم العلمي peer review توظيف المنهج العلمي في تقويم المقالات المقدمة للنشر العلمي في المجلات المتخصصة، وذلك من خلال تحديد نقاط القوة والضعف في تلك المقالات، وتحديد مدى صلاحيتها للنشر.

٤. الجامعات :

مؤسسات تقوم على خدمة التعليم العالي، وتمنح الدرجات العلمية المتمثلة في البكالوريوس والماجستير والدكتوراه، وتتمثل رسالتها في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، ويعمل بها عادة النخبة من الكفاءات العلمية.

وينحصر مفهوم الجامعات في هذه الدراسة على الجامعات السعودية وحدها، مع التركيز على إسهام تلك الجامعات في صناعة النشر العلمي، ودعم الاتصال العلمي بين المتخصصين من خلال إصدار المجلات

(١) برجس عزام. الدوريات : دراسة في أهمية الصحف والمجلات وأنواعها وكيفية استرجاع معلوماتها . دمشق : طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، ١٩٩٠م .

(٢) المرجع السابق.

المتخصصة. وقد يصعب على القارئ العادي استيعاب الوضع الذي وصلت إليه صناعة المجلات العلمية في الجامعات السعودية بمعزل عن ظاهرة النشاط العلمي في المجتمع الأكاديمي بشكل عام؛ حيث نتج عن هذه الظاهرة مجموعة عوامل انعشت هذا المجتمع، وأسهمت في دعم النشاط العلمي بين المتخصصين، وتعزيز روح التواصل بينهم، وذلك بفضل توظيف عدة قنوات يأتي في مقدمتها إصدار المجلات العلمية المحكمة.

ومن حسن التوفيق أن المملكة العربية السعودية قد شهدت نهضة شملت مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية وغيرها، إضافة إلى المجالات العلمية، ومن بينها صناعة النشر العلمي. ولعل مما ساعد على إرساء دعائم بنية هذه الصناعة توافر العديد من العوامل التي تضافرت مجتمعة لتمهد الظروف وتهيئ الأسباب لظهور هذا القطاع الحيوي الذي يسهم بدوره في دعم الثقافة، وتنمية الفكر، وتنشئة مجتمع علمي يحترم العلم ويطور المعرفة. ومن أبرز هذه العوامل ما يأتي:

أولاً: عناية الدولة بقطاع البحث العلمي

تشير الأدبيات التي تناولت التاريخ المعاصر للمملكة إلى عناية الدولة بقطاع العلم والمعرفة والبحث العلمي؛ مما نتج عنه تطور النهضة الثقافية والحضارية، وازدهار الحركة العلمية والفكرية، وإرساء دعائم عصر المعرفة، وهذا يوحي بأن التطور في حركة المجلات العلمية المحكمة في الجامعات السعودية ظاهرة لم تنبع من فراغ، بل هي في حقيقة الأمر نتاج عوامل عديدة تضافرت مع بعضها، ولاشك أن التطور في مسيرة البحث العلمي والنشر الأكاديمي أمر يتأثر بما يحيط بالمجتمع من التطورات في مختلف المجالات، ومن أبرز عوامل تطور الحركة العلمية في المملكة عناية الدولة بقطاع البحث العلمي الذي يعد من أبرز القطاعات الحيوية التي تعكس الصورة المشرقة للدولة.

ويثبت التاريخ أن الدولة السعودية من عهد الإمام محمد بن سعود حتى اليوم ظلت وثيقة الصلة بالعلم، وتقدير النتاج العلمي، وتكريم العلماء[1]. وقد حرصت القيادة السعودية على تأصيل هذا البعد، وتنشيط حركة العلم والمعرفة، ودعم مسيرة البحث العلمي بوصفه ركيزة النهضة الشاملة للبلد، ولذا فليس بمستغرب أن تشهد حركة البحث العلمي قمة ازدهارها في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز (حفظه

(١) سالم محمد السالم. المكتبات في عهد الملك عبدالعزيز. الرياض: الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة، ١٤١٩هـ، ص ص ٥٦-٥٧.

الله ورعاه)؛ حيث بدأت تسير من حسن إلى أحسن، ودخلت مرحلة التنظيم العلمي، والالتزام بقواعد الكتابة العلمية، وتطور مفهوم الاتصال العلمي بالشكل الذي يتماشى مع متطلبات العصر، وانتشرت ظاهرة المجلات العلمية، ومراكز البحوث العلمية، في مختلف الجامعات السعودية، وفي مختلف بقاع المملكة المترامية الأطراف.

ثانيًا: اتجاه الدولة نحو التنمية الشاملة

يمكن القول إن تطور الاتصال العلمي في بيئة الجامعات السعودية نتاج عوامل عديدة تضافرت مع بعضها، ويأتي في مقدمة تلك العوامل اتجاه الدولة نحو التنمية الشاملة؛ حيث أولت خطط التنمية الخمسية للمملكة منذ بدايتها عام ١٣٩٠هـ أهمية كبرى للجانب المعلوماتي، يؤكد ذلك ما تضمنته الأهداف العامة والأسس الإستراتيجية لخطط التنمية المتعاقبة، وهذا مؤشر على أن هناك اتجاهًا واضحًا نحو استثمار المعرفة العلمية المتخصصة في دعم المشروعات التنموية.

ثالثًا: ازدهار الحركة العلمية

من بين العوامل الأخرى التي ساعدت على إرساء دعائم صناعة النشر العلمي على أرض المملكة ازدهار الحركة العلمية، بما في ذلك التأليف، والترجمة، وصناعة المعلومات، وتطور تقنية الطباعة والنشر، ودعم الباحثين والمؤلفين، ونحو ذلك من المرتكزات الأخرى التي كان و لا يزال لها دور ملموس في بناء نهضة علمية شاملة، وبذلك انتعشت المسيرة العلمية والبحثية، وتم نشر المجلات العلمية على نطاق واسع، وذلك بغية مواكبة التنمية الوطنية الشاملة.

ومن المتعارف عليه أن ازدهار النهضة الثقافية بشكل عام يعد دعامة أساسية من دعائم تطور المسيرة العلمية والبحثية في المملكة. ومن حسن التوفيق أن تطلعات القيادة في هذا البلد كانت دوما نحو بناء نهضة متكاملة لا يطغى فيها جانب على حساب الجوانب الأخرى، وذلك قناعة من المسؤولين بأن هناك رابطة قوية بين دعائم الثقافة وازدهار النهضة المعرفية التي تعد ركيزة أساسية للتقدم الحضاري، وبناء نهضة متكاملة.

رابعًا: تطور حركة التعليم

ثمة عنصر حيوي آخر أسهم في دعم صناعة النشر العلمي في المملكة،

ويتمثل في تطور حركة التعليم، وبخاصة مؤسسات التعليم، التي تعد معقل العلم، وموطن البحث العلمي الأصيل، وتضم نخبة من الكفاءات العلمية المؤهلة القادرة على توظيف المنهج العلمي في البحث والدراسة[1] ونتيجة لذلك أصبحت مختلف التخصصات تدرس على المستوى الأكاديمي، وتمنح الدرجات العالية، ونتج عن انتعاش التعليم زيادة عدد مراكز البحوث العلمية التي تحتضنها الجامعات السعودية؛ حيث تعمل تلك المراكز على تمويل المشروعات البحثية، وتشجع أعضاء هيئة التدريس على تناول الموضوعات الحيوية والمهمة في التخصصات العلمية كافة، الأمر الذي انعكس إيجابًا على زيادة الوعي بأهمية الدراسات العلمية المتخصصة، وزيادة الطلب على مصادر المعرفة، وبخاصة المجلات العلمية نظرًا لمكانتها المرموقة في الوسط العلمي.

خامسًا: دعم حركة الابتعاث الخارجي

ينبغي أن لا نغفل في هذا المقام عاملاً آخر أسهم ولا يزال يسهم في تفعيل صناعة المعلومات العلمية في الوسط الجامعي، وزيادة النمو في النتاج العلمي الجاد، ويتمثل في زيادة عدد المبتعثين إلى الخارج لمواصلة تعليمهم العالي، وكذلك تزايد عدد الاختصاصيين في مختلف أقسام الجامعات، حيث ترتب على هذه الظاهرة زيادة الطلب على البحوث المنشورة في المجلات العلمية.

سادسًا: زيادة عدد الباحثين المتخصصين

لقد نتج عن العاملين السابقين المتمثلين في تطور حركة التعليم، ودعم حركة الابتعاث الخارجي تزايد عدد الباحثين المتخصصين في مختلف مجالات المعرفة؛ حيث ترتب على ظاهرة الانتشار السريع للتعليم العالي في المملكة، وزيادة عدد الجامعات، وفتح فروع وتخصصات علمية جديدة، والتوسع في برامج الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه) في الداخل، وإتاحة المجال لأكبر عدد ممكن من الأكاديميين لمواصلة دراساتهم العليا في الجامعات الأجنبية من خلال برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي، ونحو ذلك من المعطيات الأخرى، وإعداد جيل من أهل الاختصاص المؤهلين للقيام بالمشاريع العلمية، والمدربين على أساليب البحث العلمي. وكان من الطبيعي في ضوء هذه الظروف المشجعة أن يتسابق الباحثون إلى نشر ما توصلوا إليه من نتائج في المجلات العلمية المتخصصة.

(١) سالم محمد السالم . واقع البحث العلمي في الجامعات . الرياض : جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ١٤١٧هـ .

سابعًا: نضوج الكتابات العلمية

مما ساعد كذلك على النهوض ببنية النشر العلمي في جامعات المملكة أن هذا العصر بدأ يشهد نضوجًا في الكتابات العلمية التي تثري الرصيد المعرفي، وتطويع المنهج العلمي لدراسة المشكلات التي تواجهها؛ مما أسهم في تطوير البحوث العلمية المؤطرة والمؤصلة منهجيًا، وزيادة عدد المجلات المتخصصة الصادرة عن الجامعات السعودية. وهو أمر لا يثير الغرابة إذا أخذ في الحسبان زيادة النمو في النتاج العلمي السعودي في مختلف المجالات، وزيادة عدد الاختصاصيين في جميع المهن، وتدريس العلوم على المستوى الأكاديمي، وقد تضافرت هذه المعطيات فشهدت الساحة العلمية نضوجًا في الكتابات العلمية التي تدعم البحوث والدراسات.

ثامنًا: بروز الجمعيات العلمية

علاوة على ما سبق فإن بروز ظاهرة الجمعيات العلمية في الجامعات السعودية بشكل ملحوظ قد أحدث آثارا إيجابية على حركة الاتصال العلمي في البيئة الأكاديمية السعودية؛ حيث دفعت تلك الجمعيات بالبحث العلمي خطوة نحو الأمام، ودعمت صناعة النشر للمجلات المتخصصة.

ومن الملاحظ أن المملكة شهدت في السنوات الأخيرة تطورات علمية في مختلف مجالات المعرفة بفضل دعم الجمعيات العلمية التي يحسب لها أنها تعزز الاتجاهات الحديثة في التخصصات العلمية، وتواكب روح عصر المعرفة الذي نعيشه. وتسعى هذه الجمعيات إلى تحقيق أهداف عديدة من أبرزها دعم النشر العلمي في المجال، ودعم البحوث والدراسات التي تسهم في دفع حركة التقدم العلمي، وإصدار المجلات العلمية المتخصصة التي تخدم أهداف الجمعيات، وتخدم في الوقت ذاته البحث العلمي.

ومن مجمل النظر الفاحص في العوامل السابقة نستطيع أن نستشف مجموعة الظروف التي ساعدت على ازدهار الاتصال العلمي في المجتمع الأكاديمي السعودي، وساعدت في الوقت ذاته على تفعيل صناعة المعلومات العلمية وبخاصة المجلات العلمية التي تمثل روح النشاط العلمي. وفي هذا السياق يعتقد أحد الباحثين أنه لما كان الاتصال العلمي يعني التواصل ومن ثم التفاعل بين من ينتمون إلى الأوساط العلمية والمهنية، ويمارسون النشاط العلمي أيا كان دورهم في هذا النشاط، فإنه يشكل جوهر النشاط العلمي[1].

(١) سالم محمد السالم . واقع البحث العلمي في الجامعات، مرجع سابق.

الفصل الثاني

المفهوم والنشأة

مفهوم المجلة العلمية

تندرج المجلات العلمية تحت مظلة الدوريات بمفهومها الواسع، ولا يوجد في الواقع تعريف متفق عليه لمفهوم الدورية رغم ما بذل من محاولات هنا وهناك من قبل بعض الأفراد والمؤسسات. ويمكن القول إن الدوريات تنقسم إلى فئتين هما:

أولاً: الصحف بما في ذلك اليومية والأسبوعية وغيرها.

ثانيا: المجلات وتشمل العامة والمتخصصة [١].

ويرى بعض الباحثين من المهتمين بالموضوع أن المجلة تقع في منطقة وسط بين الكتاب والصحيفة (الجريدة)، وهي موجهة إلى جمهور أكثر تحديدًا من جمهور الجريدة، ولا تعنى بالأحداث اليومية[٢]. كما أن هناك من حاول تقسيم الدوريات المتخصصة إلى ثلاثة أقسام مختلفة تتمثل في الآتي:

١. الدوريات العلمية (البحثية):

وهي التي تخصص أكثر من ٥٠٪ من محتوياتها للبحث العلمي الموثق والمدعم بالبيانات والإحصاءات المختلفة.

٢. الدوريات شبه العلمية (التقنية):

وهي التي تخصص أكثر من ٥٠٪ من محتوياتها لمقالات تتعلق بالتجارب الشخصية، وعرض الآراء الذاتية.

٣. الدوريات الإخبارية (التحليلية):

وهي التي تخصص أكثر من ٥٠٪ من محتوياتها للأخبار المختلفة والتحليلات الإخبارية ضمن موضوع معين [٣].

وحيث إن مجال الدراسة الحالية يتمحور حول الدوريات العلمية المتخصصة، فيمكن تعريفها بأنها تلك الإصدارات التي تهتم بنشر البحوث والمقالات والدراسات الدقيقة المتعمقة الأصيلة حول موضوع محدد، مع الإشارة إلى أحدث المستجدات في الموضوع، ويتولى كتابة هذه البحوث عادة

---

(١) سمير نجم حمادة. المعايير المقترحة لتقويم الدوريات العلمية في العالم العربي . مجلة المكتبات والمعلومات العربية . س١٢ ، ع ٢ (أبريل ١٩٩٢م)، ص ٥٧ .

(٢) برجس عزام. الدوريات : دراسة في أهمية الصحف والمجلات، مرجع سابق، ص ١٢ .

(٣) سمير نجم حمادة. المعايير المقترحة لتقويم الدوريات، مرجع سابق، ص ص ٥٧ – ٥٨ .

جملة من المتخصصين في الموضوع، ممن لهم خبرة واسعة مثل العلماء والمفكرين وأساتذة الجامعات. "وتمتاز المقالات بعلميتها وتركيزها واحتوائها على قائمة بالمصادر التي استند عليها الباحث في كتابة بحثه، ويهتم بهذا النوع من الدوريات فئة معينة من فئات المجتمع، وذلك لتخصصها الموضوعي وعلميتها، وصعوبة أسلوبها نسبيًا. وتصدر هذه الدوريات في غالب الأحوال عن جهات علمية أو أكاديمية مثل الكليات، والجامعات، والمعاهد العلمية، ومراكز البحوث، والجمعيات العلمية، وتظهر هذه الدوريات إما بعنوان مستقل ومتميز أو يكون عنوانها هو اسم الجامعة أو الكلية أو الجمعية المصدرة لها "[١].

وهناك من ذهب إلى أنه مهما تعددت التعريفات لمفهوم الدورية العلمية، ومهما تباينت وجهات النظر حيال هذه القضية، فإن هناك اتفاقا بين الباحثين على أن الدورية تشمل كل منشور يصدر عن مؤسسة علمية، ويحررها مجموعة من الأفراد من ذوي الكفاءة العلمية، وتخضع مادتها العلمية لعملية تحكيم سرية بغرض التحقق من صلاحيتها للنشر[٢].

ومن الملاحظ في الدراسات العربية عدم دقة اللغة المستخدمة في ترجمة المصطلحات الإنجليزية الدالة على المجلة؛ حيث لا يوجد خط فاصل يفرق بين مصطلح المجلة العلمية journal، ومصطلح المجلة الثقافية magazine، فكلاهما يرادفان مصطلح (المجلة) في اللغة العربية بالرغم من وجود فرق واضح بين المصطلحين المشار إليهما في اللغة الإنجليزية؛ حيث يستخدم المصطلح الأول للدلالة على المجلات العلمية المتخصصة، في حين يستخدم المصطلح الثاني للدلالة على المجلات العامة التي تعنى بالأخبار والتحليلات السياسية والتعليقات الرياضية، ونحو ذلك من القضايا التي تهم عامة الناس، وتخاطب عقلية الرجل العادي[٣].

بل إننا نلحظ هذا التفاوت في دلالة المصطلحات حتى في اللغة الإنجليزية نفسها، ففي الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال يستعمل المقابل الإنجليزي serials للدلالة على الدوريات، بينما تستعمل دول أوروبا الغربية المقابل الإنجليزي periodicals للدلالة على المعنى ذاته.

وفي هذا الإطار، فقد توصل شكري العناني بعد استقرائه لمجموعة من التعريفات المتعلقة بمفهوم الدوريات إلى أنه على الرغم مما بذل من محاولات "فإن الوصول إلى تعريف جامع مانع ما زال أمرًا صعب المنال، بيد أن هذه التعريفات هي اجتهادات لتلمس الطريق، والوصول إلى صيغة موحدة مقبولة تستوعب مسوغات

(١) برجس عزام. الدوريات: دراسة في أهمية الصحف والمجلات، مرجع سابق ،ص ص ٧٨ – ٧٩ .

(٢) محمد عبدالفتاح ياغي. واقع الدوريات العربية المتخصصة في العلوم الإدارية . الرياض : جامعة الملك سعود – كلية العلوم الإدارية – مركز البحوث ، ١٩٧٧م، ص ٤ .

(٣) سمير نجم حمادة. المعايير المقترحة لتقويم الدوريات، مرجع سابق، ص ص ٥٨ – ٥٩ .

قبولها من الجميع"[1]. وخرج العناني بنتيجة عامة مضمونها أن الدورية العلمية تتضمن خمسة عناصر أساسية، يمكن إجمالها في النقاط الآتية:

١. العنوان المميز:

ويقصد به وجود عنوان واحد تحمله جميع أعداد الدورية المطبوعة، وقد يتغير العنوان لسبب ما مع الاستمرارية في سلسلة الترقيم، أو بإيجاد تسلسل جديد مع حدوث التغيير في عنوان المطبوع.

٢. فترات الصدور:

ويقصد بذلك الصدور بشكل منتظم (يومي ، أسبوعي ، كل أسبوعين ، شهري ، كل شهرين ، نصف سنوي ، أو سنوي)، أو غير منتظم (حيث يتحدد موعد الصدور وفقا لتجمع المادة العلمية).

٣. التتابع:

أي وجود رقم مسلسل يربط أعداد المطبوع.

٤. استمرارية الصدور:

بمعنى أن يصدر المطبوع دون تحديد مسبق لموعد توقفه، إلى أن يستجد من الأحوال ما يحول دون الاستمرار.

٥. اشتراك مجموعة من الكتّاب:

أي مشاركة عدد من المؤلفين والباحثين في تحرير المادة العلمية، بما في ذلك كتابة المقال أو التحقيق أو التعليق أو العرض أو التقرير.

كما حاول نسيم الصمادي تقسيم الدوريات إلى أربع فئات تتمثل في الآتي:

أولاً : الإخباريات

وتضم الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية، ومن أمثلتها صحيفة الرياض، وصحيفة الجزيرة، ومجلة اليمامة، ومجلة اقرأ.

ثانيا : الدوريات العامة

وهي تناقش قضايا تهم المثقف العام، وتقتنى أساسًا في المكتبات العامة والمكتبات المدرسية، ومن أمثلتها مجلة الفيصل، والمجلة العربية، ومجلة القافلة، ومجلة المبتعث، ومجلة الخفجي، ومجلة الحرس الوطني.

(١) شكري عبدالسلام العناني. الضبط الببليوجرافي لمحتويات الدوريات السعودية . الرياض : معهد الإدارة العامة ، ١٤٠٩هـ، ص ٢٩ .

ثالثا : الدوريات شبه المتخصصة

وتتضمن مقالات علمية، إلا أنها لا تقتصر على موضوع بعينه، ومن أمثلتها مجلة البحوث الإسلامية، ومجلة التضامن الإسلامي، ومجلة العرب، ومجلات الغرف التجارية.

رابعا : الدوريات المتخصصة

وهي تحتوي على مقالات علمية حول مجال محدد، وتقتنى أساسًا في المجالات الجامعية والمتخصصة ومراكز المعلومات، ومن أمثلتها مجلة الدارة، ومجلة الإدارة العامة، ومجلة مكتبة الإدارة، ومجلة الاقتصاد والإدارة، ومجلة أطلال، ومجلة عالم الكتب، ومجلة عالم الصناعة[1].

ويدخل في نطاق هذه الفئة الأخيرة المجلات العلمية التي تصدرها الجامعات السعودية التي تشكل موضوع هذه الدراسة.

وتحسن الإشارة إلى أن هناك ثلاثة أطراف أو مجموعات تتعامل مع المجلات العلمية، يمكن تلخيصها في الآتي:

١. المجموعة الأولى:

تشمل المتخصصين في موضوع المجلة، بما في ذلك:

- الباحثين الذين يتقدمون ببحوثهم للنشر.
- المؤسسات التي ينتمي إليها هؤلاء الباحثون.
- القراء المتخصصين، ويمكن أن يكون القراء من بين الباحثين المسهمين بتقديم البحوث للنشر.
- هيئة تحرير المجلة المسؤولة عن إجازة البحوث للنشر.
- محكمي البحوث الذين يبدون آراءهم في البحوث ليقرروا نشرها أو عدم نشرها أو تعديلها أو تنميتها.

٢. المجموعة الثانية:

وتشمل المتخصصين في شؤون النشر العلمي (هيئة النشر)، بما في ذلك تجهيز أعداد المجلة وطباعتها وتوزيعها.

---

(١) نسيم الصمادي. الاتجاهات العددية والنوعية للدوريات السعودية لهاشم عبده هاشم: عرض وتحليل . عالم الكتب، مج ٢، ع ٣ (المحرم ١٤٠٢هـ)، ص ٥٢٠ .

٣. المجموعة الثالثة:

تشمل الجهات الممولة للنشر، بما في ذلك المؤسسات الربحية وغير الربحية مثل دور النشر، والجمعيات المهنية، والجامعات[١].

مراحل إصدار المجلة العلمية:

تمر عملية إصدار المجلات العلمية بمجموعة من المراحل والخطوات الإجرائية يمكن تلخيصها في نقاط أهمها ما يأتي:

المرحلة الأولى:

إجراءات تتعلق بتجهيز المقالة، وإعداد البحوث للنشر من جانب الباحثين المتخصصين في شتى أنحاء العالم، والحصول على السماح بالنشر من المؤسسات التي يعملون فيها، ومن ثم التقدم بالبحوث إلى هيئة تحرير المجلة المعنية.

المرحلة الثانية:

إجراءات تتعلق بتحكيم البحوث المقدمة للنشر، وتشمل الخطوات الإجرائية الآتية:

- الدراسة الأولية التي تقوم بها هيئة التحرير لترشيح البحوث المتوافقة مع متطلبات المجلة للتحكيم.
- اختيار المحكمين.
- إرسال البحوث إلى المحكمين، بغرض تحكيمها وإعداد تقارير عنها، وتقديمها إلى هيئة التحرير.

ومن ثم تتخذ الهيئة الإجراء المناسب بناء على تلك التقارير، بما في ذلك احتمالات إجازة النشر، أو عدم إجازته، أو طلب بعض التعديلات، وما يرتبط بذلك من مراسلات واتصالات هاتفية ونحوها.

المرحلة الثالثة:

إجراءات تتعلق بعملية النشر، فبعد إجازة البحث تبدأ إجراءات نشره؛ حيث يقوم بهذه الخطوة متخصصون في النشر العلمي، بما في ذلك عمليات الإعداد والطباعة والتوزيع[٢].

---

(١) سعد علي الحاج بكري؛ وأبوبكر سلطان أحمد. مجلات علمية محكمة عبر الإنترنت: الإيجابيات والمعوقات. الفيصل، ع ٢٩٥ (المحرم ١٤٢٢هـ)، ص ٧٤.

(٢) المرجع السابق، ص ٧٥.

ويعد التحكيم العلمي من أهم الملامح المميزة للمجلات العلمية "ورغم اختلاف سياسة التحكيم وإجراءاته وأساليبه من مجلة لأخرى، فإن جوهر العملية واحد، وتكاد أهدافها تحظى بإجماع القبول من جانب جميع الأوساط العلمية. ورغم وجاهة فكرة التحكيم والإيمان بجدواه، فإن ممارسة التحكيم لا تزال من أبرز القضايا الجدلية في مجال الاتصال العلمي"[١]. وفيما يتعلق بفترات الصدور، فإن المجلات تتفاوت في هذا الصدد، وذلك على النحو الآتي:

- شهرية.
- مرة كل شهرين.
- فصلية.
- ثلاث مرات في السنة.
- مرتين في السنة.
- مرة كل سنة.
- وقد تكون المجلة غير منتظمة الصدور.

وتتفاوت المجلات العلمية المحكمة كذلك في اتجاهاتها الموضوعية، فبعضها يقتصر على نشر تقارير مختصرة عن البحوث الأصلية في مجالها فقط، والبعض الآخر يتخصص في العرض الشامل لعلم ما في مرحلة حية من نموه. وهناك مجلات تهتم بتسجيل التطبيقات الإنتاجية للأفكار التي حققت نتائج علمية بعد إجراء التجارب لمدة طويلة في المعمل، ومجلات أخرى خاصة بخدمات الاستخلاص والتكشيف الذي يسهل على الباحث الوصول إلى المعلومات المنشورة في مجلات كثيرة[٢].

كما تتفاوت المجلات العلمية من حيث جهة الصدور، فمنها ما يصدر عن جهات تجارية، بما في ذلك دور النشر، والمؤسسات الخاصة، والأفراد. ومنها ما يصدر عن جهات غير تجارية، وهي على أنواع متعددة، وذلك على النحو الآتي:

١. المجلات الصادرة عن الهيئات العلمية والجامعات والمعاهد ومراكز المعلومات والجمعيات العلمية.
٢. المجلات الصادرة عن مؤسسات الدولة المختلفة، مثل الوزارات والإدارات والمؤسسات وغيرها.

---

(١) حشمت محمد علي قاسم. الدوريات العلمية والتقنية للمبرت . عالم الكتب، مج ٧، ع ٤ (ربيع الآخر ١٤٠٧هـ)، ص ٤٩٨ .

(٢) برجس عزام. الدوريات : دراسة في أهمية الصحف والمجلات، مرجع سابق، ص ص ٨٦ – ٨٧ .

٣.المجلات الصادرة عن الفئات السياسية المختلفة.
٤.المجلات الصادرة عن المنظمات والهيئات الدولية.
٥.المجلات الصادرة عن الاتحادات والمنظمات المهنية[١].

وفيما يتعلق بقواعد النشر (شروط النشر)، فإن المجلات تضع في العادة شروطا يطلق عليها أحيانا (منهاج النشر) Instructions for Publication . وتختلف هذه الشروط من مجلة إلى أخرى، وهي توضح النهج الذي ينبغي أن يتبع في الدراسات المقدمة للنشر. وهناك بعض المجلات التي لا تلتزم بشروط معينة لنشر المقالات على صفحاتها، بل توافق على ما يرد إليها بغض النظر عن الأسلوب المتبع في الكتابة وتوثيق المراجع العلمية[٢].

ولا تقتصر المجلات العلمية في الواقع على نشر المقالات وحدها، بل تقدم خدمات ثانوية أخرى تتمثل في الآتي:

- مقالات التعريف بالكتب والإعلان عنها.
- مستخلصات المقالات والدوريات الأخرى.
- ملخصات براءات الاختراع.
- تعقيب افتتاحي يشتمل على ملحوظات قيمة.
- الإعلانات التي تمثل قيمة إعلامية لا تنكر.
- ونحو ذلك من الجوانب الأخرى التي تجعل للمجلة مكانة متميزة في مجتمع الاتصال العلمي.

ومن العرض السابق لمفهوم الدوريات العلمية يتضح أن هناك تفاوتًا جليًا بين الباحثين في نظرتهم لمفهوم الدورية والمجلة العلمية، ولعل منشأ هذا التفاوت هو أن مصطلح الدورية قابل للاتساع والضيق، فقد يتسع المدلول بحيث يدخل تحته كل ما يصدر بصفة دورية منتظمة مثل الصحف، والمجلات، والحوليات، والملاحق السنوية، وقد يضيق المعنى فيقتصر على المجلات المتخصصة التي تتمحور حول مجال محدد[٣] .

ويرى الباحث الحالي أنه رغم الخلاف القائم على تحديد ماهية المجلة العلمية وهويتها، وبرغم تعدد المحاولات السابقة في هذا السياق، فإن هناك قاسمًا مشتركًا بين تلك المحاولات، ونستطيع من خلالها تلمس أبرز معالم الخطوط العريضة التي تبرز شخصية المجلة العلمية المتخصصة التي يتم إصدارها غالبًا عن طريق الجامعات، وهي أنها على النحو الآتي:

---

(١) برجس عزام. الدوريات : دراسة في أهمية الصحف والمجلات، مرجع سابق، ص ٨٩ .

(٢) محمد بن صالح الخليفي . توثيق الاستشهادات المرجعية : دراسة تحليلية لمنهاج النشر في بعض الدوريات . مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، مج ٦ ، ع ٢ (رجب – ذو الحجة ١٤٢١هـ) .

(٣) عبدالستار الحلوجي . مدخل لدراسة المراجع . القاهرة : المؤلف ، ١٣٩٤هـ، ص ١١٥ .

- تعتمد المنهج العلمي في بحوثها.
- تشترط التوثيق العلمي لنشر البحوث على صفحاتها ضمن مجال معرفي محدد.
- تخضع المقالات المقدمة للنشر للتحكيم العلمي.
- تشترط على الباحثين الالتزام بقواعد النشر المنصوص عليها.
- يشارك في الكتابة فيها عادة الشخصيات العلمية البارزة في مجال الاهتمام.

الخلفية التاريخية

نحاول أن نقدم للقارىء في السطور اللاحقة لمحة موجزة عن نشأة المجلات العلمية وتطورها، والخلفية التاريخية لفكرة المجلة، والمراحل والتطورات التي مرت بها. فقد ظهرت الحاجة إلى نظام الاتصال العلمي بين العلماء والباحثين من خلال المجلات العلمية منذ القرن السابع عشر الميلادي؛ حيث كان هذا الاتصال يتم قبل ذلك عن طريق تبادل الخطابات والرسائل التي تحمل نتائج دراسات العلماء وبحوثهم[١].

وقد صدرت أول مجلة علمية منشورة في العالم في لندن عام ١٦٦٢م عن طريق الجمعية الملكية البريطانية، وكانت بعنوان : Philosophical Transactions وبلغ مجموع الدوريات في العالم عام ١٨٠٠م (١٠٠) دورية فقط، وزاد العدد عام ١٨٥٠م إلى ١٠٠٠ دورية، ثم قفز العدد عام ١٩٠٠م إلى ١٠٠٠٠ دورية، ووصل عام ١٩٥٠م إلى ١٠٠٠٠٠ دورية[٢].

ولعل المجلة التي تحمل عنوان Journal des sçavans تعد أول مجلة ظهرت في العالم؛ حيث أصدرتها فرنسا في الخامس من يناير عام ١٦٦٥م، وشملت تخصصات الفيزياء والكيمياء والتشريح، وبعد ذلك بثلاثة أشهر ظهرت أول مجلة إنجليزية في العلوم البحتة تحمل عنوان Philosophical Transactions of the Royal Society ، وذلك في السادس من مايو عام ١٦٦٥م. ومن ثم صدرت في ألمانيا أول مجلة بعنوان : Miscellanea Curiosa عام ١٦٧٠م، وارتبطت أساسًا بالعلوم الطبية، مع نشر بعض المقالات في النبات والمعادن والحيوان [٣].

---

(١) برجس عزام. الدوريات : دراسة في أهمية الصحف والمجلات، مرجع سابق، ص ١٥.

(٢) سمير نجم حمادة. المعايير المقترحة لتقويم الدوريات، مرجع سابق، ص ٥٦ .

(٣) هشام بن عبدالله عباس . المجلات الأكاديمية في المملكة العربية السعودية. عالم الكتب . مج ١١ ، ع ٣ (محرم ١٤١١هـ)، ص ٣٣٣ .

وهكذا برزت ونمت ظاهرة المجلات العلمية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين بشكل ملحوظ، إلا أنها كانت آنذاك بمنأى عن التخصص، وإن كانت المجلات الطبية مألوفة في ذلك الوقت، الأمر الذي يوحي بأن المجلات لم تأخذ سمتها الحقيقية بمعناها المألوف لنا اليوم إلا في القرن التاسع عشر الميلادي الذي امتاز بظهور المجلات المتخصصة في مختلف مجالات المعرفة [١].

وكان للجمعيات العلمية فضل السبق في هذا المجال؛ حيث تمكنت من وضع البذرة الأولى لظاهرة المجلات العلمية المتخصصة، وكانت ترسل نسخاً من تلك المجلات إلى أعضائها، بوصف ذلك يعد جزءا من الاشتراك في العضوية[٢].

ويمكن أن نقسم المراحل التي مرت بها نشأة الدوريات في أوروبا إلى أربع مراحل تتمثل في الآتي:

المرحلة الأولى:

وتمتد حتى سنة ١٧٠٠م، وهي فترة أوائل المطبوعات الدورية التي تمثل الإرهاصات الأولية لظهور المجلات العلمية في الثلث الأخير من القرن السابع عشر الميلادي.

المرحلة الثانية:

وتمثل الفترة ١٧٠٠ – ١٨٢٥م؛ حيث نشأت بعض الجمعيات العلمية، وكان لها مجلات خاصة بها.

المرحلة الثالثة:

وتمثل الفترة ١٨٢٥ – ١٨٩٠م، حيث زاد عدد المجلات المطبوعة نتيجة لارتقاء تقنية الطباعة، وإنتاج مقادير كبيرة من الورق. وصحب ذلك التوجه نحو تعميم المعرفة البشرية، وزيادة التخصصات العلمية. الأمر الذي أسهم في نمو المجلات العلمية المتخصصة ، فظهرت مجلات في الزراعة والطب والقانون والتربية وغيرها من المجالات العلمية الأخرى.

المرحلة الرابعة:

وتمتد هذه المرحلة من عام ١٨٩٠م حتى الوقت الراهن؛ حيث حدثت مستجدات جوهرية في الطباعة، وبخاصة تقنية الطباعة الملونة. وظهرت

---

(١) برجس عزام. الدوريات : دراسة في أهمية الصحف والمجلات، مرجع سابق، ص ١٧ .

(٢) Martin White . Electronic Access to Scientific Journals : Problems , Problems . Econtent, Vol . 24 , No . 10 (December 2001), pp.66 – 68.

مجلات علمية تتناول تخصصات دقيقة، وبرزت التقارير العلمية والتقنية بشكل لافت للنظر. ففي عام ١٩٩٥م بلغ مجموع المجلات العلمية المحكمة في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها ٦٧٧١ مجلة[١]. وكان لا بد أن يصحب هذا السيل الجارف من النتاج العلمي مجلات تستوعبه، وتبرزه على شكل ملخصات وكشافات وغيرها [٢]. ولعل أبرز مظاهر النمو التي ظهرت على السطح خلال هذه المرحلة ما حدث في منتصف التسعينيات من القرن الميلادي الماضي من قيام كبار الناشرين بإخراج نسخ من المجلات العلمية إلكترونيًا، ومن أبرز نماذج هؤلاء الناشرين الذين يشار إليهم بالبنان : Elsevier, Academic Press, [٣] The Institute of Physics Publishing

وهكذا مرت المجلات العلمية خلال القرون الثلاثة الماضية بالعديد من مراحل النمو التي أسهمت في تقنينها، من حيث التصميم والإخراج والنشر إلى أن وصلت إلى مرحلة النضج التي نلمسها حاليًا في المجلات التي تقع بين أيدينا. ولا شك أنه كان للنمو في المجال التقني أثر بارز في هذا الصدد، إضافة إلى التغيرات الجوهرية التي حصلت في المجتمع العلمي الذي يرمي دومًا إلى تحقيق المعيارية في الوصول إلى الهدف. فمنذ القرن التاسع عشر الميلادي وهناك محاولات جادة لتقنين أساليب الكتابة العلمية بغرض إيصال نتائج البحوث في قالب منطقي وموضوعي[٤]، بعيدا عن الأساليب الإعلامية والإنشائية، والتحيزات الذاتية، والعبارات الدعائية، مما أسهم في تأصيل الكتابة العلمية، ووضع تقاليد راسخة لها.

ويمكن أن نلحظ بسهولة بعض السمات المشتركة بين البحوث المنشورة في المجلات العلمية؛ حيث يتكون قالب المقالة (جسم المقالة) في الغالب من أربعة أجزاء تتمثل في الآتي:

١. المقدمة: تحديد هدف الدراسة، واستعراض الجهود السابقة في المجال محط البحث.
٢. المنهجية: وصف الأساليب المستخدمة في جمع البيانات وتحليلها.
٣. نتائج الدراسة والخاتمة: الخلاصة ومناقشة النتائج ومدى أهميتها وتقديم مقترحات أو توصيات بإجراء المزيد من الدراسات في المجال نفسه.

---

(١) Tenopir , Carol, and King , Donald W . Trends in Scientific Scholarly Journal Publishing in the United States . Journal of Scholarly Publishing , Vol . 28 , No . 3 (April 1997), pp.135 – 171 .

(٢) برجس عزام. الدوريات : دراسة في أهمية الصحف والمجلات، مرجع سابق، ص ص ١٨ – ٢١ .

(٣) Martin White. Electronic Access to Scientific Journals, op.cit., pp. 66 – 68.

(٤) عبدالرحمن فراج، تنظيم الكتابة العلمية في الدوريات المتخصصة . أحوال المعرفة، س ٦ ، ع ٢٣ (شوال ١٤٢٢هـ)، ص ٥٦ .

٤. بعض البيانات الأساسية الأخرى: حيث يسبق عادة الجسم الرئيس للمقالة بيانات مثل:

- عنوان المقالة (ينبغي أن يكون معبرا بدقة عن محتواها).
- بيانات عن المؤلف.
- مستخلص عن المقالة.
- بعض المجلات تحدد مجموعة من الكلمات الدالة key words على المحتويات.
- وقد تقوم بعض المجلات بترجمة عناوين المقالات والمستخلصات إلى اللغات الأجنبية بغرض إحاطة الباحثين والمهتمين بالتكشيف من الغربيين بتلك المقالات.
- وقد تتضمن المقدمة فقرة العرفان بالجميل، حيث يشكر فيها الباحث جميع من ساعدوه في الدراسة من الأفراد والمؤسسات.
- ومن ثم ينتهي الجسم الرئيس للمقالة بقائمة من المراجع التي أفاد منها الباحث في استقاء المادة العلمية[١].

أما على صعيد الوطن العربي، فقد بدأت مسيرة المجلات العلمية في الانطلاق من المرحلة الرابعة للدوريات الأجنبية التي سبقت الإشارة إليها، وتأخرت عنها لمدة قرنين من الزمن على الأقل. وكانت مصر هي أول بلد في المنطقة عرف المجلات بمفهومها العلمي؛ حيث ظهرت أول مجلة متخصصة في مجال الطب بعنوان: يعسوب الطب، وذلك في عام ١٨٢٨م[٢]. وانتشرت الدوريات انتشارًا كبيرًا في مصر أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، ولكنها كانت في مجملها دوريات تتسم بصبغة العمومية.

وبالنسبة للبنان، فقد بدأت المجلات على يد الأفراد لا الحكومات، وكانت تجنح نحو العموم في المعالجة، ولم تظهر المجلات المتخصصة في هذه الدولة إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي.

وظهرت المجلات في العراق في بداية القرن العشرين الميلادي وكانت موجهة لعامة الناس. وفي الأردن، صدرت بعض المجلات العامة بعد عام ١٩٢٠م. وفي النصف الثاني من القرن العشرين صدر عدد قليل من المجلات العامة في دولة السودان [٣].

وفي المغرب العربي، كانت البداية مع الجزائر، حيث صدرت المجلات في النصف الثاني من القرن العشرين الميلادي، وهي في مجملها تتجه

(١) عبدالرحمن فراج . تنظيم الكتابة العلمية في الدوريات المتخصصة، مرجع سابق، ص ص ٥٦ – ٥٧ .
(٢) برجس عزام . الدوريات : دراسة في أهمية الصحف والمجلات، مرجع سابق، ص ٢٢ .
(٣) المرجع السابق، ص ص ٢٣-٢٦ .

نحو العمومية. وفي سنة ١٩٠٦م ظهرت المجلات العامة في تونس، وفي ليبيا ظهرت أول مجلة متخصصة سنة ١٨٩٨م بعنوان: مجلة الفنون، وكانت متخصصة في الفنون والزراعة والعلوم، ومن ثم صدرت عدة مجلات عامة بعد الاستقلال في عام ١٩٥٢م.

كما صدرت في المغرب العربي منذ عام ١٩٨٩م مجموعة من المجلات العامة[١].

وفي منطقة الخليج العربي، كان السبق لمجلة الكويت التي صدرت عام ١٩٢٨م، وكانت تطبع خارج الكويت، وهي مجلة عامة. ثم ظهرت بعض المجلات العامة في البحرين، وقطر، وبقية دول الخليج العربية.

وعلى صعيد المملكة العربية السعودية، فقد شهدت قطاعات التعليم والثقافة والإعلام اهتمامًا ملحوظًا، واتسعت دائرة الاهتمام بحيث شملت مختلف فئات الدوريات، وأصبحت جزءًا من اهتمامات القطاعات المختلفة؛ حيث صدرت خلال هذا العهد العديد من الدوريات التي يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل، وذلك على النحو الآتي:

المرحلة الأولى:

وتبدأ عام ١٣٤٣هـ ، وتنتهي عام ١٣٨٣هـ ؛ حيث صدرت خلال هذه الفترة ٤٨ دورية. وهو عدد ليس بالقليل إذا قارناه بمجمل الدوريات الصادرة خلال العهود السابقة. وهذا يعني أن المعدل العام لإصدار الدوريات خلال العصر السعودي بمعدل دورية واحدة كل عام. في حين أن الإصدار توقف خلال الفترة ١٣٥٧ – ١٣٦٥هـ ، وهي الفترة التي تتزامن مع دخول الدولة مرحلة التنظيم، وتأسيس الأجهزة والوزارات والمصالح والمؤسسات؛ حيث كان التركيز منصبا على إرساء المقومات والدعائم الرئيسة للدولة.

وخلال الفترة المشار إليها أنشئت بعض المطابع الجديدة، واستمرت عملية النمو في جميع قطاعات الدولة، وتعددت مجالات التعليم، مما أسهم في إصدار المزيد من الدوريات، وفي الوقت ذاته فقد توقف بعضها عن الصدور لأسباب عديدة تكاد تنحصر في الآتي:

١. الإمكانات المادية المحدودة.
٢. دمج بعض الدوريات مع بعضها الآخر.
٣. توقف بعض الدوريات عندما صدر نظام المؤسسات الصحفية.
٤. استيفاء بعض الدوريات للغرض من صدورها.

ومن مظاهر التطور المهمة التي حدثت خلال المرحلة الأولى من

(١) برجس عزام . الدوريات : دراسة في أهمية الصحف والمجلات، مرجع سابق، ص ص ٢٣-٢٦ .

العهد السعودي صدور نظام المطابع والمطبوعات عام ١٣٤٧هـ الذي حدد مفهوم النشر، ووظائف الطباعة، ومسؤولية الأجهزة والأفراد والتزاماتهم وواجباتهم، وأحوال النشر وشروطه. ثم تم تعديل هذا النظام في عام ١٣٥٨هـ، وهو ما حدد أهداف النشر وشروط ممارسته. وفي عام ١٣٧٨هـ صدر نظام خاص بالمطابع والمطبوعات أجرى بعض التعديلات على النظامين السابقين. وأصبحت المديرية العامة للصحافة والنشر هي الجهة المكلفة بالإشراف على عمليات الطبع والنشر، وترتب على ذلك أن أصبحت الدوريات بشكل عام صناعة لها أهدافها ورسالتها، وحظيت باهتمام شديد من قبل الدولة تمثل في تنظيم شؤونها وتحديد هويتها، وكان مفهوم الرقابة عبارة عن أسلوب ينظم عملية الإشراف والتعامل بين أجهزة الدولة ودور الطباعة والنشر[١].

ومع صدور نظام المؤسسات الصحفية في المملكة ألغيت امتيازات الصحف القائمة، وطلب منها تقديم مشروع طلب إقامة مؤسسة صحفية تتكون من عدة أعضاء، وبرأس مال يغطي تكاليف الإصدار، ولم يشمل نظام المؤسسات ما صدر عن أجهزة الدولة ومصالحها أو الدوريات العلمية أو الدوريات التي يصدرها الأفراد مثل مجلة المنهل؛ حيث استمر أغلبها في الصدور حتى الوقت الراهن، وتوقف بعضها لأسباب مختلفة[٢]. ومن أبرز نماذج المجلات التي صدرت خلال المرحلة الأولى (١٣٤٣هـ - ١٣٨٣هـ) مرتبة وفقا لتاريخ صدورها ما يأتي:

١. مجلة الغرفة التجارية: التي أصدرتها الغرفة التجارية الصناعية بجدة عام ١٣٦٧هـ .
٢. مجلة الإذاعة: التي أصدرتها وزارة الإعلام بجدة عام ١٣٧٥هـ .
٣. مجلة وزارة الزراعة: التي أصدرتها وزارة الزراعة بالرياض عام ١٣٧٥هـ .
٤. مجلة الجامعة: التي أصدرتها جامعة الملك سعود عام ١٣٧٧هـ .
٥. مجلة عالم أرامكو: التي أصدرتها شركة أرامكو بالظهران عام ١٣٧٩هـ.
٦. مجلة راية الإسلام: التي أصدرها الشيخ عبداللطيف بن إبراهيم بالرياض عام ١٣٧٩هـ.
٧. مجلة المعرفة: التي أصدرتها وزارة المعارف (وزارة التعليم حاليًا) بالرياض عام ١٣٧٩هـ .
٨. مجلة كلية الملك عبدالعزيز: التي أصدرتها وزارة الإعلام بالرياض عام ١٣٨٠هـ .
٩. مجلة تجارة الرياض: التي أصدرتها الغرفة التجارية الصناعية بالرياض عام ١٣٨١هـ.

---

(١) هاشم عبده هاشم . الاتجاهات العددية والنوعية للدوريات السعودية . جدة : تهامة، ١٤٠١هـ، ص ص ٤٨ – ٤٩ .
(٢) المرجع السابق، ص ٣٢ .

١٠. مجلة المالية والاقتصاد: التي أصدرتها وزارة المالية بالرياض عام ١٣٨١هـ .
١١. مجلة الندوة: التي أصدرها صالح محمد كامل بمكة المكرمة عام ١٣٨١هـ.
١٢. مجلة الجيش العربي السعودي: التي أصدرتها وزارة الدفاع بالرياض عام ١٣٨٢هـ.
١٣. مجلة الجزيرة:التي أصدرها عبدالله بن خميس بالرياض عام ١٣٨٣هـ[١].

المرحلة الثانية :

تبدأ هذه المرحلة عام ١٣٨٤هـ، وتنتهي عام ١٣٩٩هـ. وقد تميزت بظاهرتين هما: الزيادة الملحوظة في أعداد الدوريات، وتنوع فئاتها، مما يوحي بأن الدوريات آنذاك قد استغلت الأحوال العامة المختلفة، وأفادت من الإمكانات المتاحة على نحو أفضل، علاوة على أنها اتسمت ببروز صفة التخصص.

وهناك العديد من المؤثرات والأحوال العامة التي أسهمت في بروز ظاهرة الدوريات خلال هذه الفترة؛ حيث كانت الأحوال مواتية لمثل هذا الأمر. ومن أبرزها الآتي:

- ارتفاع معدلات التعليم في المملكة.
- ازدهار الواقع الاقتصادي.
- توافر الإمكانات الفنية والبشرية.
- ظهور الأنظمة المنظمة للدوريات.
- كما أسهمت المطابع المتوافرة في إنعاش حركة الطبع والنشر، ومكنت الدوريات السعودية من الانتشار.

ويمكن تصنيف الدوريات التي صدرت خلال المرحلة الثانية في ثلاث فئات، وذلك على النحو الآتي:

١. الدوريات التجارية: وتشمل دوريات المؤسسات الصحفية التي يعد ظهورها بداية مرحلة مهمة في تاريخ الدوريات السعودية. " فهي تمثل نهاية مرحلة خضوع إصدار الدوريات للرغبات الفردية وللاجتهادات الخاصة، وبداية مرحلة تقنين عملية الصدور بما يخدم حاجة البلد، ويتماشى مع طبيعة المراحل التنموية التي تمر بها "[٢]. وتشمل هذه الفئة دوريات المؤسسات الصحفية، ودوريات الأفراد، والدوريات الأخرى، وبلغ مجموع الدوريات الصادرة من هذه الفئة ٢٧ دورية، كانت متركزة في

(١) هاشم عبده هاشم . الاتجاهات العددية والنوعية، مرجع سابق، ص ص ٨٠-٨٤.
(٢) المرجع السابق، ص ٣٣ .

الرياض، وجدة، ومكة المكرمة، والدمام. وهذا مؤشر على متانة العلاقة بين المستوى التعليمي، والمقدار العددي للدوريات، وارتباط صدورها بمراكز النشاط العلمي أو الاقتصادي.

٢. دوريات العمل: حيث ساعد تفاوت أغراض الهيئات وتباين أهدافها على تنوع الدوريات الصادرة منها بما في ذلك الوزارات والمصالح الحكومية، والهيئات شبه الحكومية، والهيئات والمنظمات المستقلة، والغرف التجارية، والمؤسسات والشركات. وبلغ مجموع الدوريات الصادرة عنها ٣٩ دورية.

٣. الدوريات العلمية: وهي تصدر عن الجامعات والهيئات الأخرى؛ حيث أصدرت جامعات المملكة ٤١ دورية، وبشكل عام فهي لا تلتزم بالمنهج العلمي تمامًا، بل كانت تعكس جهودًا فردية أو مبادرات متقطعة غير قائمة على التخطيط العلمي، بحيث تسد فراغًا مهمًا في مكتبة الجامعة أو الهيئة العلمية، وتعبر عن حجم النشاط العلمي بين أعضاء هيئة التدريس، وتشمل الجهات الأخرى إدارة البحوث العلمية والإفتاء، ودارة الملك عبدالعزيز، ومعهد الإدارة العامة، ووزارة المعارف (التعليم حاليا)[١].

ومن أبرز نماذج المجلات التي صدرت خلال المرحلة الثانية (١٣٨٤–١٣٩٩هـ)مرتبة وفقا لتاريخ صدورها ما يأتي:

١. مجلة الإدارة العامة: التي أصدرها معهد الإدارة العامة بالرياض عام ١٣٨٣هـ .
٢. مجلة الدعوة: التي أصدرتها مؤسسة الدعوة الإسلامية بالرياض عام ١٣٨٥هـ .
٣. مجلة رابطة العالم الإسلامي: التي أصدرتها رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة عام ١٣٨٦هـ .
٤. المجلة الزراعية: التي أصدرتها وزارة الزراعة بالرياض عام ١٣٨٩هـ .
٥. مجلة كلية العلوم: التي أصدرتها جامعة الملك سعود عام ١٣٨٩هـ .
٦. مجلة كلية الآداب: التي أصدرتها جامعة الملك سعود عام ١٣٩٠هـ .
٧. مجلة مكتبة الإدارة: التي أصدرها معهد الإدارة العامة بالرياض عام ١٣٩١هـ .
٨. مجلة كلية اللغة العربية: التي أصدرتها جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض عام ١٣٩١هـ .
٩. مجلة كلية العلوم الإدارية: التي أصدرتها جامعة الملك سعود عام ١٣٩١هـ.
١٠. مجلة كلية الزراعة: التي أصدرتها جامعة الملك سعود عام ١٣٩٢هـ.

(١) هاشم عبده هاشم . الاتجاهات العددية والنوعية، مرجع سابق، ص ص ٣٣ – ٤٠.

١١. مجلة كلية الشريعة: التي أصدرتها جامعة الملك عبدالعزيز بجدة عام ١٣٩٣هـ .
١٢. مجلة الأمن العام: التي أصدرتها وزارة الداخلية بالرياض عام ١٣٩٣هـ.
١٣. مجلة الدارة: التي أصدرتها دارة الملك عبدالعزيز بالرياض عام ١٣٩٥هـ.
١٤. مجلة الأمل: التي أصدرتها وزارة المعارف (سابقًا) بالرياض عام ١٣٩٤هـ.
١٥. مجلة مدارس الرياض: التي أصدرتها وزارة المعارف (سابقًا) بالرياض عام ١٣٩٤هـ .
١٦. مجلة كلية الطب: التي أصدرتها جامعة الملك سعود عام ١٣٩٥هـ.
١٧. المجلة العربية للعلوم والهندسة: التي أصدرتها جامعة البترول والمعادن بالرياض عام ١٣٩٥هـ .
١٨. مجلة البحوث الزراعية: التي أصدرتها جامعة الملك سعود عام ١٣٩٥هـ .
١٩. مجلة العلوم الهندسية: التي أصدرتها جامعة الملك سعود عام ١٣٩٥هـ .
٢٠. مجلة الاقتصاد والإدارة: التي أصدرتها جامعة الملك عبدالعزيز بجدة عام ١٣٩٥هـ .
٢١. مجلة كلية التربية: التي أصدرتها جامعة الملك عبدالعزيز بجدة عام ١٣٩٥هـ .
٢٢. مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: التي أصدرتها الجامعة عام ١٣٩٥هـ.
٢٣. مجلة كلية التربية: التي أصدرتها جامعة الملك عبدالعزيز بجدة عام ١٣٩٥هـ .
٢٤. مجلة البحوث الإسلامية: التي أصدرتها إدارة البحوث العلمية والإفتاء بالرياض عام ١٣٩٥هـ .
٢٥. المجلة الطبية السعودية: التي أصدرتها وزارة الصحة بالرياض عام ١٣٩٧هـ .
٢٦. مجلة الثغر: التي أصدرتها وزارة المعارف بجدة عام ١٣٩٧هـ .
٢٧. مجلة كلية أصول الدين: التي أصدرتها جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض عام ١٣٩٧هـ .
٢٨. مجلة كلية العلوم الاجتماعية: التي أصدرتها جامعة الإمام بالرياض عام ١٣٩٧هـ .
٢٩. المجلة العلمية: التي أصدرتها جامعة الملك عبدالعزيز بجدة عام ١٣٩٧هـ.
٣٠. مجلة أطلال: التي أصدرتها إدارة الآثار والمتاحف بوزارة المعارف (سابقا) بالرياض عام ١٣٩٧هـ .
٣١. مجلة البحث العلمي والتراث: التي أصدرتها جامعة الملك عبدالعزيز بجدة عام ١٣٩٨هـ [١].

(١) هاشم عبده هاشم . الاتجاهات العددية والنوعية، مرجع سابق، ص ص ٨٥ – ٩٣ .

المرحلة الثالثة:

يمكن أن نضيف إلى ما سبق مرحلة ثالثة تبدأ من عام ١٤٠٠هـ، وتستمر حتى الوقت الراهن، وتمتاز هذه المرحلة بظهور مجلات علمية متخصصة، تخضع للتحكيم العلمي، وتلتزم بقواعد واضحة للنشر العلمي، وتحصر اهتمامها في مجالات موضوعية محددة. ومن أبرز نماذجها مرتبة وفقا لتاريخ صدورها ما يأتي:

١. مجلة المكتبات والمعلومات العربية: التي أصدرتها دار المريخ بالرياض عام ١٤٠١هـ.
٢. أبحاث الاقتصاد الإسلامي: التي أصدرتها جامعة الملك عبدالعزيز بجدة عام ١٤٠٣هـ.
٣. مجلة الخليج العربي للبحوث العلمية: التي أصدرها مكتب التربية العربي لدول الخليج بالرياض عام ١٤٠٣هـ (تحول إصدارها فيما بعد إلى جامعة الخليج بالمنامة – البحرين).
٤. دراسات في علوم الآثار والتراث: التي أصدرتها الجمعية السعودية للدراسات الأثرية بالرياض عام ١٤٠٤هـ.
٥. الدراسات الدبلوماسية: التي أصدرتها وزارة الخارجية بالرياض عام ١٤٠٤هـ.
٦. مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية: التي أصدرتها المكتبة ذاتها عام ١٤٠٥هـ.
٧. عالم المخطوطات والنوادر: التي أصدرها عالم الكتب بالرياض عام ١٤٠٦هـ.
٨. المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب: التي أصدرتها أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض عام ١٤٠٦هـ.
٩. مجلة البحوث الفقهية المعاصرة: التي أصدرها عبدالله بن حسن النفيسة بالرياض عام ١٤٠٩هـ.
١٠. مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: التي أصدرتها الجامعة عام ١٤٠٩هـ.
١١. مجلة جامعة أم القرى للبحوث العلمية المحكمة: التي أصدرتها جامعة أم القرى بمكة المكرمة عام ١٤٠٩هـ.
١٢. الأمن: التي أصدرتها وزارة الداخلية بالرياض عام ١٤١٠هـ.
١٣. دراسات اقتصادية إسلامية: التي أصدرها البنك الإسلامي للتنمية بجدة عام ١٤١٤هـ.

١٤. مجلة الجمعية الكيميائية السعودية: التي أصدرتها الجمعية عام ١٤١٤هـ.
١٥. الدورية السعودية للطب الرياضي: التي أصدرها الاتحاد السعودي للطب الرياضي بالرياض عام ١٤١٧هـ .
١٦. البحوث المحاسبية: التي أصدرتها الجمعية السعودية للمحاسبة بالرياض عام ١٤١٨هـ .
١٧. المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل: التي أصدرتها الجامعة بالأحساء عام ١٤١٨هـ .
١٨. المجلة الاقتصادية السعودية: التي أصدرها مركز النشر الاقتصادي بالرياض عام ١٤١٩هـ .
١٩. أدوماتو: التي أصدرتها مؤسسة عبدالرحمن السديري الخيرية بالجوف عام ١٤٢٠هـ .
٢٠. مجلة الجمعية التاريخية السعودية: التي أصدرتها الجمعية بالرياض عام ١٤٢٠هـ .
٢١. مجلة الدراسات اللغوية: التي أصدرها مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية عام ١٤٢٠هـ .
٢٢. مجلة جامعة الملك خالد: التي أصدرتها عمادة البحث العلمي بالجامعة عام ١٤٢٤هـ بالنسبة للعلوم النظرية، وفي عام ١٤٢٥هـ بالنسبة للعلوم التطبيقية.
٢٣. مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: بشقيها (العلوم الشرعية والعربية، والعلوم الإنسانية والاجتماعية) التي أصدرتها عمادة البحث العلمي بالجامعة في عام ١٤٢٧هـ ومن ثم تفرعت هذه المجلة إلى خمسة فروع (مجلات).
٢٤. المجلة العلمية لجامعة القصيم: التي أصدرتها إدارة النشر العلمي والترجمة بالجامعة في عام ١٤٢٩هـ ومن ثم تفرعت هذه المجلة إلى عدة فروع لكل فرع مجلته الخاصة به، حيث يبلغ مجموع ما تصدره الجامعة تسع مجلات.

ولعل من أبرز الأسباب التي أدت إلى تأخر ظهور المجلات العلمية في المملكة بمفهومها الحديث ضآلة حجم الإمكانات المتاحة آنذاك من المطابع والخبرات الفنية؛ لذا فلم تتهيأ الفرصة للتوسع في إخراج هذا النمط من الدوريات، علاوة على عدم الإدراك والوعي بأهمية إصدار المجلات، نظرًا لتواضع المستوى الثقافي والتعليمي. ذلك أن الحاجة إلى الاتصال العلمي

الجاد بين المتخصصين ظاهرة حديثة نسبيا في المملكة، ولم تبرز هذه الظاهرة إلا في السنوات الأخيرة مع التوسع في الدراسات العليا، وعودة المبتعثين من الخارج، وزيادة التخصصات العلمية في الجامعات السعودية، وظهور الجمعيات العلمية، واهتمامها بنشر البحوث المبتكرة.

صحيح أن المجلات التي ظهرت في البداية لم تكن مجلات علمية متخصصة بالمفهوم العلمي السائد، إلا أنها كانت منطلقًا نحو ظهور هذا النمط من المجلات. وقد تكون أقرب نحو مفهوم المجلة العلمية، وإن كانت لا تتسم بالصبغة العلمية بالشكل المطلوب، كما أنها ليس لها تقنين تلتزم به أو ضوابط منهجية ترسم المسار الصحيح لإخراجها، فقد كان أغلبها أقرب ما يكون نحو النشرات الإخبارية التي تقوم بمهمة إعلامية أكثر مما تقوم بمهمة علمية.

وعلى أي حال، فقد أدت تلك المجلات مهمتها في حينها، وعالجت العديد من الموضوعات التي كانت تمثل أهمية آنذاك، وذلك في حدود الإمكانات المتاحة لها، والظروف المحيطة بها، والأحوال السائدة بشكل عام.

ومن العرض السابق يمكن القول إن المجلات الصادرة خلال المرحلتين الأولى والثانية كانت تتجه نحو العمومية في التغطية، ولا مجال فيها للتخصص أو التعمق، وكان أغلب تركيزها على إبراز نشاطات المؤسسات التي تصدرها، وربما يعود ذلك إلى محدودية الكفاءات البشرية المدربة تدريبًا علميًا وعمليًا، والقادرة على تقديم صناعة صحفية راقية، كما أن تلك الفترة لم تشهد بعد الاهتمام بعنصر التخصص من قبل مختلف القطاعات، ولم يبرز المفهوم العلمي للمجلة على النحو الذي نعرفه في الوقت الراهن[1].

وربما نستثني من الصورة السابقة المجلات الأكاديمية التي أصدرتها الجامعات السعودية؛ حيث إنها حاولت تقنين صناعة النشر للمجلات العلمية. فقد أصدرت جامعة الملك سعود أول مجلة علمية متخصصة بعنوان: مجلة الجامعة، عام ١٣٧٧هـ[2]. كما كان لهذه الجامعة فضل الريادة عندما أنشأت قسمًا للنشر العلمي عام ١٣٩٦هـ تابعًا لعمادة شؤون المكتبات، تنحصر مهمته في نشر النتاج العلمي للجامعة بصورة مقننة، وتوحيد أشكال المطبوعات المختلفة، وتطبيق المعايير الدولية عليها من ناحية المحتوى والشكل.

(١) هاشم عبده هاشم . الاتجاهات العددية والنوعية، مرجع سابق، ص ص ٥٠ – ٥١ .

(٢) هشام بن عبدالله عباس . المجلات الأكاديمية، مرجع سابق، ص ٣٣٣ .

وفي جامعة الملك عبدالعزيز أنشىء المجلس العلمي عام ١٤٠٠هـ ، وأصدر مجموعة قواعد تقنن النشر العلمي، من بينها قواعد نشر المجلات العلمية المتخصصة بالجامعة، وذلك بتاريخ ٢ / ٩ / ١٤٠٢هـ . والواقع أن هذه التشريعات الخاصة بتقنين عملية النشر في الجامعة قد عالجت كثيرًا من السلبيات التي كانت تتصف بها إصدارات الجامعة في مراحلها الأولى، كما وضعت الضوابط لمسيرة حركة النشر الجامعي. وفيما يختص بالمجلات العلمية، اشترطت قواعدها موافقة المجلس العلمي على إصدار المجلات العلمية المتخصصة، كما نصت على تعيين هيئة تحرير لكل مجلة علمية بقرار من المجلس العلمي، واعتمدت مبدأ التحكيم للنشر في مجلات الجامعة؛ حيث نصت اللوائح على ألا تنشر البحوث العلمية إلا بعد أن يجيز صلاحيتها للنشر حكمان[١].

ومن ثم قامت جامعة الملك عبدالعزيز عام ١٤٠٥هـ بإنشاء مركز النشر العلمي، وتبعتها الجامعات الأخرى بإنشاء مراكز أو عمادات مماثلة[٢].

وفي تاريخ ١ / ٤ / ١٤٠٨هـ أصدر المجلس العلمي بجامعة الملك عبدالعزيز قراره بتعديل قواعد نشر المجلات العلمية بالجامعة، بحيث تصدر عنها مجلة علمية واحدة (مجلة جامعة الملك عبدالعزيز)، وتتضمن إصداراتها عشرة مجالات موضوعية، مع إتاحة الفرصة لإضافة أي مجالات أخرى ترى الجامعة إصدارها مستقبلاً. وتشرف على هذه المجلة هيئة الإشراف العام التي تضم أعضاء المجلس العلمي، وتختص بتحديد الأهداف ورسم السياسات، وإقرار القواعد والأنظمة وبرامج الصدور، واقتراح الميزانيات، مع تشكيل هيئة تحرير لكل إصدارة موضوعية بقرار من المجلس العلمي[٣].

ويؤكد الحقيقة المشار إليها ما ذهب إليه أحد الباحثين من أن الجامعات السعودية تعد من أنشط الجهات في إصدار المجلات العلمية التي يغلب عليها الأصالة، وارتفاع مستوى مادتها، والحرص على تقديم البحوث الجادة، وإن كان بعضها قد لا يرقى إلى مستوى المجلة المتخصصة بالمفهوم العلمي والأكاديمي، وذلك لما يكتنفها من بعض السلبيات[٤].

---

(١) محمد أمين عبدالصمد مرغلاني . النشر العلمي في جامعة الملك عبدالعزيز: دراسة إحصائية تحليلية ببليومترية . مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، مج ٦ ، ع ١ (المحرم – جمادى الآخرة ١٤٢١هـ)، ص ١٤٤ .

(٢) عبدالعزيز محمد الشريف؛ مفرح فهيم سليمان . تحرير أصول الدوريات العلمية السعودية ونشرها على ضوء المواصفات القياسية العالمية . مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، مج ٨ ، ع ١ (المحرم – جمادى الآخرة ١٤٢٣هـ)، ص ٢١٦ .

(٣) محمد أمين عبدالصمد مرغلاني . النشر العلمي في جامعة الملك عبدالعزيز: دراسة إحصائية تحليلية ببليومترية، مرجع سابق، ص ١٤٨ .

(٤) شكري عبدالسلام العناني . الضبط الببليوجرافي، مرجع سابق، ص ٩٦ .

ويمكن أن نستشف من التطورات السابقة أن المجلات العلمية المتخصصة التي تخضع للتحكيم العلمي تعد من نتاج المرحلة الثالثة؛ حيث شهدت نموًا في مجالات التعليم والثقافة لم تشهده المرحلتان السابقتان، فقد حاولت تلك المجلات توظيف منهج التفكير العلمي بمفهومه الصحيح، وتقديم شرائح من الفكر المتخصص على نحو يفتقد في كثير من الدوريات الأخرى الصادرة في المملكة، باستثناء عدد يسير جدًا مما صدر عن الجامعات خلال المرحلة الثانية. ولعل القاسم المشترك بين هذه الإصدارات العلمية هو الرغبة في تنمية البحث العلمي من جهة، وتمكين المتخصصين من متابعة دراساتهم وبحوثهم من جهة أخرى، فضلاً عن أنها وسيلة لتعزيز صلتهم بمجالات اهتمامهم، وإبراز هذه المتابعة من خلال هذا النتاج العلمي المتميز [١].

وفي الآونة الأخيرة بدأ الاهتمام بتقعيد النشر العلمي في المملكة يبرز بشكل واضح، فقد نظمت جامعة الملك سعود الندوة السعودية الأولى للنشر العلمي خلال الفترة ٢٤ – ٢٦ من ذي الحجة ١٤٢١هـ، وعقدت هذه الندوة بناء على توصية اتخذت ضمن توصيات الاجتماع الأول للمسؤولين عن النشر العلمي في الجامعات السعودية الذي استضافته الجامعة في أواخر شهر ذي الحجة من عام ١٤١٩هـ.

وتم استعراض المشكلات والمعوقات التي تواجه عملية النشر في المملكة ومناقشتها، والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها، والتطرق للنشر الإلكتروني، وعلاقته بالمجتمع الأكاديمي، وكيفية استخدامه في تحكيم المجلات العلمية.

وقد تبين من إلقاء نظرة فاحصة على البحوث التي ألقيت في الندوة المشار إليها أنها تناولت صناعة النشر العلمي في الجامعات السعودية بغرض العمل على تطوير هذا القطاع الحيوي. ومن أبرز التوصيات التي خرجت بها هذه الندوة ضرورة تضافر الجهود نحو تقنين العمليات الفنية، وتوحيد أساليبها على مستوى الجامعات من خلال توظيف الخبرات المتميزة في المجال [٢].

وبغرض تقنين عملية توثيق المجلات العلمية فقد تم وضع ترميز فريد ومختصر يمكن عن طريقه التعرف بسهولة على المطبوعات الدورية التي تصدر في مختلف دول العالم، فقد استخدمت اللجنة الفنية للمنظمة الدولية للمواصفات والمقاييس في عام ١٩٧٣م نظاما يرمي إلى تسهيل

---

(١) هاشم عبده هاشم . الاتجاهات العددية والنوعية، مرجع سابق، ص ص ٦٣ – ٧٥ .

(٢) موريس أبو السعد ميخائيل . الندوة السعودية الأولى للنشر العلمي . عالم المعلومات والمكتبات والنشر، مج ٣، ع ١ (يوليو ٢٠٠١م)، ص ص ٢٨٥ – ٢٨٨ .

عملية التسجيل الآلي للدوريات الصادرة في مختلف الدول، وهو النظام الدولي لبيانات الدوريات International Serial Data System -ISDS. ويتكون هذا النظام من المركز الدولي لتسجيل المطبوعات الدورية الذي يتخذ من باريس مقرًا له، إضافة إلى عدد من المراكز الوطنية الموزعة في الدول المشاركة في النظام، ولجنة الاستشارات الفنية. ونتج عن ذلك اعتماد الرقم الدولي المعياري للدوريات (ردمك) ليصبح رقمًا خاصًا لكل عنوان دوري يرمز إلى المطبوعات المسلسلة [١].

وعلى نطاق المملكة العربية السعودية، فتتولى مكتبة الملك فهد الوطنية مسؤولية منح الرقم الدولي المعياري للدوريات، إضافة إلى رقم إيداع المطبوعات السعودية ابتداء من عام ١٤١٤هـ؛ حيث أصدرت بعض الكتيبات والنشرات التي تعرّف العاملين في المجال بقواعد النظام وإجراءاته، ويستخدم هذا الرقم بصفة خاصة في تحديد عنوان المطبوع الدوري، وهو يتكون من ثمانية أرقام بما فيها رقم الضبط، وينقسم إلى مجموعتين يفصل بينهما شرطة، وتسبقهما الحروف الدالة على الرقم [٢].

وتقوم مكتبة الملك فهد الوطنية بتزويد المركز الدولي للرقم المعياري للدوريات بباريس بمعلومات كاملة عن كل دورية تصدر في المملكة، بغرض نشرها في دليل الدوريات الدولي، الذي يصدر بصفة دورية مطبوعًا أو على قرص مدمج، ومن خلال موقع المركز على شبكة المعلومات العالمية، ولعل هذا الإجراء يسهم في زيادة التعريف بالدوريات خاصة المجلات العلمية التي تصدرها الجامعات السعودية على الصعيد العالمي[٣].

وقبل أن نختم هذا الجزء من الدراسة المتعلق بمسيرة المجلات العلمية في الجامعات السعودية نود الإشارة إلى أن بعض هذه المجلات قد مرت بالعديد من المراحل التي تواكب التوسع ونمو التخصصات العلمية في هذه الجامعات، ونتج عن ذلك توقف هذه المجلات أو انفصالها عن بعضها، ومن ذلك على سبيل المثال مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية التي عاصرت أربع مراحل يمكن تلخيصها على النحو التالي:

١. المرحلة الأولى: بدأت من صدور العدد الأول في رجب ١٤٠٩هـ إلى العدد رقم ٥٥ الذي صدر في رجب ١٤٢٦هـ .

---

(١) موريس أبو السعد ميخائيل . الكتاب تحريره ونشره . الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية، ص ٦٤ .

(٢) مكتبة الملك فهد الوطنية. إدارة التسجيل والترقيمات الدولية . دليل الدوريات السعودية . ط ٢ . الرياض : المكتبة، ١٤٢١هـ، ص ٨ .

(٣) موريس أبو السعد ميخائيل . الكتاب تحريره ونشره، مرجع سابق، ص ٦٥ .

٢. المرحلة الثانية : بدأت من صدور العدد الأول في شوال ١٤٢٦هـ ، وشملت هذه المرحلة صدور ثمانية أعداد إلى العدد الثامن الذي صدر في رجب ١٤٢٩هـ وفي هذه المرحلة فصلت المجلة إلى مجلتين إحداهما خاصة بالعلوم الشرعية والعربية، والأخرى خاصة بالعلوم الإنسانية والاجتماعية.

٣. المرحلة الثالثة : بدأت من صدور العدد التاسع في شوال ١٤٢٩هـ، وفي هذه المرحلة فصلت مجلة العلوم الشرعية عن مجلة العلوم العربية. وأصبح عدد المجلات التي تصدرها جامعة الإمام (حتى إعداد الدراسة الحالية) خمس مجلات بعد استصدار مجلة للعلوم التطبيقية.

٤. المرحلة الرابعة : تبدأ من صدور العدد الرابع والثلاثين الذي صدر في ربيع الآخر ١٤٣٦هـ ، وفي هذه المرحلة انفصلت مجلة العلوم التربوية عن مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، وبالتالي أصبح عدد المجلات التي تصدرها جامعة الإمام خمس مجلات[١].

وهكذا عكست المراحل السابقة التطورات التي مرت بها المجلات العلمية إلى أن وصلت إلى ما وصلت إليه في الوقت الراهن؛ حيث أصبحت تصدر في ثوب جديد يتناسب مع روح العصر نظرا لتوظيف التقنية في صناعة النشر العلمي. فمنذ السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين الميلادي قدم الناشرون كشافات الدوريات للمستفيدين من خلال خدمات الاتصال المباشر، وتم طرح كشافات الدوريات على الأقراص المدمجة، ومن ثم تم توفير النصوص الكاملة لمقالات الدوريات إلكترونيا. ونتيجة لذلك برزت ظاهرة المكتبة الإلكترونية، والمجلة الإلكترونية ، وبدأت المكتبات التقليدية بإحلال مصادر المعلومات الإلكترونية محل المصادر الورقية المطبوعة [٢]، وفيما يلي المزيد من التفصيلات حول موضوع المجلات الإلكترونية أو كما يطلق عليها البعض المجلات الرقمية.

---

(١) جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. عمادة البحث العلمي. مجلات الجامعة: مجلات علمية فصلية محكمة متخصصة تصدر عن عمادة البحث العلمي. الرياض: مطابع الجامعة.

(٢) شريف كامل شاهين . تأثير النشر الإلكتروني على دوريات علم الاجتماع بالمكتبة المركزية بجامعة الملك عبدالعزيز: دراسة للاستخدام والمستخدمين . دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات، مج ٥ ، ع ١ (يناير ٢٠٠٠م)، ص ١١ .

المجلة الإلكترونية

بدأ الاهتمام منذ مطلع السبعينيات من القرن العشرين الميلادي باستخدام الحاسوب في صناعة النشر، وذلك بسبب التزايد الملحوظ في تكاليف نشر المجلات المطبوعة من جهة، والنمو والتقدم الجاريين في شبكات الاتصالات من جهة أخرى[١]، ومن ثم بدأت الأدبيات المتعلقة بموضوع المجلات العلمية تظهر في بداية الثمانينيات الميلادية، وكانت في مجملها تعكس تجارب استخدام الشبكات في تحكيم البحوث إلكترونيًا قبل نشرها. وفي نهاية الثمانينيات ظهرت مفاهيم جديدة تتعلق بنشر رسائل البريد الإلكتروني، وحملت في طياتها مادة علمية تستحق النشر، وفي بداية التسعينيات الميلادية رسخت أهمية المجلة الإلكترونية بصفتها شكلاً جديدا للنشر، وبدأت على شكل اسطوانات مضغوطة، ثم عبر شبكة المعلومات العالمية، وبذلك تغيرت غالبية مفاهيم النشر العلمي، واتسع انتشار المجلات الإلكترونية، وذلك لقدرتها على التغلب على كثير من الصعوبات المرتبطة بالمجلات الورقية، بما في ذلك إجراءات النشر، والتحرير، والتحكيم، والطباعة، والإخراج، والإجراءات الإدارية، والمراسلات البريدية التقليدية[٢].

ويمكن تلخيص أبرز إيجابيات النشر الإلكتروني في اختصار زمن إجراءات هيئة التحرير، وتخفيض التكاليف المترتبة عليها، إذ يمكن تلقي البحوث المقدمة للنشر من خلال البريد الإلكتروني، ومتابعة إجراءات مهماتها، بما يشمل عمليات التحكيم والحاجة إلى تعديل البحوث وإجازتها للنشر. ولقد أسهم بزوغ المكتبة الرقمية على دعم فكرة المجلة الإلكترونية، وبدأت الظاهرة في الذيوع والانتشار مع التطور في تقنية الشبكات والاتصالات.

ولاشك أن المجلة الإلكترونية قد أسهمت في دعم الاتصال العلمي في البيئة الأكاديمية، وساعدت على تعميم المعرفة، وإشاعة العلم بين المتخصصين. إذ يمكن من خلال النشر الإلكتروني تقديم خدمات المعلومات لأكثر من باحث في الوقت ذاته، وهي خدمة يصعب توفيرها في حالة المجلة المطبوعة، علاوة على سهولة الاسترجاع والتصفح[٣].

والحقيقة أن هناك جمهورًا واسعًا من المتحمسين للنمط الإلكتروني في إصدار المجلات العلمية، وحجتهم في ذلك أن الخيارات التقنية المتاحة لتلك المجلات تجعلها قادرة على توظيف تقنية العصر في إثبات وجودها،

---

(١) حشمت محمد علي قاسم . الدوريات العلمية، مرجع سابق، ص ٥٠١ .

(٢) أمينة مصطفى صادق . الدوريات الإلكترونية وأثرها على جهود خدمات المعلومات في المكتبة . مجلة المكتبات والمعلومات العربية، س ٢٠ ، ع ٢ (إبريل ٢٠٠٠م)، ص ص ٨ ، ١٣ .

(٣) المرجع السابق، ص ص ١٨ – ١٩ .

وتوسيع رقعة جمهورها، وإحداث تغييرات جوهرية في الاتصال العلمي بين المتخصصين، والدفع بعجلة البحث العلمي خطوة نحو الأمام، ونحو ذلك من المزايا الأخرى التي ربما لا تتوافر عادة للمجلات الورقية [١].

إضافة إلى أن المجلة الإلكترونية تقدم روابط links تساعد على إجراء التصحيحات والإحالات، وإضافة بعض البيانات، والوقوف على تعليقات القراء أو المناقشات ذات العلاقة بالبحث المنشور، وإمكان الاطلاع على تلك المجلات من أي مكان في العالم. كما أن بعض الجهات ليس لها سبيل للوصول إلى المجلات المطبوعة [٢].

بيد أن هناك على الطرف الآخر بعض المعوقات المرتبطة بظاهرة المجلة الإلكترونية، ومن أهمها عدم استعداد البعض نفسياً للتعامل مع التقنية الجديدة، ووجود بعض المشكلات القانونية والإدارية التي قد تتسبب في عدم الاعتراف بهذا النمط من المجلات بشكل كامل بوصفها منفذًا قانونيًا للنشر في المجتمع العلمي، فلا تزال البحوث المنشورة في المجلات العلمية المحكمة المنشورة على الشبكة العالمية غير مقبولة للترقية العلمية في الجامعات ومراكز البحوث، على الرغم من ازدياد عدد هذا النوع من المجلات بشكل مطرد؛ لذا فليس بمستغرب أن تصبح المجلة المطبوعة هي السائدة تقليديا خاصة في العالم العربي.

والخلاصة أننا أمام قضية جدلية وشائكة يصعب الوصول فيها إلى قرار حاسم، فنحن أمام جيلين من الباحثين، الجيل القديم الذي اعتاد على قراءة المجلة بشكلها المطبوع، والجيل المعاصر الذي نشأ مع التقنية، واعتاد على التعامل معها. والسؤال الذي يثار في هذا السياق هو: ما البدائل المتاحة لتوظيف التقنية الحديثة في النشر العلمي؟ ويمكن الإجابة عن هذا السؤال من خلال طرح المقترحين التاليين:

١. العمل على إنشاء مجلات علمية جديدة، ونشرها على شبكة المعلومات العالمية بغرض الإفادة من إيجابيات هذا النشر، وتوسيع دائرة النشر العلمي بالأساليب الحديثة، والعمل في الوقت ذاته على توعية أصحاب القرار بشأن اعتماد مثل هذه المجلات بالطريقة نفسها التي تعتمد بها المجلات المطبوعة.
٢. إيجاد مرحلة انتقالية تنشر خلالها المجلات ورقيًا بالشكل التقليدي

---

(١) Ann C. Schaffner . The Future of Scientific Journals, Lessons from the Past . Information Technology & Libraries, Vol. 13, No. 4 (December 1994), pp. 239 – 249 .

(٢) حسن عواد السريحي ؛ ومنى داخل السريحي . النشر الإلكتروني : دراسة نظرية لبعض قضايا الدوريات الإلكترونية في المكتبات الجامعية . دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات، مج ٦ ، ع ٢ (مايو ٢٠٠١م)، ص ص ٣٥ ، ٣٨ .

وإلكترونيًا على شبكة المعلومات العالمية، وتطبق هذا الإجراء في الوقت الراهن بعض مؤسسات النشر العلمي برغم زيادة التكاليف المالية المترتبة عليه، وهو على أي حال حل معقول يعطي تمهيدًا متدرجًا يمكن بعده الانتقال بالكامل ودون عوائق من الشكل الورقي إلى الشكل الإلكتروني[١].

وقد توصلت إحدى الدراسات العلمية التي تناولت موضوع النشر الإلكتروني للمجلات العلمية إلى نتائج يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

- استمرارية التنوع في شكل الصدور؛ حيث إن بعض المجلات تصدر بالشكل المطبوع، والبعض الآخر يصدر بالشكل الإلكتروني.
- يقدم النشر الإلكتروني فرصة جيدة لإيصال المجلات العلمية لجميع المشتغلين في مجال البحث العلمي، مما يوفر للباحثين خاصة في الدول النامية فرصة الاطلاع على النتاج العلمي العالمي، وهو أمر لم يكن متاحًا من قبل.
- يفتح مجال النشر الإلكتروني للمجلات العلمية آفاقًا جديدة أمام الناشرين والموزعين والموردين، مما يسهم في توسيع نطاق النشر على أكبر عدد ممكن.
- تظل قضية قبول البحوث والدراسات المنشورة إلكترونيًا في الترقيات العلمية مطروحة بقوة من قبل الباحثين الأكاديميين، وهو ما يستدعي مشاركة المؤسسات الأكاديمية في هذا الجانب[٢].

دور المجلات العلمية المحكمة في الاتصال العلمي

كانت المجلة العلمية ولا تزال بشكليها المطبوع والإلكتروني من أكثر القنوات فاعلية في الاتصال العلمي بين الباحثين والدارسين، وذلك بسبب الثقة التي يحظى بها هذا المصدر المعلوماتي المهم، والمعايير العلمية التي يلتزم بها، مما يوحي بأن المجلة تعد أفضل قناة للنشر العلمي. وقد ثبت من خلال استقراء الدراسات التي تناولت القضية أن المجلة العلمية تحتل من بين مصادر المعلومات الأخرى أهمية مميزة، وذلك لاعتبارات عديدة يمكن إجمال أبرزها في الآتي:

- تشكل المجلة إحدى القنوات المهمة لنشر النتاج العلمي نظرًا لاهتمام دول العالم قاطبة بالبحث العلمي المتخصص، وزيادة عدد مراكز البحوث

(١) سعد علي الحاج بكري؛ أبوبكر سلطان أحمد . مجلات علمية محكمة عبر الإنترنت: الإيجابيات والمعوقات، مرجع سابق، ص ٨٠.
(٢) حسن عواد السريحي؛ ومنى داخل السريحي . النشر الإلكتروني : دراسة نظرية لبعض قضايا الدوريات الإلكترونية في المكتبات الجامعية، مرجع سابق، ص ص ٦٢ – ٦٣ .

والمعاهد العلمية المتخصصة في مختلف المجالات، والتي تحرص دومًا على نشر نتائج بحوثها في المجلات بوصفها وسيلة مناسبة للنشر.

- قدرة المجلة على استيعاب المعلومات الحديثة، وملاحقة النمو السريع للعلم. ولذا أصبح للمجلة مكانتها الحيوية في نظام الاتصال العلمي، وبخاصة في مجالات العلوم والتقنية والسياسة والاقتصاد، ونحوها من المجالات التي تتسم بسرعة النمو.
- تتيح المجلة انتقال المعلومات بمعدلات أسرع من الوسائط الأخرى، نظرًا لتتابع صدورها على فترات زمنية متقاربة؛ حيث أثبتت الدراسات العلمية أن نسبة الاعتماد على ما نشر في المجلات العلمية من معلومات بلغت ٩٥٪ [١].
- تعد المجلة العلمية إحدى الركائز الأساسية في متابعة الأحداث الجارية والاتجاهات المعاصرة ورصدها أولاً بأول؛ حيث ينظر إلى المجلات بعد مضي فترة من الزمن على أنها وثائق تاريخية وأدوات مهمة لتحديد آراء الجماعات والمواقف والاتجاهات إزاء وقائع أو قضايا معينة [٢].
- تعد المجلة الوسيلة الأوسع انتشارًا والأسرع صدورًا لإثبات السبق والأولوية في التوصل إلى اكتشاف معين.
- تشكل الدوريات على إطلاقها خاصة المجلات العلمية العمود الفقري لمقتنيات معظم المكتبات، وتتجاوز ميزانيتها ما يخصص لبقية الأوعية الأخرى، وذلك نظرًا لما لتلك المصادر من خصائص تميزها عن غيرها من المواد الأخرى ، ولما لها من أثر في تقدم البحث العلمي ، ودفع عجلة التنمية[٣].
- يعتمد المحتوى العلمي لمعظم الكتب (خاصة في مجالات العلوم والتقنية) أساسًا على ما نشر في المجلات العلمية [٤].

وقد أدركت غالبية المكتبات تلك الأهمية التي تتسم بها المجلات العلمية، وانعكس هذا الوعي في سياستها تجاه تنمية المجموعات؛ حيث تخصص جزءًا من ميزانيتها للاشتراك في المجلات المتخصصة ، وذلك حرصًا على خدمة المجتمع العلمي . ويقال إن المجلات تشكل ٧٥٪ من مصادر المعلومات للباحث في مجال العلوم والتقنية ، كما ينبغي ألا تهمل أهميتها أو ينتقص من

(١) سناء عبدالمنعم المقدم . الدوريات العلمية الأجنبية التي تقتنيها مكتبات جامعة أسيوط : دراسة عددية ونوعية . عالم المعلومات والمكتبات والنشر، مج ٢ ، ع ٢ (يناير ٢٠٠١م)، ص ١٢٨ .

(٢) شكري عبدالسلام العناني . الضبط الببليوجرافي، مرجع سابق، ص ١٣٣.

(٣) نوال محمد عبدالله . مقتنيات الدوريات في المكتبات المتخصصة : المشكلات والتطوير. مجلة المكتبات والمعلومات العربية، س ١٩ ، ع ٢ (أبريل ١٩٩٩م)، ص ١١٨.

(٤) برجس عزام . الدوريات : دراسة في أهمية الصحف والمجلات، مرجع سابق، ص٦٠ .

قدرها في مجال الدراسات الإنسانية والاجتماعية. "فهناك موضوعات طارئة أو وقتية لا تجد لها مكانًا في الكتب لأن مرور الزمن يفقدها قيمتها ، ومن ثم تصبح الدوريات هي المكان الأكثر مناسبة والأفضل لمعالجتها" (١).

ولعل من أبرز الأسباب التي تقف خلف ظاهرة اعتماد الباحثين في المجالات العلمية على المجلات المتخصصة التعرف على الباحثين الآخرين الذين لديهم الاهتمام نفسه، وتسجيل السبق العلمي، وإيجاد قنوات للاتصال المهني مع الباحثين في مختلف الأوساط العلمية ، إضافة إلى نقل المعرفة للأجيال القادمة من خلال تلك المجلات العلمية (٢).

علاوة على أن المجلة تتفوق على نظائرها من أوعية المعلومات الأخرى وبخاصة الكتب، وذلك من حيث جدة المادة العلمية، ولذا فليس بمستغرب كما سبقت الإشارة أن تكون محتويات معظم الكتب تعتمد أساسًا على ما نشر في المجلات، كما أن بعض الموضوعات تتسم بسرعة التغير والتطور فتبقى المعلومات المتصلة بها في المجلات دون أن تتاح لها فرص الظهور في شكل كتاب، وكذلك تحتوي موضوعات المجلات على تفاصيل دقيقة ربما لا نجدها في الكتب(٣). ومن ذلك أن بعض التفاصيل الخاصة بموضوعات معينة، وكذلك الإحصاءات المحلية والعالمية قد لا توجد إلا في المجلات المتخصصة.

ويضاف إلى ما سبق أن كثرة عدد الأشخاص المشاركين في تحرير مقالات المجلة يكسبها تنوعًا في الأفكار (٤). ذلك أن المجلة بطبيعتها لا يحررها فرد واحد، بل يشترك فيها مئات من الكتاب الذين تتغير أسماؤهم من عدد لآخر، مما يتيح لها ثراءً عظيمًا في الأفكار، وتنوعًا في وجهات النظر(٥)، وهذه ميزة لا تتحقق في الكتاب المطبوع الذي ينفرد بتأليفه شخص واحد أو عدد محدود من الأشخاص.

وفي هذا السياق يذهب أحد المتخصصين إلى أن الكتاب برغم أنه ظل لمدى ما يزيد على قرنين وسيلة الاتصال العلمي الأساس، بيد أنه لا يناسب إلا لنشر التأملات الناضجة، والأعمال الكاملة، وليس لتسجيل الاكتشافات الحديثة. ذلك أن انتظام نشر المجلات على فترات متقاربة يضمن حداثة ما تشتمل عليه من معلومات إذا ما قورنت بما تضمه الكتب. ولذا فلا غرابة

(١) برجس عزام . الدوريات : دراسة في أهمية الصحف والمجلات، مرجع سابق، ص ص ٥٣، ٥٥ .

(٢) Charles B. Osborn. The Place of the Journal in the Scholarly Communications Systems . Library Resources Technical Services. Vol. 28, No. 4 (October – December 1984), pp. 315 – 324 .

(٣) محمد عبدالله الأطرم . القوائم الموحدة للدوريات في المملكة العربية السعودية . مكتبة الإدارة، مج ١٣ ، ع ١ (محرم ١٤٠٦هـ)، ص ٨ .

(٤) حامد الشافعي دياب . الدوريات . مجلة المكتبات والمعلومات العربية، س ٣، ع ٤ (أكتوبر ١٩٨٣م)، ص ١٣٢ .

(٥) شكري عبدالسلام العناني . الضبط الببليوجرافي، مرجع سابق، ص ١٥ .

أن تتفوق المجلة على الكتاب، وبخاصة أن الموضوعات الضيقة بطبيعتها قد لا تستحق المعالجة في الكتب. ومما يعزز الأهمية أن معظم المجلات تنشر مقالات عرض الكتب والمقالات الافتتاحية والمستخلصات والتقارير والأخبار الجارية ونحوها مما لا نجده عادة في الكتب [١].

ونظرًا للمكانة المرموقة التي تحتلها المجلات العلمية والموضحة في السطور السابقة نجد أن الباحثين يحرصون دومًا على نشر بحوثهم في تلك الوسائط المعرفية بغرض تحقيق مكانة علمية متميزة في الوسط العلمي، والحقيقة أن هذا النشر لا يعبر عن قدرات هؤلاء الباحثين وإنجازاتهم فحسب، بل يعد دليلاً مهمًا من دلائل تقدم الجامعات، وتقدم الدول التي ينتمون إليها. ولذلك يلقى الباحثون تشجيعًا على نشر بحوثهم من المؤسسات التي ينتمون إليها، ويمنحون جزاء ذلك الألقاب العلمية، وربما العلاوات المادية أيضًا[٢].

ومن الملاحظ أن مؤسسات المعلومات في المملكة ومؤسسات التعليم العالي على وجه الخصوص بدأت تدرك في الآونة الأخيرة الأهمية الحقيقة للمجلات العلمية، وذلك نتيجة للنمو الشامل الذي تشهده الدولة في قطاعاتها كافة، والتوسع الملحوظ في خطط التنمية، مما يتطلب الاعتماد على المعلومات العلمية المتخصصة، وتنظيم مختلف مصادر المعلومات خاصة المجلات، بغرض توفير المعلومات الصحيحة والدقيقة لمتطلبات التنمية ومشروعاتها الطموحة.

(١) برجس عزام . الدوريات : دراسة في أهمية الصحف والمجلات، مرجع سابق، ص ص ٦٣ – ٦٤ .

(٢) سعد علي الحاج بكري وأبوبكر سلطان أبوبكر. مجلات علمية محكمة، مرجع سابق، ص ٧٣ .

الفصل الثالث

صناعة النشر العلمي في الجامعات السعودية

مقدمة

تناول الفصلان السابقان المسيرة التي مرت بها حركة المجلات العلمية في الجامعات السعودية، في حين أن الفصل الحالي يعرض بشكل علمي الوضع الراهن للمجلات العلمية في تلك الجامعات، ودورها في دعم الاتصال العلمي بشكل عام، وإسهامها في صناعة النشر العلمي بشكل خاص.

وتبين من الدراسة التحليلية لظاهرة المجلات العلمية التي تصدرها الجامعات السعودية أن هناك مجموعة من النماذج التي ينطبق عليها المفهوم العلمي للمجلة، وتخضع للتحكيم بمفهومه المنهجي، وتلتزم بالأسلوب العلمي في المعالجة والطرح.

وتعرض السطور اللاحقة بيانات موجزة عن كل مجلة على حدة؛ حيث تم الأخذ بنظام الترتيب الهجائي لعناوين المجلات العلمية التي تصدرها الجامعات السعودية، وتحت كل عنوان تم سرد بعض المعلومات الضرورية، بما في ذلك طريقة الصدور، ولغة النشر السائدة، ونطاق التوزيع، وسياسة التحكيم العلمي، والهيئة الاستشارية، ونحو ذلك من الجوانب الأخرى الضرورية.

الوضع الراهن للمجلات العلمية

١ - مجلة الجامعة الإسلامية

وهي مجلة علمية محكمة، تصدر عن المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، صدر العدد الأول من هذه المجلة في عام ١٣٨٨هـ ، وهي لا تزال مستمرة في الصدور بشكل فصلي منتظم.

ويتم نشر مجلة الجامعة الإسلامية باللغة العربية، ويتم توزيعها على النطاق المحلي والعالمي. وتشترط مجلة الجامعة الإسلامية مجموعة شروط للنشر فيها من أهمها ما يأتي:

- أن تكون البحوث جديدة لم يسبق نشرها.
- أن تكون البحوث خاصة بالمجلة.
- أن تكون البحوث أصيلة من حيث الجدة والابتكار والإضافة للمعرفة.
- أن تراعى فيها قواعد البحث العلمي الأصيل ومنهجيته.
- أن لا تكون أجزاء من بحوث قد تم نشرها للباحث، ولا أجزاء من رسالته العلمية في الدكتوراه / الماجستير.
- أن لا يزيد عدد صفحاتها على مائة صفحة للإصدار الواحد، ولا

يقل عن عشر صفحات، ولهيئة تحرير المجلة الاستثناء عند الضرورة.

- أن تصدّر بنبذة مختصرة عن صاحبها تبين عمله وعنوانه وأهم أعماله العلمية.
- أن يقدم صاحب المقالة خمس نسخ، ثلاث منها تخلو من اسم الباحث.
- أن تقدم البحوث مطبوعة وفق المواصفات الفنية، وتكون الأقراص من النوعية الجيدة، ويكون حفظ الملفات على نظام doc .
- لا تلتزم المجلة بإعادة البحوث لأصحابها؛ نشرت أم لم تنشر.
- ويتم ترشيح أسماء المحكمين للمجلة من خلال لجنة مسؤولة، ومن أبرز المهام التي تقوم بها هيئة التحرير (الهيئة الاستشارية) ما يأتي:

١. النظر في البحث المقدم للنشر في ضوء قواعد النشر في المجلة من حيث جدته وأصالته ومنهجيته.
٢. تختار لتحكيم البحث محكمين متخصصين حسب المتبع في مجال تقويم أبحاث الترقيات العلمية.
٣. تدرس تقارير خبراء التقويم، وتتخذ القرار المناسب على ضوئها.

٢- مجلة جامعة أم القرى للبحوث العلمية المحكمة

يتم إصدار هذه المجلة عن طريق وكالة الدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، وقد صدر العدد الأول منها في عام ١٤٠٩هـ، وتتمحور الاهتمامات الموضوعية لمجلة جامعة أم القرى في جميع الموضوعات ذات الصلة بالمواد التي تدرس في الجامعة، وهي تنشر باللغة العربية، ويتم توزيعها على نطاق وطني وإقليمي. وقد وضعت شروطًا للنشر تتمثل في الآتي:

- أن يكون البحث أصيلاً وجديدًا ومبتكرًا.
- أن لا يكون جزءًا من بحث سابق أو رسالة جامعية.
- أن يقدم الباحث إقرارًا خطيا بأن لا يكون منشورا أو معروضًا للنشر في أي جهة أخرى.
- أن لا تزيد عدد صفحات البحث على ٥٠ صفحة بما في ذلك الملاحق، وتقدم ثلاث نسخ من البحث مطبوعة على برامج معالجة النصوص (مايكروسوفت وورد للنوافذ : الإصدار العربي الثاني فما فوق)، أو إرفاق صور واضحة منها. أما بالنسبة للرسوم والخرائط وما يشبهها فيتم إخراجها على الحاسوب باستخدام أي برنامج رسم، أو إرفاق صور واضحة منها.

- أن يلتزم الباحث بقواعد ومواصفات مناهج البحث العلمي.
- أن يقدم الباحث تعريفًا علميًا عن نفسه لا يتجاوز خمسة أسطر بالعربية والإنجليزية يشمل الاسم والدرجة العلمية والقسم والكلية والجامعة والعنوان.
- أن يقوم كل باحث بتزويد المجلة بعنوان بحثه باللغتين العربية والإنجليزية.
- أن يرسل الباحث للمجلة ملخصا عن البحث باللغتين العربية والإنجليزية، بما لا يزيد على صفحة واحدة.
- تعبر المواد المنشورة بالمجلة عن آراء مؤلفيها.
- يقدم للباحث ٥٠ مستلة من بحثه.

وفيما يتعلق بالتحكيم العلمي لمجلة جامعة أم القرى، فيتم ترشيح أسماء المحكمين من خلال هيئة التحرير (الهيئة الاستشارية)، حيث يتم اختيار الأعضاء لهذه الهيئة من داخل المملكة، ويتم دعم المجلة من موازنة الجامعة.

وفي عام ١٤١٩هـ تم تقسيم مجلة جامعة أم القرى للبحوث العلمية المحكمة إلى ثلاثة مجلات وهي :

- مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها .
- مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والاجتماعية والنفسية .
- مجلة جامعة أم القرى للعلوم والطب الهندسة .

وفي عام ١٤٢٩هـ صدر قرار معالي مدير الجامعة بتعديل مسميات المجلات العلمية الثلاثة، وكذلك إصدار أربعة مجلات علمية جديدة، وبذلك أصبحت جامعة أم القرى تصدر سبع مجلات علمية، وذلك على النحو الآتي:

١. مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية.
٢. مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والنفسية.
٣. مجلة جامعة أم القرى للعلوم التطبيقية.
٤. مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها.
٥. مجلة جامعة أم القرى الطبية.
٦. مجلة جامعة أم القرى للهندسة والعمارة.
٧. مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية.

٣- مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها

تصدر هذه المجلة بمسماها الحالي بعد أن كانت جزءًا من مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية في مجلداتها (١ – ٢٠) خلال الفترة (١٤١٩ – ١٤٢٨هـ). وهي دورية علمية محكمة نصف سنوية صدر العدد الأول منها في محرم ١٤٣٠هـ.

ومن أهم شروط النشر في هذه المجلة ما يأتي:

١. أن يقدم الباحث إقرارًا خطيًا بأن لا يكون منشورًا أو معروضًا للنشر في أي جهة أخرى.
٢. أن لا يزيد عدد صفحات البحث على ٤٠ صفحة بما في ذلك الملاحق، وتقدم أربع نسخ ورقية من البحث، ونسخة واحدة على أسطوانة ممغنطة. أما بالنسبة للرسوم والخرائط وما يشبهها فيتم إخراجها على الحاسوب باستخدام أي برنامج رسم، أو إرفاق صور واضحة منها.
٣. أن يلتزم الباحث بقواعد ومواصفات مناهج البحث العلمي.
٤. أن يقدم الباحث تعريفًا علميًا عن نفسه لا يتجاوز خمسة أسطر بالعربية والإنجليزية يشمل الاسم والدرجة العلمية والقسم والكلية والجامعة والعنوان.
٥. أن يقوم كل باحث بتزويد المجلة بعنوان بحثه باللغتين العربية والإنجليزية.
٦. أن يرسل الباحث للمجلة ملخصا عن البحث باللغتين العربية والإنجليزية، بما لا يزيد على صفحة واحدة.
٧. تعبر المواد المنشورة في المجلة عن آراء مؤلفيها.
٨. يقدم للباحث عشرون مستلة من بحثه، مع نسخة من العدد الذي يظهر فيه عمله.

٤- مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية

تصدر هذه المجلة بمسماها الحالي بعد أن كانت جزءًا من مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والاجتماعية والإنسانية في مجلداتها (١ الى ٢٠) خلال الفترة (١٤١٩هـ الى ١٤٢٨هـ). وهي دورية علمية محكمة نصف سنوية تهدف إلى تحقيق الآتي:

١. نشر الأبحاث العلمية الأصيلة في مجالات العلوم الاجتماعية وفروعها المختلفة (علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية والأنثروبولوجيا الاجتماعية والجغرافيا وعلوم المكتبات والمعلومات والإعلام

والدراسات التاريخية والاقتصادية والسياسية ذات الصبغة الاجتماعية في أطرها النظرية والتطبيقية).

٢. نشر جميع ما له علاقة بما سبق من مراجعات الكتب، وتقارير الأبحاث الممولة، وتوصيات المؤتمرات والندوات والأنشطة العلمية الأخرى، وملخصات الرسائل الجامعية.

ومن أهم الشروط التي وضعتها هيئة التحرير للنشر في هذه المجلة ما يأتي:

- أن يكون البحث أصيلاً وجديدًا ومبتكرًا.
- أن لا يكون جزءا من بحث سابق أو رسالة جامعية.
- أن يقدم الباحث إقرارا خطيا بأن لا يكون منشورا أو معروضا للنشر في أي جهة أخرى.
- أن لا تزيد عدد صفحات البحث على ٤٠ صفحة بما في ذلك الملاحق، وتقدم أربع نسخ من البحث مطبوعة على برامج معالجة النصوص، ونسخة واحدة على أسطوانة ممغنطة. أما بالنسبة للرسوم والخرائط وما يشبهها فيتم إخراجها على الحاسوب باستخدام أي برنامج رسم، أو إرفاق صور واضحة منها.
- أن يلتزم الباحث بقواعد ومواصفات مناهج البحث العلمي.
- أن يقدم الباحث تعريفا علميا عن نفسه لا يتجاوز خمسة أسطر بالعربية والإنجليزية يشمل الاسم والدرجة العلمية والقسم والكلية والجامعة والعنوان.
- أن يقوم كل باحث بتزويد المجلة بعنوان بحثه باللغتين العربية والإنجليزية.
- أن يرسل الباحث للمجلة ملخصا عن البحث باللغتين العربية والإنجليزية، بما لا يزيد على صفحة واحدة.
- تعبر المواد المنشورة في المجلة عن آراء مؤلفيها.
- يقدم للباحث ٢٠ مستلة من بحثه، مع نسخة من العدد الذي يظهر فيه عمله.

وفيما يتعلق بالتحكيم العلمي لمجلة جامعة أم القرى، فيتم ترشيح أسماء المحكمين من خلال هيئة التحرير (الهيئة الاستشارية)؛ حيث يتم اختيار الأعضاء لهذه الهيئة من داخل المملكة، ويتم دعم المجلة من ميزانية الجامعة.

٥- مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والنفسية

دورية علمية محكمة نصف سنوية، تصدر عن طريق وكالة الدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، وتهدف إلى نشر الأبحاث الأصيلة في المجالات التربوية والنفسية، ومراجعات الكتب التخصصية، وتقارير الأبحاث الممولة، وتوصيات المؤتمرات والمنتديات والأنشطة العلمية، وملخصات الرسائل الجامعية المجازة من الجامعة أو من خارجها باللغتين العربية والإنجليزية، والتي لم يسبق نشرها أو تقديمها للنشر لدى جهات أخرى بعد مراجعتها من قبل هيئة التحرير وتحكيمها من قبل المختصين.

وقد وضعت هيئة التحرير شروطًا للنشر تتمثل في الآتي:

- أن يكون البحث أصيلاً وجديدًا ومبتكرًا.
- أن لا يكون جزءا من بحث سابق أو رسالة جامعية.
- أن يقدم الباحث إقرارًا خطيًا بأن لا يكون منشورًا أو معروضًا للنشر في أي جهة أخرى.
- أن لا تزيد عدد صفحات البحث على ٤٠ صفحة بما في ذلك الملاحق، وتقدم خمس نسخ من البحث مطبوعة على برامج معالجة النصوص (مايكروسوفت وورد للنوافذ)، أما بالنسبة للرسوم والخرائط وما يشبهها فيتم إخراجها على الحاسوب باستخدام أي برنامج رسم، أو إرفاق صور واضحة منها.
- أن يلتزم الباحث بقواعد ومواصفات مناهج البحث العلمي.
- أن يقدم الباحث تعريفًا علميًا عن نفسه لا يتجاوز خمسة أسطر باللغتين العربية والإنجليزية يشمل الاسم والدرجة العلمية والقسم والكلية والجامعة والعنوان.
- أن يقوم كل باحث بتزويد المجلة بعنوان بحثه باللغتين العربية والإنجليزية.
- أن يرسل الباحث للمجلة ملخصًا عن البحث باللغتين العربية والإنجليزية، بما لا يزيد على صفحة واحدة.
- تعبر المواد المنشورة بالمجلة عن آراء مؤلفيها.
- يقدم للباحث ٢٠ مستلة من بحثه.

وفيما يتعلق بالتحكيم العلمي لمجلة جامعة أم القرى، فيتم ترشيح أسماء المحكمين من خلال هيئة التحرير (الهيئة الاستشارية)، حيث يتم اختيار الأعضاء لهذه الهيئة من داخل المملكة، ويتم دعم المجلة من ميزانية الجامعة.

٦- مجلة جامعة أم القرى للعلوم التطبيقية

مجلة دورية علمية محكمة صدر العدد الأول منها في محرم ١٤٣٠هـ عن جامعة أم القرى بواقع عددين في السنة. وتهدف إلى نشر الأبحاث الأصيلة والمراجعات العلمية للأبحاث والتقارير العلمية باللغة العربية أو الإنجليزية التي لم يسبق نشرها أو تقديمها للنشر لدى جهات أخرى، وذلك بعد مراجعتها من قبل هيئة التحرير وتحكيمها من قبل المختصين، ولغة النشر في المجلة هي العربية أو الإنجليزية.

ويشترط في البحوث المقدمة للنشر في مجلة جامعة أم القرى للعلوم التطبيقية ما يأتي:

- أن يقدم الباحث إقرارًا خطيًا بأن لا يكون منشورًا أو معروضًا للنشر في أي جهة أخرى.
- أن يلتزم الباحث بقواعد ومواصفات مناهج البحث العلمي.
- أن يقدم الباحث تعريفًا علميًا عن نفسه لا يتجاوز خمسة أسطر بالعربية والإنجليزية يشمل الاسم والدرجة العلمية والقسم والكلية والجامعة والعنوان.
- أن يقوم كل باحث بتزويد المجلة بعنوان بحثه باللغتين العربية والإنجليزية.
- أن يرسل الباحث للمجلة ملخصًا عن البحث باللغتين العربية والإنجليزية، بما لا يزيد على صفحة واحدة.
- تعبر المواد المنشورة بالمجلة عن آراء مؤلفيها.
- يقدم للباحث عشر مستلات من البحث مجانًا، وبإمكانه طلب المزيد أثناء إرسال البروفات بمقابل مالي لكل نسخة إضافة إلى أجور البريد.

وفيما يتعلق بالتحكيم العلمي لمجلة جامعة أم القرى، فتخضع الأعمال المقدمة لتحكيم المتخصصين، وتعتمد سياسة النشر على أصالة البحث وقيمته العلمية. وتوجد هيئة للتحرير مكونة من مجموعة من الخبراء والمتخصصين من مختلف أقسام كلية العلوم التطبيقية، وكلية الحاسب ونظم المعلومات بجامعة أم القرى.

٧- مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية

تهدف هذه المجلة إلى إتاحة الفرصة للباحثين لنشر نتاجهم في مجال علوم الشريعة والدراسات الإسلامية، وتعنى بنشر البحوث الأصيلة التي لم تنشر من قبل، ولم تقدم لدى جهة أخرى للنشر. إضافة إلى ترجمات البحوث العلمية الجادة، ودراسة وتحقيق مخطوطات التراث الإسلامي،

ومراجعات وعروض الكتب، وتقارير المؤتمرات والمنتديات والنشاطات العلمية الأخرى، وملخصات الرسائل الجامعية المتميزة.

ويشير الموقع الإلكتروني لمجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية إلى أن من أبرز قواعد النشر لهذه المجلة التي ينبغي أن يلتزم بها الباحث ما يأتي:

١. يقدم الباحث عمله منسوخا على أنظمة الحاسب الآلي، ويرفق ملخصا كافيا باللغتين العربية والإنجليزية لا يجاوز (٢٠٠) كلمة، وملخص السيرة العلمية، وكذلك يرفق الباحث أصول الأشكال والصور.
٢. يلتزم الباحث الإشارة إلى مصادر البحث بطريقة واحدة من الطرق المعتبرة في الإحالات المرجعية وبرقم تسلسلي واحد.
٣. يلتزم الباحث بوضع المصادر والمراجع في نهاية البحث مرتبة حسب الترتيب الهجائي (اسم العائلة للباحث، ثم الاسم الأول، متبوعا باسم الكتاب، مع تمييزها بالأقواس أو الحروف المغايرة أو بخط تحتها).

٨- مجلة جامعة أم القرى الطبية

تتركز الاهتمامات الموضوعية لمجلة جامعة أم القرى الطبية في مجال البحوث والدراسات الطبية التي تسهم في تطوير الوضع الصحي، وتنشر باللغتين العربية والإنجليزية، ويتم توزيعها على نطاق إقليمي وعالمي. وتشترط سياسة النشر لهذه المجلة مجموعة من الشروط التي ينبغي أن تتوافر في البحوث المقدمة، ومن أبرزها الآتي:

١. أن يكون البحث متسما بالجدة والابتكار، وألا يكون مجرد تكرار لما سبق نشره من بحوث ودراسات في مجال الطب.
٢. توظيف المنهجية العلمية في البحوث المقدمة.
٣. تخضع جميع البحوث المقدمة للمجلة للتحكيم العلمي.
٤. يلتزم الباحث بإجراء التعديلات التي تظهر في تقارير المحكمين، مع توضيح الأسباب للملحوظات التي لا يتم تعديلها.
٥. مراعاة التوثيق العلمي لمحتوى البحوث والدراسات.
٦. لا يعاد البحث المقدم للنشر إلى المؤلف سواء نشر أم لم ينشر.

٩- مجلة جامعة أم القرى للهندسة والعمارة

تستقبل هيئة تحرير مجلة جامعة أم القرى للهندسة والعمارة الأبحاث

الأصلية والمراجعات العلمية والتقارير العلمية التي لم يسبق نشرها جزئيا أو كليا، ولم تقدم للنشر لجهة أخرى. وتخضع الأعمال المقدمة للمراجعة من قبل هيئة التحرير والتحكيم من قبل المتخصصين، علما أن المجلة تتبنى التنوع في التحكيم من خلال الاستعانة بمحكمين من جنسيات وجهات مختلفة.

وتنص سياسة النشر لهذه المجلة على أنها تعتمد على أصالة البحث وقيمته العلمية وفق الشروط الآتية:

- يقدم البحث عبر البريد الإلكتروني الخاص بالمجلة أو مطبوعا على ورق أبيض مقاس A4 ، أصل وأربع صور. تكون الطباعة على وجه واحد مع ترك فراغ مزدوج بين السطور والهوامش لا يقل عن ٣سم في كل اتجاه، يستخدم الخط Simplified Arabic Fixed بحجم ١٤عادي في كتابة متن البحث وحجم ١٤ أسود للعناوين الرئيسة.
- يرسل العمل لرئيس التحرير مع رسالة لطلب النشر، وفي حالة أكثر من مؤلف يرفق تفويض للباحث المسئول مع أسماء الباحثين المشاركين، والإشارة إلى مجال تخصص البحث المرسل العام والدقيق.
- يجب أن لا يتجاوز عنوان البحث عشرين كلمة، وأن يتناسب مع مضمون البحث ويدل عليه أو يتضمن الاستنتاج الرئيس، ويكتب مع كل اسم المؤسسة العلمية التي يتبعها الباحث، ويعطي عنوان المراسلة بالكامل بما في ذلك أرقام الهاتف والفاكس والبريد الإلكتروني. ولا داعي لذكر المؤهلات العلمية بل يكتفى بذكر الدرجة العلمية.
- تكتب الخلاصة باللغة العربية وأخرى باللغة الإنجليزية في حدود ٢٥٠-٣٠٠ كلمة، وتحتوي على الهدف، وما تم عمله، وما تحقق والاستنتاج، وتعطي بمفردها فكرة واضحة عن البحث، وإن ذكرت أرقام يجب أن تكون مطابقة لما ورد ذكره في محتوى البحث.
- تذكر المراجع في المتن حسب تسلسل ورودها (الاسم والسنة)، وضرورة التقيد بدقة التوثيق، وأن تكون ذات علاقة فعلية بموضوع البحث، وتسرد كافة المراجع في قائمة المراجع بنهاية البحث بصورة أبجدية. ويتم البدء بلقب المؤلف ثم اسمه ثم العنوان ثم المجلد ثم سنة النشر.

١٠- مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية : العلوم الشرعية

تتولى عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض إصدار هذه المجلة المحكمة، وهي مجلة علمية فصلية متخصصة

صدرت في شوال ١٤٢٩هـ . وتعنى بنشر البحوث والدراسات الأصيلة والرصينة التي تتوافر فيها مقومات البحث العلمي من حيث أصالة الفكر وجدته، ووضوح المنهجية وسلامتها، ودقة التوثيق والإحالات المتعلقة بمجالات العلوم الشرعية من عقيدة وحديث وفقه وأصول فقه ودعوة وثقافة إسلامية ونحو ذلك من الموضوعات التي تندرج تحت مظلة العلوم الشرعية بمفهومها العلمي الواسع.

ومن أهم شروط النشر التي تسعى هذه المجلة إلى تحقيقها ما يأتي:

- أن يكون البحث متسما بالأصالة وسلامة الاتجاه، ودقيقا في التوثيق والتخريج.
- عند ورود أسماء أعلام في متن البحث أو الدراسة تذكر سنة الوفاة بالتاريخ الهجري إذا كان العالم متوفى.
- عند ورود أعلام أجنبية في متن البحث فإنها تكتب بحروف عربية، وتكتب بين قوسين بحروف لاتينية، ويذكر الاسم كاملاً عند وروده لأول مرة.
- يشترط عند تقديم البحث أن يقدم الباحث طلبا بنشر بحثه مشفوعا بسيرته العلمية والتزام بعدم نشره إلا بعد موافقة خطية من هيئة التحرير.
- ألا تزيد صفحات البحث على ٥٠ صفحة A4 .
- تحكم البحوث والدراسات المقدمة للنشر في المجلة من قبل اثنين على الأقل.
- تعاد البحوث معدلة على أسطوانة مدمجة CD، أو ترسل على البريد الإلكتروني للمجلة.
- يعطى الباحث خمس نسخ من المجلة وعشر مستلات من بحثه.

ويتم ترشيح أسماء المحكمين لمجلة جامعة الإمام (العلوم الشرعية) من خلال لجنة مسؤولة عن هذا الأمر، كما يتم اختيار الأعضاء للهيئة الاستشارية من داخل المملكة. وتتمثل أبرز المهام التي تقوم بها هيئة التحرير في النظر في قبول البحوث قبولاً مبدئيا، وترشيح أسماء الفاحصين، والنظر في نتائج الفحص واعتمادها.

١١ - مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية : العلوم العربية

كانت هذه المجلة تصدر ضمن مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: العلوم الشرعية والعربية، ثم انفصلت عنها منذ العدد التاسع شوال ١٤٢٩هـ، فأصبحت تصدر تحت مسماها الحالي (العلوم العربية)، وهي

مجلة علمية فصلية محكمة تتولى إصدارها عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

وتشير صفحة الغلاف لهذه المجلة إلى أنها تعنى بنشر البحوث العلمية وفق مجموعة من الشروط الآتية:

- أن يكون البحث متسما بالأصالة وسلامة الاتجاه، ودقيقا في التوثيق والتخريج.
- عند ورود أسماء أعلام في متن البحث أو الدراسة تذكر سنة الوفاة بالتاريخ الهجري إذا كان العالم متوفى.
- عند ورود أعلام أجنبية في متن البحث فإنها تكتب بحروف عربية، وتكتب بين قوسين بحروف لاتينية، ويذكر الاسم كاملاً عند وروده لأول مرة.
- يشترط عند تقديم البحث أن يقدم الباحث طلبا بنشر بحثه مشفوعا بسيرته العلمية والتزام بعدم نشره إلا بعد موافقة خطية من هيئة التحرير.
- ألا تزيد صفحات البحث عن ٥٠ صفحة A4 .
- تحكم البحوث والدراسات المقدمة للنشر في المجلة من قبل اثنين على الأقل.
- تعاد البحوث معدلة على أسطوانة مدمجة CD، أو ترسل على البريد الإلكتروني للمجلة.
- يعطى الباحث خمس نسخ من المجلة وعشر مستلات من بحثه.
- ويتم ترشيح أسماء المحكمين لمجلة جامعة الإمام (العلوم العربية) من خلال لجنة مسؤولة عن هذا الأمر، كما يتم اختيار الأعضاء للهيئة الاستشارية من داخل المملكة. وتتمثل أبرز المهام التي تقوم بها هيئة التحرير في النظر في قبول البحوث قبولاً مبدئياً، وترشيح أسماء الفاحصين، والنظر في نتائج الفحص واعتمادها.

١٢ - مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية : العلوم الإنسانية والاجتماعية

مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر البحوث النظرية والدراسات الميدانية المتعلقة بمجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية المختلفة مثل التاريخ والجغرافيا والخدمة الاجتماعية وعلم الاجتماع وعلم النفس وغيرها من التخصصات الأخرى.

ومن أبرز الأهداف التي تسعى هذه المجلة إلى تحقيقها ما يأتي:

- المساهمة في تنمية العلوم الإنسانية والاجتماعية وتطبيقاتها، وإثراء المكتبة العربية من خلال نشر البحوث النظرية والتطبيقية ذات الصلة.
- السعي للحصول على بحوث ذات جودة عالية وأكثر ارتباطا بالواقع العربي حاضرا ومستقبلا.
- إتاحة الفرصة للمفكرين والباحثين بنشر نتاج أنشطتهم العلمية والبحثية خاصة ما يتصل منها بالبيئة العربية.
- تبادل الإنتاج العلمي والمعرفي على المستويين الإقليمي والعالمي.
- تشجيع البحوث التي تؤكد على التنوع والانفتاح الفكري والانضباط المنهجي، والاستفادة من كل معطيات الفكر العلمي السليم.
- تسليط الضوء على الاتجاهات البحثية الجديدة في المجالات المختلفة.

وتصدر مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة الإمام وفق مجموعة من الشروط مشابهة إلى حد كبير للشروط التي سبقت الإشارة إليها في المجلتين السابقتين. ويتم ترشيح أسماء المحكمين لهذه المجلة من خلال لجنة مسؤولة عن هذا الأمر، كما يتم اختيار الأعضاء للهيئة الاستشارية من داخل المملكة. وتتمثل أبرز المهام التي تقوم بها هيئة التحرير في النظر في قبول البحوث قبولاً مبدئيا، وترشيح أسماء الفاحصين، والنظر في نتائج الفحص واعتمادها.

١٣ - مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية : العلوم التطبيقية

(هذه المجلة إلكترونية فقط ولا تطبع ورقيا).

مجلة علمية محكمة تعنى بنشر البحوث والدراسات العلمية الجادة في مجالات العلوم التطبيقية والتقنية مثل الطب الإكلينيكي والعلوم الطبية الأساسية، والهندسة، والرياضيات، والإحصاء، والكيمياء، وعلوم الحاسب. وتتولى عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض إصدار هذه المجلة المحكمة، وقد صدر العدد الأول منها في شوال ١٤٢٩هـ ، وهي تصدر في البداية بشكل نصف سنوي.

ومن أبرز الأهداف التي تسعى هذه المجلة إلى تحقيقها الإسهام في تنمية العلوم التطبيقية، وما يتصل بها من العلوم الأخرى ذات الصلة، وإثراء المكتبة العربية، وإتاحة الفرصة للباحثين لنشر بحوثهم الأكاديمية، وتبادل الإنتاج العلمي على المستوى الإقليمي والعالمي.

ويتم ترشيح أسماء المحكمين لمجلة جامعة الإمام للعلوم التطبيقية من خلال لجنة مسؤولة عن هذا الأمر، كما يتم اختيار الأعضاء للهيئة

الاستشارية من داخل المملكة. وتتمثل أبرز المهام التي تقوم بها هيئة التحرير في النظر في قبول البحوث قبولاً مبدئيا، وترشيح أسماء الفاحصين، والنظر في نتائج الفحص واعتمادها.

١٤- مجلة جامعة جازان: فرع العلوم الإنسانية

صدر العدد الأول من هذه المجلة في محرم ١٤٣٣هـ، وهي دورية علمية محكمة متخصصة في الدراسات الإنسانية تصدر بشكل نصف سنوي. وتهدف إلى إتاحة الفرصة للباحثين لنشر إنتاجهم العلمي المتمثل في البحوث والدراسات الأكاديمية التي تحمل إضافة جديدة للمعرفة، والمقالات الاستعراضية التي تقدم عرضا نقديا لبحوث سبق إجراؤها في مجال معين أو خلال فترة زمنية محددة، والبحوث المختصرة، ونقد الكتب.

وقد وضعت المجلة مجموعة من التعليمات التي ينبغي الالتزام بها من قبل الباحثين، ومن بينها:

١. يقدم أصل البحث مخرجا في صورته النهائية متضمنا الإشارة إلى أماكن الجداول والأشكال داخل المتن، ومطبوعا على هيئة صفحات مرقمة ترقيما متسلسلا.
٢. يرفق ملخصان بالعربية والإنجليزية للبحوث والمقالات الاستعراضية والبحوث المختصرة.
٣. لابد من احتواء كل بحث على كلمات مفتاحية توضع أسفل الملخصين العربي والإنجليزي على ألا تزيد على عشر كلمات.
٤. يشار إلى المراجع داخل المتن بنظام الاسم والتاريخ، وتوضع المراجع جميعها في قائمة المراجع بنهاية المادة مرقمة ومتبعة نظام ترتيب البيانات الببليوجرافية المتعارف عليه.
٥. المواد المنشورة في المجلة لا تعبر بالضرورة عن رأي جامعة جازان.

وتوجد هيئة للتحرير من داخل المملكة تنظر في البحوث المقدمة للنشر، ومن ثم تحيلها للتحكيم العلمي، ومن بين اختصاصات هذه الهيئة المراجعة المبدئية للبحوث الواردة للمجلة، والتأكد من صلتها بمجالات الإنسانيات، وتقديم البحوث الأصلية التي لم يسبق نشرها. وفي حال قبول البحث للنشر لا يجوز نشره في أي منفذ نشر آخر ورقيا أو إلكترونيا دون إذن كتابي من رئيس هيئة التحرير.

١٥- مجلة جامعة جازان: فرع العلوم التطبيقية

صدر العدد الأول من هذه المجلة في محرم ١٤٣٤هـ، وهي دورية علمية محكمة متخصصة في الدراسات التطبيقية تصدر بشكل نصف سنوي. وتهدف إلى تشجيع الباحثين على نشر إنتاجهم العلمي المتمثل في البحوث والدراسات الأكاديمية ذات الصلة بالعلوم التطبيقية، والتي تحمل إضافة جديدة للمعرفة، والمقالات الاستعراضية التي تقدم عرضا نقديا لبحوث سبق إجراؤها في مجال معين أو خلال فترة زمنية محددة، والبحوث المختصرة، ونقد الكتب.

وقد وضعت المجلة مجموعة من التعليمات التي ينبغي الالتزام بها من قبل الباحثين، ومن بينها:

١. يقدم أصل البحث مخرجا في صورته النهائية متضمنا الإشارة إلى أماكن الجداول والأشكال داخل المتن ومطبوعا على هيئة صفحات مرقمة ترقيما متسلسلا.
٢. يرفق ملخصان بالعربية والإنجليزية للبحوث والمقالات الاستعراضية والبحوث المختصرة.
٣. لابد من احتواء كل بحث على كلمات مفتاحية توضع أسفل الملخصين العربي والإنجليزي على ألا تزيد على عشر كلمات.
٤. يشار إلى المراجع داخل المتن بنظام الاسم والتاريخ، وتوضع المراجع جميعها في قائمة المراجع بنهاية المادة مرقمة ومتبعة نظام ترتيب البيانات الببليوجرافية المتعارف عليه.
٥. المواد المنشورة في المجلة لا تعبر بالضرورة عن رأي جامعة جازان.

وتوجد هيئة للتحرير من داخل المملكة تنظر في البحوث المقدمة للنشر، ومن ثم تحيلها للتحكيم العلمي، ومن بين اختصاصات هذه الهيئة المراجعة المبدئية للبحوث الواردة للمجلة، والتأكد من صلتها بالعلوم التطبيقية، وتقديم البحوث الأصلية التي لم يسبق نشرها، وفي حال قبول البحث للنشر لا يجوز نشره في أي منفذ نشر آخر ورقيا أو إلكترونيا دون إذن كتابي من رئيس هيئة التحرير.

١٦- مجلة جامعة الملك خالد: العلوم الشرعية والعربية والإنسانية

تتولى وكالة جامعة الملك خالد للدراسات العليا والبحث العلمي بأبها إصدار هذه المجلة، حيث صدر العدد الأول في عام ١٤٢٤هـ، ولا تزال المجلة مستمرة

في الصدور بشكل منتظم (نصف سنوي). وتتركز الاهتمامات الموضوعية لمجلة جامعة الملك خالد (العلوم الشرعية والعربية والإنسانية) حول البحوث الأصيلة التي لم يسبق نشرها باللغتين العربية والإنجليزية، ويتم توزيعها على النطاق الوطني والإقليمي، وتصنف المواد التي تقبلها المجلة للنشر وفق الآتي:

١. البحث أو الدراسة: من عمل المؤلف في مجال تخصصه، ويجب أن يكون أصيلاً وأن يضيف جديدا للمعرفة.
٢. المقالة: وتتناول العرض النقدي والتحليلي للبحوث والكتب ونحوها التي سبق نشرها في ميدان معين.
٣. المنبر (الرأي) رسائل القراء إلى المحرر والردود والملحوظات التي ترد إلى المجلة.

وفيما يتعلق بقواعد النشر في المجلة، فإن أبرز الشروط التي ينبغي توافرها في البحوث المقدمة ما يأتي:

١. أن يتصف البحث بالأصالة والابتكار والجدة والمنهجية العلمية وصحة اللغة وسلامة الأسلوب.
٢. أن لا يكون قد سبق نشره أو قدم للنشر في مكان آخر.
٣. أن لا يزيد عدد صفحات البحث على أربعين صفحة.
٤. تخضع جميع البحوث المقدمة للنشر في المجلة للتحكيم العلمي.

كما أن هناك مجموعة من التعليمات التي ينبغي أن يلتزم بها من يرغب النشر في مجلة جامعة الملك خالد (العلوم الشرعية والعربية والإنسانية)، وتتلخص في النقاط الآتية:

- يقدم الباحث ثلاث نسخ مطبوعة بالإضافة إلى نسخة أصلية، وملخص باللغتين العربية والإنجليزية، بحيث لا تزيد كلماته عن مائتي كلمة أو صفحة واحدة.
- في حالة قبول البحث يقدم بما في ذلك الجداول والبيانات الخاصة به على قرص مرن Word 2000 أو أحدث منه، على أن يكون حجم الخط ١٤ عربي تقليدي، أما فيما يخص البحوث المقدمة باللغة الإنجليزية فيكون حجم الخط Times New Roman 12.
- توضع نماذج من صور المخطوطات المحققة قبل النص المحقق.
- توضع الحواشي أو الهوامش متسلسلة من أول البحث إلى آخره.
- تثبت المصادر والمراجع في فهرس بآخر البحث.
- يجب إعداد الجداول والأشكال وترقيمها تسلسليا حسب ترتيبها في المتن مع عنوان موجز لكل منها.

- أن يكتب عنوان البحث واسم الباحث وعنوانه ولقبه العلمي والجهة التي يعمل بها على الصفحة الأولى مستقلة.
- يعطى الباحث نسختان من المجلة، وعشرون مستلة من بحثه المنشور.

وفيما يتعلق بالتحكيم العلمي لمجلة جامعة الملك خالد، فيتم ترشيح أسماء المحكمين من خلال لجنة مسؤولة عن الترشيح تستعين بقاعدة معلومات معدة لهذا الغرض، ويتم اختيار أعضاء الهيئة الاستشارية من داخل المملكة، وبالنسبة لمصادر الدعم المالي للمجلة فيتم الصرف عليها من موازنة الجامعة.

١٧- مجلة جامعة الملك خالد : العلوم الطبيعية والطبية والتقنية

تتولى وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي إصدار هذه المجلة، وقد صدر العدد الأول منها في عام ١٤٢٥هـ ، ولا تزال المجلة مستمرة في الصدور بشكل منتظم (نصف سنوي). وتتركز الاهتمامات الموضوعية لمجلة جامعة الملك خالد (العلوم الطبيعية والطبية والتقنية) حول البحوث الأصيلة التي لم يسبق نشرها باللغتين العربية والإنجليزية، ويتم توزيعها على النطاق الوطني والإقليمي.

وفيما يتعلق بقواعد النشر في المجلة، فإن أبرز الشروط التي ينبغي توافرها في البحوث المقدمة ما يأتي:

١. أن يتصف البحث بالأصالة والابتكار والجدة والمنهجية العلمية وصحة اللغة وسلامة الأسلوب.
٢. أن لا يكون قد سبق نشره أو قدم للنشر في مكان آخر.
٣. أن لا يزيد عدد صفحات البحث على أربعين صفحة.
٤. أن تخضع جميع البحوث المقدمة للنشر في المجلة للتحكيم العلمي.

كما أن هناك مجموعة من التعليمات التي ينبغي أن يلتزم بها من يرغب النشر في مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الطبيعية والطبية والتقنية، وهي مشابهة إلى حد كبير لتلك الشروط التي سبقت الإشارة إليها (مجلة الملك خالد للعلوم الشرعية والعربية والإنسانية)، ولذا فلا داعي لذكرها هنا منعا للتكرار.

وفيما يتعلق بالتحكيم العلمي لمجلة جامعة الملك خالد، فيتم ترشيح أسماء المحكمين من خلال لجنة مسؤولة عن الترشيح تستعين بقاعدة معلومات معدة لهذا الغرض، ويتم اختيار أعضاء الهيئة الاستشارية من داخل المملكة.

١٨- مجلة جامعة الملك سعود : الآداب

تتولى عمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك سعود بالرياض إصدار هذه

المجلة العلمية المحكمة ، وصدر العدد الأول منها في عام ١٣٩٠هـ ، ولا تزال المجلة مستمرة في الصدور بشكل منتظم (فترة الصدور كل ستة أشهر).

ولغة النشر لهذه المجلة هي اللغتان العربية والإنجليزية معا، ويتم توزيع المجلة على نطاق وطني. وتنص صفحة الغلاف على أن هيئة التحرير تنظر في نشر المواد المقدمة، وفي حالة قبول المادة يجب ألا تنشر في أي دورية أخرى دون إذن كتابي من رئيس هيئة التحرير. ويشترط في الأبحاث المقدمة ما يأتي:

- يقدم البحث في صورته النهائية متضمنا وضع الجداول والأشكال في أماكنها داخل المتن ومطبوعا على هيئة صفحات، مع ضرورة أن يرفق القرص الممغنط المطبوع عليه البحث.
- يرفق ملخصان بالعربية والإنجليزية للبحوث والمقالات الاستعراضية والبحوث المختصرة على ألا يزيد عدد كلمات كل منهما على ٢٠٠ كلمة.
- يجب أن تكون الجداول والرسوم واللوحات مناسبة لمساحة الصف في صفحة المجلة، ولا تقبل صور الأشكال عوضا عن الأصول. كما يجب أن تكون الخطوط واضحة ومحددة ومنظمة في كثافة الحبر، ويتناسب سمكها مع حجم الرسم.
- ترتب التعليقات بشكل متتابع، وترقم كلها بأرقام متسلسلة حسب أسبقية ورودها في النص، وتوضع في صفحات مستقلة في نهاية البحث. ويكتفى بكتابة تفاصيل البيانات الببليوجرافية كاملة من المرجع عند الإشارة إليه في التعليقة لأول مرة حسب النظام المتبع في أسلوب MLA .
- يجب استخدام اختصارات عناوين الدوريات العلمية كما هو وارد في The World List of Scientific Periodicals، وتستخدم الاختصارات المقننة دوليا بدلا من كتابة الكلمات كاملة (مثل سم ، كم ، كجم ، ... إلخ).
- يشار إلى الكتاب بذكر اسم مؤلفه كاملاً فعنوانه ثم مدينة النشر واسم الناشر وتاريخ النشر فأرقام الصفحات. وفي حالة المقالات المنشورة في الدوريات يذكر اسم مؤلف المقالة ثم عنوانها بين علامتي تنصيص فعنوان الدورية فرقم المجلد ثم رقم العدد فسنة النشر بين قوسين ثم أرقام الصفحات المقتبس منها.

ويتم ترشيح أسماء المحكمين لمجلة جامعة الملك سعود (الآداب) من خلال قاعدة معلومات، ولجنة (هيئة المحررين) مسؤولة عن هذا الأمر. ويتم اختيار أعضاء الهيئة الاستشارية من داخل المملكة، ويتم تغيير

المستشارين بشكل منتظم.

١٩- مجلة جامعة الملك سعود: الحقوق والعلوم السياسية

دورية علمية محكمة تصدر مرتين في العام، تنشرها إدارة النشر العلمي والمطابع بجامعة الملك سعود ، وتهدف إلى إتاحة الفرصة للباحثين لنشر إنتاجهم العلمي، خاصة المواد التي تخدم قطاع الحقوق والعلوم السياسية، وتضيف جديدا للمعرفة، والمقالات الاستعراضية، والبحوث المختصرة، ونقد الكتب، وكذلك النتائج الأولية، والخطابات الموجهة إلى المحرر، والملاحظات والردود.

وقد وضعت المجلة مجموعة من التعليمات التي ينبغي الالتزام بها من قبل الباحثين، ومن بينها:

١. يقدم أصل البحث مخرجا في صورته النهائية متضمنا الإشارة إلى أماكن الجداول والأشكال داخل المتن ومطبوعا على هيئة صفحات مرقمة ترقيما متسلسلا.
٢. يرفق ملخصان بالعربية والإنجليزية للبحوث والمقالات الاستعراضية والبحوث المختصرة.
٣. لابد من احتواء كل بحث على كلمات مفتاحية توضع أسفل الملخصين العربي والإنجليزي على ألا تزيد على عشر كلمات.
٤. يشار إلى المراجع داخل المتن بنظام الاسم والتاريخ، وتوضع المراجع جميعها في قائمة المراجع بنهاية المادة مرقمة ومتبعة نظام ترتيب البيانات الببليوجرافية المتعارف عليه.
٥. المواد المنشورة في المجلة لا تعبر بالضرورة عن رأي جامعة الملك سعود.
٦. لا يقبل أي تغيير سواء كان بالتعديل أو الحذف أو الإضافة في البحث في مرحلة مراجعة تجارب الطبع.

وتوجد هيئة للتحرير من داخل المملكة تنظر في البحوث المقدمة للنشر ومن ثم تحيلها للتحكيم العلمي، ومن بين اختصاصات هذه الهيئة المراجعة المبدئية للبحوث الواردة للمجلة، والتأكد من صلتها بمجال الحقوق والعلوم السياسية، وتقديم البحوث الأصلية التي لم يسبق نشرها، وفي حال قبول البحث للنشر لا يجوز نشره في أي منفذ نشر آخر ورقيا أو إلكترونيا دون إذن كتابي من رئيس هيئة التحرير.

٢٠- مجلة جامعة الملك سعود: السياحة والآثار

دورية علمية محكمة تصدر مرتين في العام، تنشرها إدارة النشر العلمي والمطابع بجامعة الملك سعود ، وتهدف إلى إتاحة الفرصة للباحثين لنشر إنتاجهم العلمي، خاصة المواد التي تخدم مجال السياحة والآثار، وتضيف جديدا للمعرفة، والمقالات الاستعراضية، والبحوث المختصرة، ونقد الكتب، وكذلك النتائج الأولية، والخطابات الموجهة إلى المحرر، والملاحظات والردود.

وقد وضعت المجلة مجموعة من التعليمات التي ينبغي الالتزام بها من قبل الباحثين، ومن بينها:

١. يقدم أصل البحث مخرجا في صورته النهائية متضمنا الإشارة إلى أماكن الجداول والأشكال داخل المتن ومطبوعا على هيئة صفحات مرقمة ترقيما متسلسلا.
٢. يرفق ملخصان بالعربية والإنجليزية للبحوث والمقالات الاستعراضية والبحوث المختصرة.
٣. لابد من احتواء كل بحث على كلمات مفتاحية توضع أسفل الملخصين العربي والإنجليزي على ألا تزيد على عشر كلمات.
٤. يشار إلى المراجع داخل المتن بنظام الاسم والتاريخ، وتوضع المراجع جميعها في قائمة المراجع بنهاية المادة مرقمة ومتبعة نظام ترتيب البيانات الببليوجرافية المتعارف عليه.
٥. المواد المنشورة في المجلة لا تعبر بالضرورة عن رأي جامعة الملك سعود.
٦. لا يقبل أي تغيير سواء كان بالتعديل أو الحذف أو الإضافة في البحث في مرحلة مراجعة تجارب الطبع.

وتوجد هيئة للتحرير من داخل المملكة تنظر في البحوث المقدمة للنشر ومن ثم تحيلها للتحكيم العلمي، ومن بين اختصاصات هذه الهيئة المراجعة المبدئية للبحوث الواردة للمجلة، والتأكد من صلتها بمجال السياحة والآثار، وتقديم البحوث الأصلية التي لم يسبق نشرها، وفي حال قبول البحث للنشر لا يجوز نشره في أي منفذ نشر آخر ورقيا أو إلكترونيا دون إذن كتابي من رئيس هيئة التحرير.

٢١- مجلة جامعة الملك سعود : العلوم

صدر العدد الأول من مجلة جامعة الملك سعود (العلوم) في عام ١٤٠٩هـ، ولا تزال مستمرة في الصدور بشكل منتظم (فترة الصدور : كل ستة أشهر).

وتنشر هذه المجلة المحتوى العلمي باللغتين العربية والإنجليزية معا، ويتم توزيع المجلة على نطاق محلي ووطني وعالمي. ومن أهم شروط النشر التي وضعتها المجلة أن يقدم أصل البحث مخرجا في صورته النهائية متضمنا وضع الجداول والأشكال في أماكنها داخل المتن ومطبوعا على هيئة صفحات. وبالنسبة للتحكيم العلمي، فيتم ترشيح أسماء المحكمين من خلال قاعدة معلومات مصممة لهذا الغرض. ويقتصر اختيار أعضاء الهيئة الاستشارية على داخل المملكة، كما يتم تغيير المستشارين بين فترة وأخرى.

٢٢- مجلة جامعة الملك سعود : العلوم الإدارية

صدر العدد الأول من هذه المجلة في عام ١٣٨٩هـ ، ولا تزال مستمرة في الصدور بشكل منتظم (كل ستة أشهر). وتنشر المجلة باللغتين العربية والإنجليزية معا، ويتم توزيعها على نطاق وطني وإقليمي.

وتشير صفحة الغلاف فيما يتعلق بشروط النشر إلى أن هناك بعض التعليمات العامة التي ينبغي مراعاتها في المواد المقدمة، ومن أهمها ما يأتي:

- يقدم أصل البحث مطبوعا ومعه ثلاث نسخ، ويجب أن ترقم الصفحات ترقيما متسلسلا.
- يجب استخدام اختصارات عناوين الدوريات العلمية كما هو وارد في The World List of Scientific Periodicals ، وتستخدم الاختصارات المقننة دوليا بدلا من كتابة الكلمات كاملة مثل (سم ، مم ، كم ، ٪).
- تستخدم الحواشي لتزويد القارئ بمعلومات توضيحية، ويشار إلى الحاشية في المتن برقم مرتفع عن السطر، وترقم الحواشي متسلسلة داخل المتن، ويمكن الإشارة إلى مرجع داخل الحاشية في حالة الضرورة عن طريق استخدام رقم المرجع بين قوسين مربعين بنفس طريقة استخدامه في المتن، وتوضع الحواشي أسفل الصفحات التي ذكرت بها، ويفصلها عن المتن خط .

ومن بين معايير النشر التي تؤخذ في الحسبان في هذه المجلة ما يأتي:

- التحكيم المبدئي من قبل لجنة التحرير.
- التحكيم الخارجي.
- علاقة موضوع البحث بتخصصات المجلة.
- حداثة الموضوع والمراجع.

- أهمية الموضوع، وأصالة البحث.
- ألا تزيد صفحاته على ٢٥ صفحة.

ويتم ترشيح أسماء المحكمين لمجلة جامعة الملك سعود: العلوم الإدارية من خلال قاعدة معلومات مصممة لهذا الغرض، إضافة إلى لجنة مسؤولة عن الترشيح. ويتم اختيار أعضاء الهيئة الاستشارية من داخل المملكة، كما يتم تغيير المستشارين بين فترة وأخرى. وتتمثل أبرز المهام التي تقوم بها هيئة التحرير في الآتي:

١. تقييم أهمية وأصالة البحث بشكل مبدئي.
٢. إرسال البحث للتحكيم الخارجي ومتابعته.
٣. التأكد من التزام الباحث بملاحظات المحكمين.
٤. متابعة النشر.

٢٣- مجلة جامعة الملك سعود : العلوم التربوية والدراسات الإسلامية

صدر العدد الأول من هذه المجلة في عام ١٤٠٩هـ، ولا تزال مستمرة في الصدور بشكل منتظم (نصف سنوي)، ولغة النشر فيها هي اللغة العربية، ويتم توزيعها على نطاق وطني وإقليمي. وأبرز الشروط التي تعكس سياسة النشر لهذه المجلة ما يأتي:

- تنظر هيئة التحرير من خلال هيئات التحرير الفرعية في نشر مقالات في جميع فروع المعرفة.
- تقدم البحوث الأصيلة التي لم يسبق نشرها بالعربية أو الإنجليزية.
- في حالة القبول يجب ألا تنشر المادة في أي دورية أخرى دون إذن كتابي مسبق من رئيس هيئة التحرير.
- يقدم البحث مخرجا في صورته النهائية متضمنا وضع الجداول والأشكال في أماكنها داخل المتن، ومطبوعا على هيئة صفحات، مع ضرورة أن يرفق القرص الممغنط المطبوع عليه البحث، ويجب أن ترقم الصفحات ترقيما متسلسلاً.
- يرفق ملخص بالعربية وآخر بالإنجليزية للبحوث والمقالات الاستعراضية والبحوث المختصرة على ألا يزيد عدد كلمات كل منهما على ٢٠٠ كلمة.
- يجب أن تكون الجداول والرسومات واللوحات مناسبة لمساحة الصف في صفحة المجلة، ولا تقبل صور الأشكال عوضا عن الأصول. كما يجب أن تكون الخطوط واضحة ومحددة ومنتظمة في كثافة الحبر، ويتناسب سمكها مع حجم الرسم. ويكتب عنوان

لكل جدول وشكل وصورة مع الإشارة إلى مصدره إن لم يكن أصليا.

- يجب استخدام اختصارات عناوين الدوريات العلمية كما هو وارد في The World List of Scientific Periodicals، وتستخدم الاختصارات المقننة دوليا بدلا من كتابة الكلمات كاملة.
- يشار إلى المراجع داخل المتن بالأرقام حسب أولوية ذكرها، وتقدم المراجع جميعها تحت عنوان المرجع في نهاية البحث حسب النظام الآتي:

١. يشار إلى الدوريات في المتن بأرقام داخل أقواس مربعة على مستوى السطر. أما في قائمة المراجع فيبدأ المرجع بذكر رقمه داخل قوسين مربعين، فاسم عائلة المؤلف، ثم الأسماء الأولى أو اختصاراتها، فعنوان البحث بين علامتي تنصيص، فعنوان الدورية بالبنط المائل، فرقم المجلد، فرقم العدد، فسنة النشر بين قوسين، ثم أرقام الصفحات.

٢. يشار إلى الكتب في المتن بأرقام داخل أقواس مربعة على مستوى السطر مع ذكر الصفحات، أما في قائمة المراجع فيكتب رقم المرجع داخل قوسين مربعين متبوعا باسم عائلة المؤلف، ثم الأسماء الأولى أو اختصاراتها، فعنوان الكتاب بالبنط المائل، فمكان النشر، ثم الناشر، فسنة النشر.

٣. عندما ترد في المتن إشارة إلى مرجع سبق ذكره يستخدم رقم المرجع السابق ذكره (نفسه) مع ذكر أرقام الصفحات المعنية بين قوسين مربعين على مستوى السطر.

٤. يجب مراعاة عدم استخدام الاختصارات مثل: المرجع نفسه، والمرجع السابق.

ويتم ترشيح أسماء المحكمين لمجلة جامعة الملك سعود (العلوم التربوية والدراسات الإسلامية) من خلال هيئة التحرير، كما يتم اختيار أعضاء الهيئة الاستشارية من داخل المملكة. وبالنسبة لمصادر الدعم المالي لهذه المجلة، فيتم الصرف عليها من موازنة الجامعة.

٢٤- مجلة جامعة الملك سعود : علوم الحاسب والمعلومات

صدر العدد الأول من هذه المجلة في عام ١٤١٤هـ ، ولا تزال مستمرة في الصدور بشكل منتظم (نصف سنوية). وتنشر مجلة جامعة الملك سعود (علوم الحاسب والمعلومات) باللغتين العربية والإنجليزية، ويتم توزيعها على نطاق وطني وإقليمي. وهناك مجموعة من الشروط التي تحكم إصدار

هذه المجلة، وهي لا تخرج في مجملها عن الشروط الموضوعة للمجلات التي سبق ذكرها.

ويتم ترشيح أسماء المحكمين لمجلة جامعة الملك سعود (علوم الحاسب والمعلومات) من خلال هيئة التحرير، كما يتم اختيار أعضاء الهيئة الاستشارية من داخل المملكة، ويتم دعمها ماليا من موازنة الجامعة.

٢٥- مجلة جامعة الملك سعود : العلوم الزراعية

صدر العدد الأول من هذه المجلة العلمية المحكمة في عام ١٤٠٩هـ، ولا تزال مستمرة في الصدور بشكل منتظم (نصف سنوي). ومن بين الأهداف التي تسعى المجلة إلى تحقيقها نشر الدراسات المتعلقة بالمجالات الزراعية، ومساعدة المختصين على متابعة التطورات في تلك المجالات. ومن أبرز الاهتمامات الموضوعية لمجلة جامعة الملك سعود (العلوم الزراعية) ما يأتي:

- البحوث والدراسات: وتشتمل على عمل المؤلف في مجال تخصصه، ويجب أن تحتوي على إضافة للمعرفة.
- المقالات الاستعراضية: وتشتمل على عرض نقدي لبحوث سبق إجراؤها في مجال معين أو أجريت خلال فترة زمنية محددة.
- البحث المختصر: مقالة مختصرة لها خصائص البحث نفسها.
- المنبر أو المنتدى: خطابات إلى المحرر ، والملاحظات والردود، والنتائج الأولية.
- نقد الكتب.

وتنشر مجلة جامعة الملك سعود (العلوم الزراعية) باللغتين العربية والإنجليزية معا، ويتم توزيعها على نطاق عربي وإقليمي. وقد وضعت قواعد للنشر من أهمها:

- تنظر هيئة التحرير من خلال هيئات التحرير الفرعية في نشر مقالات في جميع فروع المعرفة.
- تقدم البحوث الأصيلة التي لم يسبق نشرها بالعربية أو الإنجليزية.
- في حالة القبول يجب ألا تنشر المادة في أي دورية أخرى دون إذن كتابي مسبق من رئيس هيئة التحرير.
- يرفق ملخص بالعربية وآخر بالإنجليزية للبحوث والمقالات الاستعراضية والبحوث المختصرة على ألا يزيد عدد كلمات كل منهما على ٢٠٠ كلمة.

- يجب أن تكون الجداول والرسومات واللوحات مناسبة لمساحة الصف في صفحة المجلة، ولا تقبل صور الأشكال عوضا عن الأصول. كما يجب أن تكون الخطوط واضحة ومحددة ومنتظمة في كثافة الحبر ويتناسب سمكها مع حجم الرسم، ويكتب عنوان لكل جدول وشكل وصورة مع الإشارة إلى مصدره إن لم يكن أصليا.
- يجب استخدام اختصارات عناوين الدوريات العلمية كما هو وارد في The World List of Scientific Periodicals، وتستخدم الاختصارات المقننة دوليا بدلاً من كتابة الكلمات كاملة.
- يشار إلى المراجع داخل المتن بالأرقام حسب أولوية ذكرها، وتقدم المراجع جميعها تحت عنوان المرجع في نهاية البحث حسب النظام الآتي :

١. يشار إلى الدوريات في المتن بأرقام داخل أقواس مربعة على مستوى السطر. أما في قائمة المراجع فيبدأ المرجع بذكر رقمه داخل قوسين مربعين، فاسم عائلة المؤلف، ثم الأسماء الأولى أو اختصاراتها، فعنوان البحث بين علامتي تنصيص، فعنوان الدورية بالبنط المائل، فرقم المجلد، فرقم العدد، فسنة النشر بين قوسين، ثم أرقام الصفحات.
٢. يشار إلى الكتب في المتن بأرقام داخل أقواس مربعة على مستوى السطر مع ذكر الصفحات، أما في قائمة المراجع فيكتب رقم المرجع داخل قوسين مربعين متبوعاً باسم عائلة المؤلف، ثم الأسماء الأولى أو اختصاراتها، فعنوان الكتاب بالبنط المائل، فمكان النشر، ثم الناشر، فسنة النشر.
٣. عندما ترد في المتن إشارة إلى مرجع سبق ذكره يستخدم رقم المرجع السابق ذكره (نفسه) مع ذكر أرقام الصفحات المعنية بين قوسين مربعين على مستوى السطر.

وفيما يتعلق بالتحكيم العلمي لمجلة جامعة الملك سعود (العلوم الزراعية) يتم ترشيح أسماء المحكمين من خلال هيئة التحرير، أما فيما يتعلق بالهيئة الاستشارية فيتم اختيار الأعضاء من داخل المملكة.

٢٦- مجلة جامعة الملك سعود: علوم طب الأسنان

دورية علمية محكمة تصدر مرتين في العام صدر العدد الأول منها في محرم ١٤٣١هـ، وتنشرها إدارة النشر العلمي والمطابع بجامعة الملك سعود ، وتهدف إلى إتاحة الفرصة للباحثين لنشر إنتاجهم العلمي، خاصة

المواد التي تخدم علوم طب الأسنان، وتضيف جديدا للمعرفة، والمقالات الاستعراضية، والبحوث المختصرة، ونقد الكتب، وكذلك النتائج الأولية، والخطابات الموجهة إلى المحرر، والملاحظات والردود.

وقد وضعت المجلة مجموعة من التعليمات التي ينبغي الالتزام بها من قبل الباحثين، ومن بينها:

١. يقدم أصل البحث مخرجا في صورته النهائية متضمنا الإشارة إلى أماكن الجداول والأشكال داخل المتن ومطبوعا على هيئة صفحات مرقمة ترقيما متسلسلا.
٢. يرفق ملخصان بالعربية والإنجليزية للبحوث والمقالات الاستعراضية والبحوث المختصرة.
٣. لابد من احتواء كل بحث على كلمات مفتاحية توضع أسفل الملخصين العربي والإنجليزي على ألا تزيد على عشر كلمات.
٤. يشار إلى المراجع داخل المتن بنظام الاسم والتاريخ، وتوضع المراجع جميعها في قائمة المراجع بنهاية المادة مرقمة ومتبعة نظام ترتيب البيانات الببليوجرافية المتعارف عليه.
٥. المواد المنشورة في المجلة لا تعبر بالضرورة عن رأي جامعة الملك سعود.
٦. لا يقبل أي تغيير سواء كان بالتعديل أو الحذف أو الإضافة في البحث في مرحلة مراجعة تجارب الطبع.

وتوجد هيئة للتحرير من داخل المملكة تنظر في البحوث المقدمة للنشر ومن ثم تحيلها للتحكيم العلمي، ومن بين اختصاصات هذه الهيئة المراجعة المبدئية للبحوث الواردة للمجلة، والتأكد من صلتها بعلوم طب الأسنان، وتقديم البحوث الأصلية التي لم يسبق نشرها، وفي حال قبول البحث للنشر لا يجوز نشره في أي منفذ نشر آخر ورقيا أو إلكترونيا دون إذن كتابي من رئيس هيئة التحرير.

٢٧- مجلة جامعة الملك سعود : العلوم الهندسية

صدر العدد الأول من هذه المجلة في عام ١٣٩٥هـ ، ولا تزال تصدر بشكل منتظم (كل ستة أشهر). وتتمثل الاهتمامات الموضوعية في كافة المجالات الهندسية المدنية والكهربائية والميكانيكية والكيميائية والنفطية والصناعية.

ويمكن إجمال أبرز شروط النشر للمجلة المشار إليها في النقاط الآتية:

- يرفق ملخص بالعربية وآخر بالإنجليزية للبحوث والمقالات الاستعراضية والبحوث المختصرة على ألا يزيد عدد كلمات كل منهما على ٢٠٠ كلمة.
- يجب أن تكون الجداول والرسومات واللوحات مناسبة لمساحة الصف في صفحة المجلة، ولا تقبل صور الأشكال عوضا عن الأصول. كما يجب أن تكون الخطوط واضحة ومحددة ومنتظمة في كثافة الحبر ويتناسب سمكها مع حجم الرسم، مع كتابة عنوان لكل جدول وشكل وصورة مع الإشارة إلى مصدر الشكل إن لم يكن أصليا.
- يجب استخدام اختصارات عناوين الدوريات العلمية كما هو وارد في The World List of Scientific Periodicals، وتستخدم الاختصارات المقننة دوليا بدلا من كتابة الكلمات كاملة.
- يشار إلى المراجع بداخل المتن بالأرقام حسب أولوية ذكرها ، وتقدم المراجع جميعها تحت عنوان (المراجع) في نهاية المادة ، وذلك على النحو الآتي:

١. يشار إلى الدوريات في المتن بأرقام داخل أقواس مربعة على مستوى السطر، أما في قائمة المراجع فيبدأ المرجع بذكر رقمه داخل قوسين مربعين فأسم عائلة المؤلف ثم الأسماء الأولى أو اختصاراتها فعنوان البحث بين علامتي تنصيص فأسم الدورية بالبنط المائل فرقم المجلد فرقم العدد فسنة النشر بين قوسين ثم أرقام الصفحات.
٢. يشار إلى الكتب في المتن داخل قوسين مربعين مع ذكر الصفحات، أما في قائمة المراجع فيكتب رقم المرجع داخل قوسين مربعين متبوعا باسم عائلة المؤلف ثم الأسماء الأولى أو اختصاراتها فعنوان الكتاب بالبنط المائل فمكان النشر ثم الناشر فسنة النشر. وعندما ترد في المتن إشارة إلى مرجع سبق ذكره يستخدم رقم المرجع السابق ذكره (نفسه) مع ذكر أرقام الصفحات المعنية بين قوسين مربعين على مستوى السطر.

- تستخدم الحواشي لتزويد القارىء بمعلومات توضيحية ، ويشار إلى الحاشية في المتن برقم مرتفع عن السطر ، وترقم الحواشي متسلسلة داخل المتن، ويمكن الإشارة إلى مرجع داخل الحاشية في حالة الضرورة عن طريق استخدام رقم المرجع بين قوسين مربعين بنفس طريقة استخدامه في المتن، وتوضع الحواشي

أسفل الصفحات التي ذكرت بها ويفصلها عن المتن خط.

- تعبر المواد المقدمة للنشر بالمجلة عن آراء ونتائج مؤلفيها فقط.

ويتم ترشيح أسماء المحكمين لمجلة جامعة الملك سعود (العلوم الهندسية) من خلال قاعدة معلومات، إضافة إلى لجنة مسؤولة عن هذا الأمر. وتنشر المجلة باللغتين العربية والإنجليزية معا، ويتم توزيعها على مستوى عالمي. ويتم اختيار الأعضاء للهيئة الاستشارية من داخل المملكة، كما يتم تغيير المستشارين بين فترة وأخرى. وتتمثل أبرز المهام التي تقوم بها هيئة التحرير في الآتي:

- اختيار المحكمين، ومن ثم مراجعة آراءهم ورد المؤلفين على تلك الآراء، وذلك وفق نماذج معدة لهذا الغرض.
- تحديد مدى صلاحية المواد المقدمة للنشر.
- تقوم هيئة التحرير الفرعية بالفحص المبدئي للبحث للتأكد من تطبيق مؤلفيه لقواعد النشر المتبعة في مجلة جامعة الملك سعود.
- تقوم سكرتارية المجلة بإعداد قائمة المحتويات، وتتولى تحميل جميع مقالات العدد الواحد على أسطوانة واحدة متسلسلة حسب قائمة المحتويات.
- ترسل المقالات للنشر العلمي من نسختين إحداهما مطبوعة على الورق والأخرى على أسطوانة ممغنطة.
- يقوم النشر العلمي باتخاذ إجراءات التحرير الفني واللغوي، ويتم التعديل على الأصول المطبوعة.
- تعاد المجلة لهيئة التحرير الفرعية بعد إخراجها بهدف مراجعتها من قبل المؤلفين وللمراجعة العامة، واعتمادها للطبع من قبل هيئة التحرير الفرعية.
- يتم إعادة التجربة للنشر العلمي في أقرب فرصة ممكنة لاعتمادها للطبع من النواحي الفنية.

٢٨- مجلة جامعة الملك سعود : العمارة والتخطيط

صدر العدد الأول من هذه المجلة في عام ١٤٠٩هـ ، ولا تزال مستمرة في الصدور بشكل منتظم (فترة الصدور سنوية). وتتركز الاهتمامات الموضوعية لمجلة جامعة الملك سعود (العمارة والتخطيط) في مختلف مجالات التخطيط والتصميم العمراني، ومجالات العمارة وعلوم البناء، ومجالات التصميم والتنسيق البيئي والتصميم الداخلي. وتنشر المجلة

باللغتين العربية والإنجليزية معا، ويتم توزيعها على نطاق وطني. وهناك بعض التعليمات العامة التي ينبغي الالتزام بها في حالة النشر في المجلة (كما ثبت من خلال استقراء صفحة الغلاف)، ومن أهمها ما يأتي:

- يقدم الأصل مطبوعا على الآلة الكاتبة ومعه نسختان على مسافتين وعلى وجه واحد من ورق مقاس A4 ، ويجب أن ترقم الصفحات ترقيما متسلسلا بما في ذلك الجداول والأشكال، وتقدم الجداول واللوحات وقائمة المراجع على صفحات مستقلة مع تحديد أماكن ظهورها في المتن.
- يرفق ملخصان بالعربية والإنجليزية للبحوث والمقالات الاستعراضية والبحوث المختصرة على ألا يزيد عدد كلمات كل منهما على ٢٠٠ كلمة.
- يجب أن تكون الجداول والرسومات واللوحات مناسبة لمساحة الصف في صفحة المجلة، ولا تقبل صور الأشكال عوضا عن الأصول. كما يجب أن تكون الخطوط واضحة ومحددة ومنظمة في كثافة الحبر، ويتناسب سمكها مع حجم الرسم.
- يجب استخدام اختصارات عناوين الدوريات العلمية كما هو وارد في The World List of Scientific Periodicals ، وتستخدم الاختصارات المقننة دوليا بدلا من كتابة الكلمات كاملة.
- بالنسبة للمراجع يشار إلى الدوريات في المتن بأرقام داخل أقواس مربعة على مستوى السطر، أما في قائمة المراجع فيبدأ المرجع بذكر رقمه داخل قوسين مربعين فاسم عائلة المؤلف ثم الأسماء الأولى أو اختصاراتها فعنوان البحث بين علامتي تنصيص فاسم الدورية تحته خط فرقم المجلد فرقم العدد فسنة النشر بين قوسين ثم أرقام الصفحات.
- يشار إلى الكتب في المتن داخل قوسين مربعين مع ذكر الصفحات، أما في قائمة المراجع فيكتب رقم المرجع داخل قوسين مربعين متبوعا باسم عائلة المؤلف ثم الاسماء الأولى أو اختصاراتها فعنوان الكتاب تحته خط فمكان النشر ثم اسم الناشر فسنة النشر.
- عندما ترد في المتن إشارة إلى مرجع سبق ذكره يستخدم رقم المرجع السابق ذكره (نفسه) مع ذكر أرقام الصفحات المعنية بين قوسين مربعين على مستوى السطر. ويجب مراعاة عدم استخدام الاختصارات مثل : المرجع نفسه، المرجع السابق ...إلخ.
- تستخدم الحواشي لتزويد القارىء بمعلومات توضيحية، ويشار إلى

التعليق في المتن بأرقام مرتفعة عن السطر بدون أقواس. وترقم التعليقات متسلسلة داخل المتن . ويمكن الإشارة إلى مرجع داخل الحاشية في حالة الضرورة عن طريق استخدام رقم المرجع بين قوسين مربعين بنفس طريقة استخدامها في المتن.

ويتم ترشيح أسماء المحكمين لمجلة جامعة الملك سعود (العمارة والتخطيط) من خلال لجنة مسؤولة، كما يتم اختيار الأعضاء للهيئة الاستشارية من داخل المملكة، وتعمل المجلة على تغيير المستشارين بين فترة وأخرى. وتتمثل أبرز المهام التي تقوم بها هيئة التحرير في الآتي:

١. الاطلاع على البحوث المقدمة والحكم على صلاحيتها للنشر مبدئيا.
٢. ترشيح أسماء المحكمين.
٣. النظر في رأي المحكمين لصلاحية البحث للنشر، ومدى التزام المؤلف بملحوظات المحكمين.

٢٩- مجلة جامعة الملك سعود : اللغات والترجمة

صدر العدد الأول من هذه المجلة في عام ١٤١٨هـ، ولا تزال مستمرة في الصدور بشكل منتظم (كل ستة أشهر). وتتمثل الاهتمامات الموضوعية لمجلة جامعة الملك سعود (اللغات والترجمة) في اللغويات، والترجمة، ومنهجية تدريس اللغات والترجمة. وتشمل لغات النشر لهذه المجلة في العربية، والإنجليزية، والفرنسية، والألمانية، والأسبانية، والايطالية، والتركية، والفارسية، واليابانية. ويتم توزيعها على نطاق وطني وإقليمي. ومن أبرز شروط النشر في المجلة المشار إليها ما يأتي:

- أن يتضمن البحث منهجية علمية وأهداف ونتائج واضحة.
- أن يكون البحث في مجال اللغات والترجمة.

ويتم ترشيح أسماء المحكمين من خلال قاعدة معلومات يتم الاستئناس بها في هذا الصدد إضافة إلى اجتهاد رئيس التحرير في عملية الترشيح. ويتم تشكيل أعضاء الهيئة الاستشارية من داخل المملكة، كما يتم تغيير المستشارين بين فترة وأخرى. وتتمثل أبرز المهام التي تقوم بها هيئة التحرير في الآتي:

١. تقييم البحوث المقدمة بغرض إرسالها للتحكيم.
٢. العمل على تطوير عملية البحث العلمي للمجلة.
٣. إصدار أعداد متكاملة من حين لآخر.

٣٠- مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : الآداب والعلوم الإنسانية

يتولى مركز النشر العلمي بجامعة الملك عبدالعزيز إصدار هذه المجلة، حيث صدر العدد الأول في عام ١٤٠٨هـ ، ولا تزال المجلة مستمرة في الصدور بشكل منتظم (فترة الصدور سنوية).

وتتمحور الاهتمامات الموضوعية لهذه المجلة في البحوث المبتكرة، ومقالات المراجعة، وخطابات إلى المحرر، وعرض الكتب. وتنشر المقالات باللغة العربية.

ويتم توزيع المجلة على نطاق وطني وإقليمي. وتتمثل شروط النشر في الآتي:

- لا تنشر المواد إلا بعد التحكيم.
- المواد المقدمة للنشر يجب ألا يكون قد سبق نشرها أو مقدمة للنشر في جهة أخرى، وإذا قبلت للنشر لا يسمح بنشرها بنفس الشكل وبأية لغة في أية جهة أخرى إلا بتصريح كتابي من رئيس هيئة التحرير.
- يشترط أن تقدم المستخلصات والهوامش والجداول والتعليق على الأشكال والمراجع في صفحات مستقلة.
- يبوب المقال على النحو التالي:

١. عنوان المقال ويكون مختصرا ومعبرا عن مضمونه.
٢. اسم المؤلف أو المؤلفين.
٣. عنوان المؤلف أو المؤلفين بنفس الترتيب.
٤. المستخلص لا يتجاوز ٢٠٠ كلمة.
٥. المتن ويقسم إلى عناوين رئيسة محددة وفق المنهج البحثي المتبع مع مراعاة أن تكون العناوين الفرعية ذات المستوى الواحد مكتوبة بالطريقة نفسها.

- يكون لكل بحث مستخلصان أحدهما بالعربية والآخر بالإنجليزية، ويتبع في كتابتهما القواعد الدولية لكتابة المستخلصات على ألا يتجاوز عدد كلمات أي منهما ٢٠٠ كلمة، ويراعى أن يتضمن المستخلص أهم الحقائق والاستنتاجات، ويكون مستقلاً بذاته ، ويغني عن قراءة المقال.
- يستخدم النظام المتري والاختصارات المقننة (SI).
- التذييلات تكون مرقمة ترقيما متسلسلاً خلال المتن، وعند الإشارة إلى مرجع للمرة الأولى يكتب كاملاً على أن يكون المدخل بالاسم الأول متبوعا باسم العائلة، وعند تكرار الإشارة إلى المرجع نفسه تستخدم مصطلحات الإحالات المقننة. ولا يغني ذكر المرجع كاملاً في التذييلات من إعداد مراجع كاملة في نهاية المتن.

- ترتب المراجع هجائيا حسب أسم عائلة المؤلف، وتكون جميع العناصر الببليوجرافية للمرجع كاملة مع اتباع القواعد الدولية لكتابتها. ويجب التأكد من أن جميع المراجع الواردة في المتن مذكورة في قائمة المراجع.
- ترقم الجداول ترقيماً متسلسلاً خلال المتن ، ويكون لكل منها عنوانه أعلى الجدول ومصدره أسفله.
- تحدد أماكن الجداول في هامش المتن.

ويتم ترشيح المحكمين لمجلة جامعة الملك عبدالعزيز (الآداب والعلوم الإنسانية) من خلال هيئة التحرير، كما يتم اختيار الأعضاء للهيئة الاستشارية من داخل المملكة (داخل الجامعة)، ويتم الصرف على المجلة من ميزانية الجامعة.

٣١- مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : الاقتصاد الإسلامي

صدر العدد الأول من هذه المجلة في عام ١٤٠٩هـ ، ولا تزال مستمرة في الصدور بشكل منتظم (سنوية) ، ومن بين الأهداف التي تسعى المجلة إلى تحقيقها نشر البحوث والدراسات المتعلقة بمجال الاقتصاد الإسلامي، ونشر الإسهامات العلمية الأخرى التي تسهم في فهم الاقتصاد الإسلامي.

وتتسع الاهتمامات الموضوعية لمجلة جامعة الملك عبدالعزيز (الاقتصاد الإسلامي)، بحيث تستوعب المجالات الآتية:

- البحوث والدراسات في مجال الاقتصاد الإسلامي.
- الجهود العلمية قيد التطوير والاستكمال.
- التعليقات على البحوث المنشورة.
- عرض الكتب في الاقتصاد الإسلامي وما يتصل به بصورة خاصة.
- وتنشر هذه المجلة باللغة العربية، مع مستخلص باللغة الإنجليزية، ويتم توزيعها على نطاق عالمي. وبالنسبة لشروط النشر في المجلة فهي:

❖ تخضع البحوث المقدمة للتحكيم العلمي الدقيق من قبل متخصصين.

❖ على كتّاب البحوث تقديم مستخلصين أحدهما باللغة العربية، والآخر بالإنجليزية، لا يتعدى كل منهما ١٥٠ كلمة.

❖ ترسل نسختان (أصل وصورة) من أية مادة مقدمة للنشر، وتحتفظ هيئة التحرير بحق إجراء التنقيحات الفنية في كل ما يقدم، لكنها لا تجري أية تعديلات أساسية إلا بموافقة الكاتب.

❖ يجب ألا تتجاوز الأبحاث ٣٥ صفحة أو ١٠٠٠٠ كلمة، على أن تترك هوامش كافية على جميع الصفحات، وأن تترك مسافتان بين كل

سطرين في نص البحث وفي تذييلاته أيضا. كما ينبغي ترقيم التذييلات ترقيما متتابعا على مستوى البحث.

- تجمع مراجع البحث في قائمة واحدة في نهايته، وترتب هجائيا بحسب لقب (اسم عائلة) كل مؤلف. وعند الإحالة إلى مرجع خلال البحث في صورة تذييله تذكر بياناته الببليوجرافية كاملة على أن يكتب بالاسم الأول ثم العائلة مع ذكر رقم الصفحة (الصفحات)، وعند تكرار ذكره تتبع في كتابته القواعد الدولية للنشر . وإذا كان للمؤلف الواحد أكثر من مرجع، يميز بينها بإضافة عنوان مختصر للمرجع.
- تقبل البحوث القصيرة التي لا تتجاوز ١٥ صفحة أو ٣٠٠٠ كلمة.
- على من يرسل أية مادة أن يبين أسمه كاملاً ودرجته العلمية والجهة التي يعمل فيها وعنوانه البريدي.
- تقع على الكاتب مسؤولية الآراء وصحة المعلومات التي يتضمنها بحثه، كما أن وجهة النظر المبداة تعبر عن قناعة كاتبيها، وليس بالضرورة عن رأي هيئة التحرير أو مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي.
- بالإضافة إلى المقالات والبحوث فإن هناك مواد تنشر تحت الأقسام الآتية:

١. مقالات للمناقشة: هذا القسم يفسح المجال لعرض الجهود العلمية التي هي قيد التطوير والاستكمال، بغية اشتراك الباحثين في مناقشتها.
٢. حوار وتعليقات: يفسح هذا القسم للتعليق على بحوث قد نشرت.
٣. عرض الكتب: يهتم هذا القسم بعرض وتلخيص للكتب والمقالات الحديثة في الاقتصاد الإسلامي وما يتصل به بصورة خاصة، على ألا يتجاوز هذا العرض سبع صفحات مرقونة أو ٢٠٠٠ كلمة. كما يهتم هذا الركن بعرض مساهمة علماء المسلمين القدامى التي يمكن أن تساعد في فهم الاقتصاد الإسلامي.

وتخضع البحوث المقدمة للنشر في مجلة جامعة الملك عبدالعزيز (الاقتصاد الإسلامي) للتحكيم العلمي، حيث يتم ترشيح المحكمين من خلال هيئة التحرير. كما يتم اختيار الأعضاء للهيئة الاستشارية من داخل المملكة.

٣٢- مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : الاقتصاد والإدارة

صدر العدد الأول من هذه المجلة العلمية المتخصصة في عام ١٤٠٨هـ، وهي حاليا مستمرة في الصدور بشكل منتظم (نصف سنوية). وتسعى إلى تحقيق أهداف من بينها نشر البحوث المبتكرة والمتخصصة في مجال

الاقتصاد والإدارة، وتطوير البحث العلمي بما يخدم التنمية ويقدم حلولاً لمشكلات المجتمع. وتتمثل الاهتمامات الموضوعية لهذه المجلة في الآتي:

- البحوث المبتكرة في مجالات الاقتصاد وإدارة الأعمال والإدارة العامة والمحاسبة والعلوم السياسية وأنظمة الدولة.
- المقالات العلمية المقتضبة التي لا تزيد على ١٥٠٠ كلمة.
- مقالات المراجعة.
- عرض الكتب.
- مستخلصات أبحاث الماجستير ذات المستوى المتميز.

وتنشر البحوث في مجلة جامعة الملك عبدالعزيز (الاقتصاد والإدارة) باللغتين العربية والإنجليزية معا، ويتم توزيعها على نطاق محلي (الفئات المعنية بالمجال من المتخصصين)، ونطاق وطني (على مستوى المملكة).

وهناك مجموعة من الإرشادات العامة (شروط النشر) عن كتابة البحوث بالمجلة، وهي على النحو الآتي:

- يقبل للنشر البحوث المبتكرة، والمقالات العلمية المقتضبة التي لا يزيد عدد صفحاتها على ١٥٠٠ كلمة، ومقالات المراجعة، وعرض الكتب، كما يمكن نشر بعض مستخلصات أبحاث الماجستير ذات المستوى المتميز.
- لا تسترد المواد إلا بعد التحكيم.
- المواد المقدمة للنشر يجب ألا يكون قد سبق نشرها أو مقدمة للنشر في جهة أخرى، وإذا قبلت للنشر، لا يسمح بنشرها بنفس الشكل أو بأية لغة في أية جهة أخرى إلا بتصريح كتابي من رئيس التحرير.
- يشترط أن تقدم المستخلصات والجداول وعناوين الأشكال والتعليق عليها والمراجع في صفحات مستقلة.
- يبوب المقال على النحو التالي: العنوان، أسم المؤلف (المؤلفين)، عنوان المؤلف (أو المؤلفين بنفس الترتيب)، المستخلص في حدود ٢٠٠ كلمة باللغتين العربية والإنجليزية، والمتن ويستعمل فيه ثلاثة مستويات من العناوين أو أقل مع تجنب التذييلات إن أمكن. ويحدد على الهامش الأيسر المكان التقريبي للجداول والأشكال.
- يجب تعريف الحروف المستخدمة كرموز في الموقع الأول لظهورها.
- الإشارة إلى المراجع تكون بترقيم متسلسل داخل أقواس مربعة علوية.
- في نهاية المقال تكتب المراجع المشار إليها تحت عنوان (مراجع)، وترتب هجائيا على حسب أسم العائلة، مستكملة بياناتها الببليوجرافية.

- ترقم الجداول ترقيما متسلسلاً مستقلاً عن ترقيم الأشكال خلال المتن، ويكون لكل منها عنوانه أعلى الجدول ومصدره أسفله.
- لا تقبل الصور الملونة إلا إذا كان للون دلالة علمية.
- يراجع المؤلف تجارب الطبع على ألا تستغرق المراجعة أكثر من ٧٢ صفحة.

ويتم ترشيح أسماء المحكمين في مجلة جامعة الملك عبدالعزيز (الاقتصاد والإدارة) من الداخل أو الخارج من خلال لجنة مسؤولة عن هذا الأمر، وذلك وفقا للتخصص الدقيق. ويتكون أعضاء الهيئة الاستشارية من داخل المملكة، ويتم تغيير المستشارين بين فترة وأخرى. وتعتمد المجلة في تمويلها على ميزانية الجامعة، حيث تمثل مصدر الدعم الأساس للمجلة.

٣٣- مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : العلوم

صدر العدد الأول من هذه المجلة في عام ١٤٠٧هـ ، ولا تزال مستمرة في الصدور بشكل منتظم (سنوية). وتنشر المقالات في مجلة جامعة الملك عبدالعزيز (العلوم) باللغتين العربية والإنجليزية معا، ويتم توزيع المجلة على مستوى وطني. ولا تخرج شروط النشر لهذه المجلة في الإجمال عن الشروط الموضوعة لمثيلاتها من المجلات العلمية الأخرى التي تصدرها الجامعة.

ويتم ترشيح أسماء المحكمين في مجلة جامعة الملك عبدالعزيز (العلوم) من خلال لجنة مسؤولة عن هذا الأمر، ويتم اختيار الأعضاء للهيئة الاستشارية من داخل المملكة، وأحيانا من خارجها، كما يتم تغيير المستشارين بين فترة وأخرى. وتتمثل أبرز المهام التي تقوم بها هيئة التحرير في الآتي:

١. تسلم البحوث وترشيح المحكمين.
٢. مراجعة البحوث والتدقيق فيها من حيث التزام الباحثين بالمعايير.
٣. التأكد من تطبيق شروط النشر.

٣٤- مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: علوم الأرصاد والبيئة وزراعة المناطق الجافة

تعد مجلة علوم الأرصاد والبيئة وزراعة المناطق الجافة دورية علمية محكمة تصدرها جامعة الملك عبدالعزيز، وينشرها مركز النشر العلمي. وتعنى بنشر البحوث والدراسات العلمية الجادة ذات المنهج الرصين التي

تعالج قضايا الأرصاد والبيئة وزراعة المناطق الجافة، وذلك بغرض تنمية الفكر العلمي في هذه المجالات الحيوية. وتنشر هذه المجلة الأبحاث ومستخلصاتها باللغتين العربية والإنجليزية.

ومن أبرز الأهداف التي تسعى مجلة علوم الأرصاد والبيئة وزراعة المناطق الجافة إلى تحقيقها رعاية البحث العلمي المتخصص عن طريق نشر الأوراق العلمية الأصيلة للبحوث المبتكرة، ومقالات المراجعة، وعرض بعض الكتب المتخصصة، ومستخلصات أبحاث الماجستير والدكتوراه ذات المستوى المتميز. إضافة إلى تيسير تبادل الآراء بين المتخصصين والباحثين في مجالات اهتمام المجلة، ونقل التجارب العالمية التي تثري التجارب المحلية والإقليمية.

ومن أبرز الإرشادات التي وضعتها المجلة للباحثين والمؤلفين أن تكون الموضوعات المقدمة للمجلة في مجال اختصاصها، وأن تتوافر فيها الأصالة والابتكار، وتوظيف المنهجية السليمة، والتوثيق العلمي، وسلامة اللغة والأسلوب. ولا يجوز للباحث عند قبول بحثه للنشر أن يتقدم لنشره في وعاء آخر بنفس الشكل وبأية لغة في أية جهة أخرى إلا بتصريح كتابي من رئيس التحرير. وترسل البحوث المقدمة لمحكمين متخصصين تختارهم هيئة التحرير بشكل سري، وللمجلة أن تطلب إجراء تعديلات على البحث حسب آراء المحكمين قبل قبول البحث للنشر.

٣٥- مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : علوم الأرض

صدر العدد الأول من هذه المجلة بتاريخ ١٤٠٨هـ ، ولا تزال مستمرة في الصدور بشكل منتظم (فترة الصدور سنوية أو حولية). وتتسع الاهتمامات الموضوعية لمجلة جامعة الملك عبدالعزيز (علوم الأرض) بحيث تشمل مجالات علوم الأرض المختلفة النظرية والتطبيقية، والتركيز على التطبيقات البيئية، وخدمة منطقة الشرق الأوسط والأدنى. وتنشر المقالات في المجلة باللغتين العربية والإنجليزية معا. ويتم توزيع المجلة على مستوى المملكة، وترسل في بعض الأحيان للمهتمين الذين يبعثون بطلبها من خارج المملكة.

ومن بين شروط النشر في المجلة المشار إليها ما يأتي:

- تخضع جميع المواد المقدمة للتحكيم العلمي.
- يقدم مستخلص للبحث لا يتجاوز ٢٠٠ كلمة.
- المواد المقدمة للنشر يجب ألا يكون قد سبق نشرها أو مقدمة للنشر في جهة أخرى ، وإذا قبلت للنشر لا يسمح بنشرها بنفس الشكل وبأية

لغة في أية جهة أخرى إلا بتصريح كتابي من رئيس التحرير.

- يشترط أن تقدم المستخلصات والهوامش والجداول والتعليق على الأشكال والمراجع في صفحات مستقلة .
- يبوب المقال على العنوان التالي.

١. عنوان المقال ، ويكون مختصرا ومعبرا عن مضمون المقال .
٢. اسم المؤلف أو المؤلفين .
٣. عنوان المؤلف أو المؤلفين بنفس الترتيب .
٤. المستخلص لا يتجاوز مائتي كلمة.
٥. المتن، ويقسم إلى عناوين رئيسة محددة وفق المنهج العلمي المتبع، مع مراعاة أن تكون العناوين الفرعية ذات المستوى الواحد مكتوبة بالطريقة نفسها.

- يكون لكل بحث مستخلصان أحدهما بالعربية والآخر بالإنجليزية، ويتبع في كتابتهما القواعد الدولية لكتابة المستخلصات على ألا يتجاوز عدد كلمات أي منهما ٢٠٠ كلمة ، ويراعى أن يتضمن المستخلص أهم الحقائق والاستنتاجات ، وأن يكون مستقلاً بذاته ، ويغني عن قراءة المقال .
- يراجع المؤلف تجربتي الطبع الأولى والثانية على ألا تستغرق المراجعة أكثر من ٧٢ ساعة.
- ترتب المراجع هجائيًا حسب اسم عائلة المؤلف، وتكون جميع العناصر البيليوجرافية للمراجع كاملة، مع اتباع القواعد الدولية لكتابتها.

ويتم ترشيح أسماء المحكمين لمجلة جامعة الملك عبدالعزيز (علوم الأرض) من خلال قاعدة معلومات معدة لهذا الغرض . وهناك أعضاء للهيئة الاستشارية يتم اختيارهم من داخل المملكة، كما يتم تغيير المستشارين بين فترة وأخرى . وتتمثل أبرز المهام التي تقوم بها هيئة التحرير في الآتي:

١. المسؤولية الأدبية عما ينشر في المجلة .
٢. الإشراف على إصدار المجلة وتحديد العدد الذي يطبع منها .
٣. تقدم سنويا إلى المجلس العلمي تقريرا مفصلاً عن أوجه نشاطها .

٣٦- مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : علوم البحار

صدر العدد الأول من هذه المجلة في عام ١٤١٠هـ ، ولا تزال مستمرة في الصدور بشكل منتظم (سنوية) . وتنشر المقالات باللغة العربية مع ملخص باللغة الإنجليزية . ويتم توزيع المجلة على نطاق وطني وإقليمي . ومن أبرز شروط النشر في مجلة جامعة الملك عبدالعزيز (علوم البحار) الآتي:

- لا تنشر المواد إلا بعد التحكيم ، وذلك بعد عرضها على اثنين من المحكمين المتخصصين .
- المواد المقدمة للنشر يجب ألا يكون قد سبق نشرها أو مقدمة للنشر في جهة أخرى ، وإذا قبلت للنشر لا يسمح بنشرها بنفس الشكل وبأية لغة أخرى إلا بتصريح كتابي من رئيس التحرير .
- لا يزيد البحث على ١٥ صفحة مشتملاً على ملخص واف باللغة الإنجليزية للأبحاث المكتوبة باللغة العربية أو باللغة العربية للأبحاث المكتوبة باللغة الإنجليزية .
- يبوب المقال على النحو التالي:

١. عنوان المقال ويكون مختصرا ومعبرا عن مضمونه .
٢. اسم المؤلف أو المؤلفين .
٣. عنوان المؤلف أو المؤلفين بنفس الترتيب .
٤. المستخلص لا يتجاوز ٢٠٠ كلمة .
٥. المتن ويقسم إلى عناوين رئيسة محددة وفق المنهج البحثي المتبع .
٦. يستخدم النظام المتري والاختصارات المقننة (SI) .
٧. في نهاية المقال تكتب المراجع تحت عنوان (مراجع) وترتب ترتيبا أبجديا.
٨. تطبع الجداول في صفحات منفصلة وعلى مسافتين ، وترقم الجداول ترقيما مسلسلا خلال المتن ، ويكون لكل منها عنوانه المعبر عن مادته .

- لا تقبل الأشكال الملونة إلا إذا كان للون دلالة علمية ، وترقم جميع الأشكال والرسومات الخطية والصور وغيرها ترقيما مسلسلاً ، ويقدم التعليق على الأشكال منفصلاً .
- ترسل نسخة من تجارب الطبع للمؤلف لمراجعة الأخطاء الطباعية، وتعاد خلال ٧٢ ساعة إلى رئيس هيئة التحرير ، وفي حالة وجود أكثر من مؤلف يحدد مسبقا عنوان المؤلف الذي ترسل إليه تجارب الطبع وطرق الاتصال به . ولا يسمح بإجراء أية تعديلات سواء بالحذف أو الإضافة .
- يحصل مؤلف كل بحث على ٥٠ مستلة ، ويتحمل تكاليف ما زاد على ذلك.

يتم ترشيح المحكمين لمجلة جامعة الملك عبدالعزيز (علوم البحار) من خلال هيئة التحرير ، ويتم اختيار الأعضاء للهيئة الاستشارية من داخل

المملكة. ويتم الصرف المالي على المجلة من موازنة الجامعة .

٣٧- مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : العلوم التربوية

صدر العدد الأول من هذه المجلة في عام ١٤٠٨هـ ، ولا تزال مستمرة في الصدور بشكل منتظم (سنوية) . ويتم نشر المقالات في مجلة جامعة الملك عبدالعزيز (العلوم التربوية) باللغتين العربية والإنجليزية معا ، ويتم التوزيع على مستوى محلي (الفئات المعنية بالمجال) . أما شروط النشر في المجلة فهي:

- الجدة والأصالة وإثراء المعرفة بحقائق علمية.
- استخدام المنهج العلمي في الطرح والمعالجة.
- التوثيق العلمي للأفكار المقتبسة صراحة أو ضمنا .
- مراعاة قواعد اللغة العربية والإملاء .

يتم ترشيح أسماء المحكمين للمجلة السابقة من خلال قاعدة معلومات مصممة لهذا الغرض ، وتوجد كذلك لجنة مسؤولة عن ترشيح أسماء المحكمين . وبالنسبة للهيئة الاستشارية ، فيتم اختيار أعضاء هيئة التحرير من داخل المملكة ، كما يتم تغيير المستشارين بين فترة وأخرى . وتتمثل أبرز المهام التي تقوم بها هيئة التحرير في الآتي :

١. تطبيق إجراءات تسلم البحوث والتحكيم واختيار المحكمين ومراجعة التعديلات .
٢. إعداد نصوص البحوث ومتابعة التحرير العلمي والطباعة بالتنسيق مع مركز النشر العلمي .

٣٨- مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: علوم تصاميم البيئة

يتولى نشر هذه المجلة مركز النشر العلمي بجامعة الملك عبدالعزيز بغرض تغطية البحوث والدراسات العلمية في مجال علوم تصاميم البيئة. وتشمل الاهتمامات الموضوعية البحوث العلمية المبتكرة، والتقارير الفنية، والمقالات العلمية المقتضبة، والمراجعات العلمية، وعروض الكتب. كما يمكن نشر بعض مشروعات التخرج للطلبة، ومستخلصات بحوث الماجستير ذات المستوى المتميز.

ومن بين قواعد النشر التي تحكم إصدار هذه المجلة ما يأتي:

- لا تنشر المواد إلا بعد التحكيم العلمي.

- المواد المقدمة للنشر يجب ألا يكون قد سبق نشرها أو مقدمة للنشر في جهة أخرى.
- إذا قبلت المواد للنشر في المجلة لا يسمح بنشرها بنفس الشكل وبأية لغة في أية جهة أخرى إلا بتصريح كتابي من رئيس هيئة التحرير.
- تقدم المواد سواء كانت باللغة العربية أو الإنجليزية من خمس نسخ وعلى وجه واحد فقط ومرقمة ترقيما متسلسلا بما في ذلك الأشكال والجداول.
- تقدم المستخلصات باللغتين العربية والإنجليزية وتشتمل على كلمات مفتاحية.
- يبوب المقال بحيث لا يزيد عنوانه على ٧٠ حرفا ، ويذكر اسم المؤلف وعنوانه ثم المستخلص في حدود ٢٠٠ كلمة باللغتين العربية والإنجليزية ثم يرد المتن .
- يحدد على الهامش الأيسر المكان التقريبي للجداول والأشكال ، وتكتب الأرقام المستخدمة لتعريف المصطلحات الرياضية داخل أقواس هلالية على الحد الملاصق للهامش الأيسر ، ويشار إلى المراجع بترقيم متسلسل داخل أقواس مربعة علوية ، وفي نهاية المقال تكتب المراجع المشار إليها تحت عنوان (مراجع) ، وبنفس ترتيب تسلسلها في المتن .
- ترقم الجداول ترقيما مسلسلا مستقلا عن ترقيم الأشكال خلال المتن ، ويكون لكل منها عنوانه أعلى الجدول ومصدره أسفله .
- لا تقبل الصور الملونة إلا إذا كان للصورة دلالة علمية.

يتم ترشيح أسماء المحكمين لمجلة جامعة الملك عبدالعزيز (علوم تصاميم البيئية) من خلال هيئة التحرير ، كما يتم اختيار الأعضاء للهيئة الاستشارية من داخل المملكة ، ويمكن تغييرهم بين فترة وأخرى . وتتمثل أبرز المهام التي تقوم بها هيئة التحرير في متابعة تطبيق شروط النشر، ومراجعة وتحديث إجراءات النشر وخطواته، متابعة طباعة ونشر أعداد المجلة، ونحو ذلك من المهام الأخرى التي تصب في صالح المجلة وترقى بها إلى مصاف المجلات العالمية المعتبرة.

٣٩- مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : العلوم الطبية

صدر العدد الأول من هذه المجلة في عام ١٤١١هـ ، ولا تزال مستمرة في الصدور بشكل منتظم (سنوية) . وتستوعب الاهتمامات الموضوعية للمجلة البحوث المبتكرة ، ومقالات المراجعة، وتقارير الحالة، وخطابات

إلى المحرر ، وعرض الكتب . وتنشر المقالات باللغتين العربية والإنجليزية معا ، وتوزع المجلة على نطاق عالمي . ويتم ترشيح المحكمين في المجلة من خلال هيئة التحرير ، كما يتم اختيار الأعضاء للهيئة الاستشارية من داخل المملكة وخارجها .

وتتمثل شروط النشر في مجلة جامعة الملك عبدالعزيز (العلوم الطبية) كما ثبت من خلال استقراء صفحة الغلاف ما يأتي:

- لا تنشر المواد إلا بعد التحكيم .
- المواد المقدمة للنشر يجب ألا يكون قد سبق نشرها أو مقدمة للنشر في جهة أخرى ، وإذا قبلت للنشر لا يسمح بنشرها بالشكل نفسه أو بأية لغة في أية جهة أخرى إلا بتصريح كتابي من رئيس هيئة التحرير .
- يشترط أن تقدم المستخلصات والجداول والتعليق على الأشكال والمراجع في صفحات مستقلة .
- تقدم الأصول مكتوبة بالعربية أو الإنجليزية متبعا في أسلوبها القواعد المنشورة في المجلة الطبية البريطانية .
- يبوب المقال على النحو التالي :

١. العنوان ويكون مختصرا ومعبرا .
٢. اسم المؤلف أو المؤلفين .
٣. عنوان المؤلف ، وإذا كان هناك أكثر من مؤلف تظهر العناوين بنفس ترتيب ظهور الأسماء في البحث .
٤. المستخلص : لا يزيد على ٢٠٠ كلمة ، ويكون مستقلاً بذاته ، ويغني عن قراءة المقال.
٥. الكلمات المفتاحية : وموقعها تحت المستخلص .
٦. المتن : ويستعمل فيه ثلاثة مستويات من العناوين أو أقل مع تجنب التذييلات إذ يمكن أن تدمج في المتن .
٧. لا توضع خطوط تحت العناوين .
٨. قائمة المراجع .
٩. الجداول .
١٠. عناوين الأشكال .
١١. العنوان البريدي الكامل للمؤلف وتاريخ تقديم البحث .
١٢. يرفق بكل مقال ترجمة عربية للمستخلص .

- يتبع في كتابة المراجع سواء في المتن أو في قائمة المراجع النظام

المرقم وفق القواعد المشار إليها في المجلة الطبية البريطانية .

- تقع مسؤولية سلامة العناصر الببليوجرافية للمراجع والتأكد من ذكرها جميعا في المتن على المؤلف .
- تطبع الجداول في صفحات منفصلة وعلى مسافتين ، وترقم الجداول ترقيما مسلسلا خلال المتن، ويكون لكل منها عنوانه المعبر عن مادته .
- ترسل نسخة من تجربة الطبع للمؤلف لمراجعة أخطاء الطابع وتعاد خلال ٧٢ ساعة إلى رئيس هيئة التحرير ، وفي حالة وجود أكثر من مؤلف يحدد عنوان المؤلف الذي ترسل إليه تجربة الطبع .
- يحصل مؤلف كل بحث على ٥٠ مستلة بدون مقابل، ويتحمل تكاليف ما زاد على ذلك طبقا لما يقرره المركز ، وعليه طلب المستلات الإضافية قبل الإحالة للطبع والسداد مقدما .

٤٠- مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : العلوم الهندسية

صدر العدد الأول في عام ١٤٠٩هـ ، ولا تزال هذه المجلة مستمرة في الصدور بشكل منتظم (كل ستة أشهر) . وتشمل الاهتمامات الموضوعية لهذه المجلة المجالات التالية :

١. البحوث العلمية في جميع مجالات العلوم الهندسية وفروعها .
٢. البحوث العلمية في العلوم الأساسية ذات العلاقة بالعلوم الهندسية .
٣. المقالات والتقارير الفنية والمهنية وعرض الكتب وتبادل الآراء والأفكار.

تنشر البحوث في مجلة جامعة الملك عبدالعزيز (العلوم الهندسية) باللغتين العربية والإنجليزية معا، ويتم توزيع المجلة على نطاق عالمي . ويشير الموقع الإلكتروني للمجلة إلى أن من أبرز قواعد النشر النقاط التالية :

- يبوب المقال بحيث لا يزيد عنوانه على ٧٠ حرفا ، ويذكر اسم المؤلف وعنوانه ثم المستخلص في حدود ٢٠٠ كلمة باللغتين العربية والإنجليزية ثم يرد المتن .
- يحدد على الهامش الأيسر المكان التقريبي للجداول والأشكال، وتكتب الأرقام المستخدمة لتعريف المصطلحات الرياضية داخل أقواس هلالية على الحد الملاصق للهامش الأيسر ، ويشار إلى المراجع بترقيم متسلسل داخل أقواس مربعة علوية ، وفي نهاية المقال تكتب المراجع المشار إليها تحت عنوان (مراجع) ، وبنفس ترتيب تسلسلها في المتن .
- ترقم الجداول ترقيما مسلسلا مستقلا عن ترقيم الأشكال خلال

المتن ، ويكون لكل منها عنوانه أعلى الجدول ومصدره أسفله .

- لا تقبل الصور الملونة إلا إذا كان للصورة دلالة علمية.

يتم ترشيح أسماء المحكمين لمجلة جامعة الملك عبدالعزيز (العلوم الهندسية) من خلال قاعدة معلومات يتم الاستئناس بها في هذا الصدد، كما يتم اختيار الأعضاء للهيئة الاستشارية من داخل المملكة ، ويمكن تغييرهم بين فترة وأخرى . وتتمثل أبرز المهام التي تقوم بها هيئة التحرير في الآتي :

١. متابعة تطبيق شروط النشر .
٢. مراجعة وتحديث إجراءات النشر وخطواته .
٣. متابعة طباعة ونشر أعداد المجلة .

٤١- المجلة العربية للعلوم والهندسة بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن

بدأ صدور المجلة العربية للعلوم والهندسة Arabian Journal of Science and Engineering - AJSE باللغة الإنجليزية في عام ١٩٧٥م من قبل جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وفي عام ١٩٨٦م أصبحت الجامعة تصدرها بالتعاون مع مؤسسة Springer للنشر العلمي، حيث تتولى الجامعة الجانب العلمي للمجلة، بينما تتولى المؤسسة الجانب الفني والإخراج النهائي. وهي مجلة دورية علمية متخصصة تحتوي على أحدث ما توصلت إليه الأبحاث في المجالات المختلفة من العلوم والهندسة. ومن أبرز الموضوعات التي تركز عليها هذه المجلة العلوم البيولوجية، والكيمياء، وعلوم الأرض، والفيزياء، والهندسة المدنية، وعلوم الحاسب، وهندسة النظم.

وكان الهدف من إصدار هذه المجلة هو إتاحة الفرصة للعلماء المتخصصين في العلوم والهندسة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية لنشر بحوثهم ودراساتهم المتميزة، وتطوير حركة البحث العلمي في هذه المجالات، وتبني قناة للتواصل العلمي بين المنتمين إلى هذه التخصصات العلمية الحيوية. ومن أهم المواد التي تركز المجلة على نشرها المقالات الأكاديمية الجادة، والمراجعات العلمية حول بعض الموضوعات المتخصصة، والتقارير الفنية والهندسية والعلمية.

وتخضع هذه المجلة للتحكيم العلمي من قبل علماء في شتى أنحاء العالم، بحيث لا يقل عدد المحكمين عن أثنين من خارج الجامعة، من المشهود لهم بالتفوق العلمي في مجالاتهم. كما تتوافر هيئة تحرير يتكون أعضاؤها من مختلف دول العالم. ويتم طباعة المجلة في مطابع الجامعة،

وتصدر بشكل ربع سنوي. وقد تبين من خلال الاستقراء الفاحص لغلاف هذه المجلة أن من أهم قواعد النشر التي تلتزم المجلة بتطبيقها ما يأتي:

- يجب تقديم البحوث باللغة الإنجليزية.
- يجب تقديم ما يثبت أن البحوث المقدمة لم يسبق نشرها أو تقديمها للنشر لأي جهة أخرى وفي أي شكل.
- لا يترتب على المحتوى العلمي للبحوث أو جمع المعلومات أي التزامات أخلاقية.
- تقديم ما يثبت أن المعلومات ليست مكررة، واحترام التوجهات العامة لأخلاقيات النشر العلمي.

٤٢- المجلة العلمية لجامعة القصيم: الزراعة والطب البيطري

مجلة دورية تنشرها إدارة النشر العلمي والترجمة بجامعة القصيم، وتهدف إلى إتاحة الفرصة للباحثين لنشر إنتاجهم العلمي . وتقبل المواد المتمثلة في البحوث الأصيلة، والمقالات المرجعية، والعروض النقدية التحليلية، والرسائل العلمية المتميزة، والابتكارات العلمية المتميزة، وبراءات الاختراع، وانتقادات الكتب، ونحوها من المواد العلمية الأخرى ذات الصلة بمجالات الزراعة والطب البيطري. وتنشر موادها باللغتين العربية والإنجليزية.

ومن بين التعليمات العامة التي وضعتها المجلة للنشر فيها ما ياتي:

١. يقدم أصل البحث مخرجا في صورته النهائية متضمنا الإشارة إلى أماكن الجداول والأشكال داخل المتن ومطبوعا على هيئة صفحات مرقمة ترقيما متسلسلا، مع ضرورة إرفاق قرص ممغنط مطبوع عليه البحث، ويعتذر عن قبول أي بحث لا يلتزم صاحبه بهذه التعليمات.
٢. يرفق ملخصان بالعربية والإنجليزية للبحوث والمقالات الاستعراضية والدراسات المختصرة على ألا يزيد عدد كلمات كل منها على ٢٠٠ كلمة.
٣. لابد من احتواء كل بحث على كلمات مفتاحية توضع أعلى الملخصين العربي والإنجليزي على ألا تزيد على ١٠ كلمات.
٤. يشار إلى المراجع داخل المتن بنظام الاسم والتاريخ، وتوضع المراجع جميعها في قائمة المراجع في نهاية البحث مرتبة هجائيا.

وتخضع مجلة الزراعة والطب البيطري بجامعة القصيم للتحكيم العلمي، حيث تقوم هيئة التحرير بالنظر في نشر المواد المقدمة ذات الصلة الوثيقة باختصاص المجلة، وتقدم البحوث الأصلية التي لم يسبق

نشرها، وفي حال قبول البحث للنشر لا يجوز نشره في أي منفذ نشر آخر ورقيا أو إلكترونيا دون إذن كتابي من رئيس هيئة التحرير.

٤٣- المجلة العلمية لجامعة القصيم: العلوم الإدارية والاقتصادية

صدر العدد الأول من هذه المجلة في محرم ١٤٢٩هـ ، وتتمثل المواد التي تقبلها المجلة للنشر في البحوث العلمية الأصيلة التي تضيف جديدا للمعرفة في التخصصات الإدارية والاقتصادية، وكذلك الدراسات والمقالات النقدية والتحليلية التي تتناول عرضا نقديا أو تحليليا للبحوث والكتب ونحوها في التخصصات الإدارية والاقتصادية، إضافة إلى التقارير التوثيقية للفعاليات والأنشطة العلمية والمهنية في هذه التخصصات.

وتنص قواعد النشر في هذه المجلة على أن من أهم شروطها ما يأتي:

- أن يكون البحث متسما بالإضافة والابتكار والمنهجية العلمية وسلامة الاتجاه.
- أن يكون البحث متسما بصحة اللغة وجودة الأسلوب.
- أن لا يكون البحث قد سبق نشره أو قدم للنشر لجهة أخرى.
- أن يلتزم الباحث بإجراء التعديلات المنصوص عليها في تقارير المحكمين وإعداد تقرير بالتعديلات التي أجراها وتعليل ما لم يقم بتعديله.

كما وضعت المجلة بعض التعليمات أو التوجيهات التي ينبغي الالتزام بها عند تقديم البحث للنشر في المجلة، ومن أهمها:

- أن يقدم الباحث طلبا بنشر بحثه موجها إلى رئيس هيئة التحرير، مع تأكيد الباحث على أن البحث لم يسبق نشره، ولم يقدم للنشر لأي جهة أخرى.
- أن يرسل الباحث نسخة إلكترونية Word على عنوان البريد الإلكتروني للمجلة.
- أن يشتمل البحث على ملخص وعلى كلمات مفتاحية (٤ – ٦ كلمات) باللغتين العربية والإنجليزية، على أن لا تزيد عدد كلمات المستخلص على ٢٠٠ كلمة.
- نوع الخط العربي Traditional Arabic وحجمه ١٤، ونوع الخط الإنجليزي Times New Roman وحجمه ١٢ والمسافات بين الأسطر فردية.
- بعد اجتياز البحث مرحلة التقييم المبدئي، يطلب من الباحث تعبئة الإقرار والتعهد الخاص بنشر البحث.

- يعطى الباحث نسختان من المجلة وعشرون مستلة من بحثه المنشور.

وتخضع مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية بجامعة القصيم للتحكيم العلمي، حيث تختار هيئة التحكيم ثلاثة محكمين متخصصين من ذوي الخبرة البحثية والمكانة العلمية المتميزة. ويعتمد قرار قبول أو رفض البحوث المقدمة للنشر على توصية هيئة التحرير والمحكمين. وإذا كان الباحث أو أحد الباحثين من داخل جامعة القصيم فيتم اختيار المحكمين من خارج الجامعة. وينبغي ألا يتضمن متن البحث تعريفا مباشرا أو غير مباشر بشخصية الباحث بغرض المحافظة على سرية وحيادية عملية التحكيم.

٤٤- المجلة العلمية لجامعة القصيم: العلوم التربوية والنفسية

كانت هذه المجلة في الأصل تصدر ضمن مجلة العلوم العربية والإنسانية ثم استقلت عنها بقرار المجلس العلمي للجامعة بتاريخ ١٨/١/١٤٣٣هـ، حيث صدر أول عدد مستقل من المجلة (العدد الثاني بالمجلد الخامس). ومن أهم المواد التي تقبلها المجلة للنشر البحوث والدراسات الأصيلة التي تضيف جديدا إلى المعرفة البشرية في مجالات التربية وعلم النفس، والمقالات النقدية والتحليلية للبحوث والكتب، والابتكارات العلمية المتميزة.

ومن بين القواعد التي وضعتها هذه المجلة للنشر ما يأتي:

١. أن يكون البحث متسما بالإضافة والابتكار والمنهجية العلمية وسلامة الاتجاه.
٢. أن يكون البحث متسما بصحة اللغة وجودة الأسلوب.
٣. أن لا يكون البحث قد سبق نشره أو قدم للنشر لجهة أخرى.
٤. يقدم الباحث طلبا لنشر بحثه باسم رئيس تحرير مجلة جامعة القصيم للعلوم التربوية والنفسية.
٥. يتقدم الباحث بثلاث نسخ ورقية للبحث المقدم للنشر، ولا يتجاوز عدد صفحات البحث ثلاثين صفحه بقدر الإمكان، بالإضافة إلى نسختين إلكترونيه وملخص باللغة العربية وآخر باللغة الإنجليزية بحيث لا تزيد كلماته على ٢٠٠ كلمه أو صفحة واحدة.
٦. يلتزم الباحث بإجراء التعديلات المنصوص عليها في تقارير المحكمين مع تعليل ما لم يعدل.
٧. لا يعاد البحث المقدم للنشر إلى صاحبه سواء نشر أم لم ينشر.

وتخضع البحوث الواردة للمجلة للتحكيم العلمي، حيث تختار هيئة التحرير ثلاثة محكمين لتحكيم كل بحث يرسل إليهم لتحكيمه، ومحكم

آخر احتياطي. ولا ينشر البحث إلا بعد أن يجيزه محكمان متخصصان، على أن يكون أحدهما على الأقل من خارج الجامعة.

٤٥- المجلة العلمية لجامعة القصيم: العلوم الشرعية

صدر العدد الأول من هذه المجلة في محرم ١٤٢٩هـ عن إدارة النشر العلمي والترجمة بجامعة القصيم، وهي مجلة علمية محكمة، وتنص قواعد النشر في هذه المجلة على أن من أهم شروطها ما يأتي:

- أن يكون البحث متسما بالإضافة والابتكار والمنهجية العلمية وسلامة الاتجاه.
- أن يكون البحث متسما بصحة اللغة وجودة الأسلوب.
- أن لا يكون البحث قد سبق نشره أو قدم للنشر لجهة أخرى.
- جميع البحوث المقدمة للنشر في المجلة خاضعة للتحكيم.

كما وضعت المجلة بعض التعليمات أو التوجيهات التي ينبغي الالتزام بها عند تقديم البحث للنشر في المجلة، ومن أهمها:

١. أن يتقدم الباحث بطلب لنشر بحثه.
٢. أن يقدم الباحث خمس نسخ مطبوعة عبارة عن أصل وأربع صور باللغة العربية، ومرقمة ترقيما متسلسلا بما في ذلك الأشكال والجداول، بالإضافة إلى نسخة إلكترونية وملخص باللغتين العربية والإنجليزية.
٣. أن لا يزيد عدد صفحات البحث على ٦٠ صفحة.
٤. أن يكتب عنوان البحث واسم الباحث وعنوانه ولقبه العلمي والجهة التي يعمل بها.
٥. توضع حواشي كل صفحة أسفلها.
٦. عند ورود أعلام إسلامية وعربية في متن البحث، تذكر سنة الوفاة بالتاريخ الهجري إذا كان العلم متوفى، وإذا كانت الأعلام أجنبية فإنها تكتب بحروف عربية، وبين قوسين بحروف لاتينية، ويذكر الاسم كاملاً عند وروده لأول مرة.

٤٦- المجلة العلمية لجامعة القصيم: العلوم الصحية

تصدر هذه المجلة باللغة الإنجليزية تحت مسمى International Journal of Health Sciences حيث صدر العدد الأول منها في نهاية عام ٢٠٠٦م، وتركز على المقالات العلمية المحكمة ذات الأهمية للمتخصصين في مختلف فروع العلوم الصحية بما في ذلك البحوث النظرية والدراسات

التطبيقية. وتهدف المجلة إلى أن تتصدر الريادة على المستوى العالمي في نشر النتاج العلمي الذي يتناول العوامل الصحية والعلمية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تؤثر على الوضع الصحي.

٤٧- المجلة العلمية لجامعة القصيم: العلوم الطبيعية والرياضيات

صدر العدد الأول في ذو الحجة ١٤٢٨هـ، وهي مجلة علمية محكمة تصدر بشكل نصف سنوي ، وتعنى بنشر البحوث الأصيلة والمقالات والابتكارات العلمية المتميزة وبراءات الاختراع في جميع فروع الرياضيات والإحصاء وبحوث العمليات والفيزياء وعلوم الأحياء والكيمياء. والهدف من إصدار هذه المجلة هو إيجاد مساحة واسعة في المجلة لاستقبال الأعمال العلمية القيمة والبحوث والدراسات الجادة في كل من العلوم الرياضية والعلوم الطبيعية، بغرض إثراء المعرفة العلمية وإمداد المجتمع بآخر التطورات في تلك المجالات. وتوجد هيئة للتحرير من داخل المملكة وخارجها.

وتستقبل المجلة البحوث الواردة من أي مكان في العالم وتخضع جميعها للتحكيم من قبل متخصصين. ومن أهم التعليمات العامة التي وضعتها هذه المجلة للنشر ما يأتي:

١. البحوث المقدمة للمجلة يجب ألا يكون قد تم نشرها أو قيد النظر في النشر لدى أي جهة أخرى أو في مداولات مؤتمر.
٢. يوضع ملخص لا يزيد على ٢٠٠ كلمة في الصفحة الأولى من البحث تليه الكلمات الرئيسة ثم أرقام التصنيف إن وجدت.
٣. ترقم المعادلات الرياضية والصيغ الكيميائية والجداول والأشكال دون عمل أي اختصارات في الأسماء.
٤. يشار إلى المراجع في داخل المتن بأرقام بين قوسين مربعين كما تسجل بعد ترتيبها أبجديا في نهاية البحث وفقا للطريقة المتبعة في كتابة المراجع المعتمدة من هيئة التحرير في المجلة.
٥. يمنح المؤلف ٢٠ مستلة من البحث ونسختين من المجلة مجانا.

٤٨- المجلة العلمية لجامعة القصيم : العلوم العربية والإنسانية

كان تاريخ صدور أول عدد من هذه المجلة في شهر محرم عام ١٤٢٩هـ، وتتولى إدارة النشر العلمي والترجمة بجامعة القصيم إصدارها. وهي تخضع للتحكيم العلمي وفق آلية وضعتها هيئة تحكيم المجلة تتمثل في الآتي :

- تختار هيئة التحرير أربعة محكمين لتحكيم كل بحث ، ثلاثة

أساسيين يرسل إليهم البحث لتحكيمه ، والرابع احتياطي يلجأ إليه في حالة اعتذار أو تأخر أحد المحكمين الأساسيين .

• لا تنشر البحوث إلا بعد أن يجيزها للنشر محكمان متخصصان على أن يكون أحدهما على الأقل من خارج الجامعة .

وتتمثل المواد التي تقبلها المجلة للنشر في الآتي :

١. البحث والدراسة ، وهو عمل أصيل للمؤلف أو المؤلفين ، وأن يضيف جديدا للمعرفة في مجال تخصصات الكلية المتعددة .

٢. المقالة ، وتتناول العرض النقدي والتحليلي للبحوث والكتب ونحوها التي سبق نشرها في ميدان معين والرسائل العلمية المتميزة .

٣. الابتكارات العلمية المتميزة وبراءات الاختراع .

٤. المراسلات التي تتناول عرض فكرة أو رأي علمي أو اقتراح بحثي .

وفيما يتعلق بشروط النشر في المجلة العلمية لجامعة القصيم ، فمن أهمها أن يكون البحث متسما بالإضافة والابتكار والمنهجية العلمية وسلامة الاتجاه وصحة اللغة وجودة الأسلوب ، وأن لا يكون البحث قد سبق نشره أو قدم للنشر لجهة أخرى ، وأن يتم إخضاع جميع البحوث المقدمة للنشر في المجلة للتحكيم العلمي.

كما أن المجلة ذاتها وضعت مجموعة من التعليمات التي ينبغي أن يتقيد بها من يرغب في نشر بحثه ، حيث يشترط الآتي :

١. أن يقدم الباحث طلبا بنشر بحثه .
٢. لا يجوز إعادة نشر أبحاث المجلة في أي مطبوعة أخرى إلا بإذن كتابي من رئيس التحرير .
٣. يتقدم الباحث بثلاث نسخ مطبوعة بالإضافة إلى نسخة إلكترونية، وملخص باللغتين العربية والإنجليزية بحيث لا تزيد كلماته على٢٠٠ كلمة أو صفحة واحدة .
٤. أن يكتب عنوان البحث واسم الباحث وعنوانه ولقبه العلمي والجهة التي يعمل بها على الصفحة الأولى مستقلة .
٥. توضع هوامش كل صفحة أسفلها .
٦. توضع نماذج من صور الكتاب المخطوط المحقق في مكانها المناسب
٧. ترفق جميع الصور والرسوم المتعلقة بالبحث بصورة واضحة .
٨. لا يعاد البحث إلى صاحبه سواء نشر أو لم ينشر .
٩. يلزم الباحث إجراء التعديلات المنصوص عليها في تقارير المحكمين مع تعليل ما لم يعدل .

٤٩- المجلة العلمية لجامعة القصيم: علوم الهندسة والحاسب

صدر العدد الأول من هذه المجلة في محرم ١٤٢٩هـ ، وتهدف إلى نشر إنتاج الباحثين من داخل الجامعة وخارجها في جميع تخصصات العلوم الهندسية وعلوم الحاسب، والمجالات الرئيسة التي تشملها المجلة هي الهندسة الكهربائية، والهندسة المدنية، والهندسة الميكانيكية، والهندسة الكيميائية، وهندسة التعدين والبترول، وهندسة الحاسب، وعلوم الحاسب، وتكنولوجيا المعلومات، ونظم المعلومات، والعلوم الهندسية الأساسية.

وتصدر المجلة باللغة الإنجليزية، وتقبل المواد المتمثلة في البحوث الأصيلة، والمقالات المرجعية، والعروض النقدية التحليلية، والرسائل العلمية المتميزة، والابتكارات العلمية المتميزة، وبراءات الاختراع، وانتقادات الكتب. وتتولى هيئة التحرير المراجعة المبدئية.

وتنص قواعد النشر في هذه المجلة على أن من أهم شروطها ما يأتي:

- أن يكون البحث متسما بالإضافة والابتكار والمنهجية العلمية وسلامة الاتجاه.
- أن يكون البحث متسما بصحة اللغة وجودة الأسلوب.
- أن لا يكون البحث قد سبق نشره أو قدم للنشر لجهة أخرى.
- جميع البحوث المقدمة للنشر في المجلة خاضعة للتحكيم.

كما وضعت المجلة بعض التعليمات أو الشروط التي ينبغي الالتزام بها عند تقديم البحث للنشر في المجلة، ومن أهمها:

١. أن يتقدم الباحث بطلب لنشر بحثه، ويوضح فيه العنوان الإلكتروني للمراسلات.
٢. لا يجوز إعادة نشر أبحاث المجلة في أي مطبوعة أخرى إلا بإذن كتابي من رئيس التحرير.
٣. يرسل الباحث بحثه باللغة الإنجليزية عن طريق البريد الإلكتروني للمجلة، وملخص باللغتين العربية والإنجليزية بحيث لا تزيد كلماته على ٢٠٠ كلمة.
٤. يجب أن لا يزيد عدد صفحات البحث شاملاً الرسومات والجداول على ٢٠ صفحة حجم A4 .
٥. يشار إلى المراجع داخل المتن بالأرقام حسب تسلسل ذكرها وتثبت في فهرس يلحق بآخر البحث.

٥٠- المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل

يتولى المجلس العلمي لجامعة الملك فيصل بالأحساء إصدار هذه المجلة المتخصصة، وقد صدر العدد الأول منها في عام ١٤١٩هـ ، ولا تزال المجلة مستمرة في الصدور بشكل منتظم (تصدر تحت إصدارين مختلفين هما : العلوم الإنسانية والإدارية ، والعلوم الأساسية والتطبيقية)، وفترة الصدور كل ستة أشهر .

وتنشر مقالات المجلة باللغة العربية، مع ملخص باللغة الإنجليزية، ويتم توزيع المجلة على نطاق محلي ووطني وإقليمي .

ومن أبرز الخصائص التي تميز هذه المجلة (شروط النشر) ما يأتي :

- تعبر المواد المقدمة للنشر بالمجلة عن آراء ونتائج مؤلفيها فقط .
- يبوب المقال بحيث يظهر أولاً عنوانه ثم اسم المؤلف وعنوانه ، ثم المستخلص في حدود ٢٠٠ كلمة باللغتين العربية والإنجليزية، وبعد ذلك المتن ويحدد فيه مواقع الجداول والأشكال ، وتكتب الأرقام المستخدمة لتعريف المصطلحات الرياضية داخل أقواس هلالية على الحد الملاصق للهامش الأيسر .
- تقدم المواد من أصل وأربع صور باللغة العربية أو الإنجليزية منسوخة بواسطة الحاسب الآلي ببرنامج Word على وجه واحد فقط، وعلى ورق مقاس A4 مع ترك ٣ سم لكل هامش ، ومرقمة ترقيما مسلسلا بما في ذلك الأشكال والجداول .
- ترقم الجداول ترقيما مسلسلا مستقلا عن ترقيم الأشكال خلال المتن ، ويكون لكل منها عنوانه أعلى الجدول ومصدره أسفله .
- تضمن الأشكال في المتن أو تقدم في غلافة منفصلة مع مراعاة عدم طيها ، ويشار إلى مواضع الأشكال في هامش المتن أو يلصق صورة منها في أماكنها المحددة أو تضمن في المتن بالحاسب الآلي .
- لا تقبل الصور الملونة إلا إذا كان للون دلالة علمية .
- يجب استخدام اختصارات عناوين الدوريات العلمية كما هو وارد في The World List of Scientific Periodicals ، وتستخدم الاختصارات المقننة دوليا بدلا من كتابة الكلمات كاملة (مثل سم، مم ، كم ، ٪) .
- يشار إلى المراجع داخل المتن إما بالأرقام حسب أولوية ذكرها بين قوسين، أو تذكر في متن سطور البحث ، ويستخدم لها اسم المؤلف (الاسم العائلي مع ذكر السنة) . وتقدم المراجع جميعها في نهاية البحث، وترتب

أبجديا، وترقم تسلسليا ، ويكتب كل مرجع كالآتي : اسم المؤلف مبتدئا باسم العائلة ثم الاسم الأول فالأوسط ، ثم تكتب سنة النشر بين قوسين، يليها عنوان الموضوع واسم المجلة ، ورقم العدد (المجلد ، العدد، الصفحات)، وفي حالة الكتب تذكر جهة النشر .

وفيما يتعلق بالتحكيم العلمي لمجلة جامعة الملك فيصل فيتم ترشيح أسماء المحكمين من خلال قاعدة معلومات ، ولجنة مسؤولة عن هذه القضية. أما فيما يتعلق بالهيئة الاستشارية، فيتم اختيار الأعضاء من داخل المملكة، كما يتم تغيير المستشارين بين فترة وأخرى. وتتمثل أبرز المهام التي تقوم بها هيئة التحرير في الآتي:

١. دراسة البحث المراد نشره مبدئيا وإبداء الرأي من حيث قبوله للتحكيم من عدمه.
٢. اقتراح عدة محكمين متخصصين من داخل الجامعة وخارجها .
٣. تقوم الهيئة بتقديم الاقتراحات لتطوير أعمال المجلة، وكذلك تدعيم قواعد المعلومات عن المحكمين.

٥١- مجلة العلوم الإنسانية والإدارية بجامعة المجمعة

مجلة دورية تخصصية محكمة صدر العدد الأول منها في رجب ١٤٣٣هـ، وتصدر بشكل نصف سنوي عن مركز النشر والترجمة بجامعة المجمعة تحت إشراف وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي. وتهدف إلى نشر البحوث والدراسات والقضايا العلمية التي تثري العقول بآخر ما انتهت إليه الحركة العلمية من إنجازات واختراعات، والإسهام الفاعل في تطوير النشر العلمي، ومعالجة المشكلات والقضايا المجتمعية المعاصرة.

وتتمثل الاهتمامات الموضوعية لهذه المجلة في مجالات العلوم الإنسانية والإدارية، والموضوعات التي تخدم هذه المجالات. وتنشر البحوث في هذه المجلة باللغتين العربية والإنجليزية، كما تنشر مراجعات وعروض الكتب وملخصات الرسائل العلمية وتقارير المؤتمرات والمنتديات العلمية والنشاطات ذات العلاقة.

ومن أبرز شروط النشر في المجلة المشار إليها ما يأتي:

- الأصالة والابتكار، وإتباع المنهجية السليمة، والتوثيق العلمي.
- سلامة الفكر واللغة والأسلوب، وألا يكون البحث مستلاً من رسالة أو كتاب.
- إقرار الباحث الخطي عند تقديم بحثه للمجلة بأنه لم يسبق له النشر ولا يجوز له عند قبول بحثه للنشر أن ينشره في وعاء آخر.

- لا يجوز إعادة نشر أبحاث المجلة في أي مطبوعة أخرى إلا بإذن كتابي من رئيس التحرير.
- يقدم الباحث بحثه من ثلاث نسخ مطبوعة مع ملخص لا تزيد كلماته على ٢٠٠ كلمة ويشترط في البحث المقدم باللغة الإنجليزية أن يدرج فيه ملخص باللغة العربية.
- يراعى أن لا يزيد عدد صفحات البحث على ٣٠ صفحة من القطع المتوسط وأن تكون مراجعات الكتب والتقارير والرسائل العلمية في حدود خمس صفحات.
- في حالة نشر البحث يمنح الباحث خمس مستلات مجانية من بحثه إضافة إلى العدد الذي نشر فيه بحثه.
- ينبغي أن يرفق بالعمل المراد نشره خطاب من صاحبه يطلب فيه نشر العمل، وأن يشتمل على تعريف مختصر بالباحث من حيث المؤهل والتخصص والعمل والعنوان البريدي والإلكتروني.

وترسل البحوث الواردة للمجلة إلى محكمين متخصصين تختارهم هيئة التحرير بشكل سري، وللمجلة أن تطلب إجراء تعديلات على البحث حسب رأي المحكمين قبل اعتماد البحث للنشر. ويتم تشكيل أعضاء الهيئة الاستشارية من خارج المملكة، كما توجد هيئة للتحرير تتمثل أبرز المهام التي تقوم بها في الآتي:

١. تقييم البحوث المقدمة بغرض إرسالها للتحكيم.
٢. العمل على تطوير عملية البحث العلمي للمجلة.
٣. تقديم المقترحات التي تسهم في تحسين الأداء والإخراج للمجلة.

مناقشة المعطيات السابقة

لقد كشفت النماذج السابقة عن كثير من المعطيات الإيجابية التي تعكس صورة مشرقة للنشاط العلمي في البيئة الأكاديمية في المملكة العربية السعودية . ويمكن القول بناء على استقراء تلك المعطيات إنه كان للجامعات السعودية ولا يزال إسهام ملحوظ في صناعة النشر العلمي، وبخاصة المجلات العلمية المحكمة ، وهو إنجاز يحسب لصالح تلك المؤسسات ، لأن المجلة بوصفها وعاء متميز للمعرفة ، ومصدر معلوماتي معتبر ، تعد من أكثر قنوات الاتصال العلمي فاعلية ، ولذا يحرص الباحثون والدارسون على الرجوع إليها للحصول على المادة العلمية المطلوبة، وذلك بسبب الثقة العلمية التي يحظى بها هذا المصدر المعلوماتي المهم ، والمعايير الفنية

التي يلتزم بها في عملية الإخراج النهائي . ولذا فلا غرو أن نلحظ تهافت المتخصصين في مختلف مجالات المعرفة على نشر نتاجهم العلمي في المجلات المتخصصة نظرا لمكانتها المعتبرة في الاتصال العلمي .

ومن الملاحظ أنه لم يحظ نوع من أنواع مصادر المعلومات بما حظيت به المجلات العلمية من اهتمام ، وذلك نظرا لما تمتاز به من خصائص عديدة ، بما في ذلك الغزارة والثراء في المادة العلمية، وحداثتها، والتزامها بالمنهج العلمي في معالجة القضايا. وهذا الاهتمام لم ينبع من فراغ بل هو في الواقع نتيجة لما تحظى به المجلات من قيمة في الوسط العلمي، حيث ينظر إليها الجميع نظرة إكبار وتقدير.

ولعل مما يزيد من أهمية هذه الدراسة أن الموضوع الذي نحن بصدده لم يحظ بما يستحقه من البحث والدرس ، وفي هذا السياق يؤكد أحد المهتمين بالقضية على أن دراسة الوضع الراهن للمجلات العلمية في المملكة يعد مطلبا مهما ينسجم مع أهداف التنمية وبرامجها [١]. كما تشير إحدى الباحثات إلى أن المجلات العلمية "ميدان بكر لمزيد من الأبحاث، حيث إنه مجال جديد ينمو ويصعب التعرف عليه" [٢].

(١) هاشم عبده هاشم . الاتجاهات العددية والنوعية للدوريات السعودية .مرجع سابق. ص. ١٠ .

(٢) أمينة مصطفى صادق . الدوريات الإلكترونية وأثرها على جهود خدمات المعلومات في المكتبة . مرجع سابق . ص .٢٠ .

الفصل الرابع

التحديات المعاصرة التي تواجه المجلات العلمية

مقدمة

برغم الصورة المشرقة التي رسمتها الصفحات السابقة عن وضعية المجلات العلمية في الجامعات السعودية، فإن هناك على الطرف الآخر بعض التحديات التي تواجه تلك المجلات، وبعض الصعوبات والمشكلات التي قد تحد بشكل أو بآخر من انطلاقتها، وربما تؤثر على قيامها بالدور المنشود لها بوصفها قنوات فاعلة في النشاط العلمي للمنتمين إلى البيئة الأكاديمية في المجتمع السعودي.

ورغبة في اكتمال الصورة في ذهن القارىء فمن المستحسن تزويده بخلفية عن بعض المشكلات الفنية والإدارية والمالية والبشرية والتقنية وغيرها، التي قد تمثل حجر عثرة في طريق تلك المصادر العلمية، وربما تعرقل مسيرتها. وقد تبين نتيجة لاستقراء أدب الموضوع، أن أبرز الأسباب التي تقف خلف تلك المشكلات تتمثل في ضعف الدعم المالي، ومحدودية انتشار المجلة نتيجة لضعف تسويقها، وعدم التزام بعض الباحثين بضوابط النشر العلمي المنصوص عليها في المجلة ، وتفاوت الباحثين في طريقة توثيق المراجع العلمية ، وتأخر بعض المحكمين في تقويم المقالات العلمية وإعادة تقاريرهم للمجلة، ونحو ذلك من الاعتبارات الأخرى التي لم تدرس بعد بشكل كاف ، ولا تزال بحاجة إلى من يسلط عليها مجهر البحث العلمي.

كما تبين من خلال إجراء بعض المقابلات الشخصية والاتصالات الهاتفية مع عينة من العاملين في مجال النشر العلمي الجامعي، أن هناك صعوبات أخرى غير المذكورة آنفا تحد من انطلاقة المسيرة في هذا المضمار. وهذا يوحي بأنه على الرغم من الإيجابيات العديدة المرتبطة بالمجلات العلمية التي سبقت الإشارة إليها، وعلى الرغم من المكانة المتميزة التي تحتلها المجلة بين أوعية المعلومات الأخرى ، فإن هناك في الوقت نفسه العديد من الانتقادات التي توجه إليها ، والعديد من الصعوبات التي قد تعرقل مسيرة المجلات العلمية ، وتقف حجر عثرة أمام تقدمها، ولعل من أبرزها ما يأتي :

أولاً : غياب أو ضعف توثيق المجلات العلمية

لقد لاحظ الباحث من خلال استقراء الوضع الراهن، ومن خلال معايشته للموضوع محط البحث وجود ظاهرة غياب أو ندرة أدوات التوثيق للمجلات العلمية في العالم العربي بشكل عام، وفي المملكة العربية السعودية بشكل خاص. ومن ذلك أنه لا توجد على سبيل المثال كشافات

أو مستخلصات أو أدلة وفهارس موحدة تساعد الباحثين على استرجاع ما تحتويه تلك المجلات من بحوث ومقالات، وبخاصة في هذا الوقت الذي يشهد زيادة مطردة في حجم المجلات الصادرة عن الجامعات السعودية. وربما نستثني من ذلك بعض الجهود التي بدأت تبرز في الآونة الأخيرة، ومن بينها على سبيل المثال ما قامت به مكتبة الملك فهد الوطنية من بناء قاعدة معلومات للدوريات السعودية، وهي قاعدة شاملة لمختلف أنواع المجلات التي تصدر في المملكة بما في ذلك المجلات العلمية المحكمة التي تصدرها الجامعات السعودية.

ومن المتعارف عليه أن الأدوات الببليوجرافية تعد بمثابة مفاتيح للوصول إلى ما تتضمنه المجلات من مقالات تعالج مختلف الموضوعات، ومن هذا المنطلق تبرز أهميتها الحقيقية، فضلاً عن أنها توفر الوقت، وتختصر الجهد، وتسهم في تقليص ظاهرة تكرار البحوث، وبالتالي إهدار الجهود فيما لا طائل تحته.

علاوة على أن المجلات العلمية تستوعب أعدادا كبيرة من المقالات التي تضم مختلف التجارب والدراسات، ولتلك المقالات أهمية لا تنكر في دعم البحث العلمي، ومهما تكن إمكانات الباحث وقدراته فلن يستطع الإحاطة بكل ما ينشر في تلك المجلات في مجال اهتمامه دون الاستعانة بأدوات التوثيق. ومن هنا تبرز أهمية الضبط الببليوجرافي لمحتويات المجلات العلمية كخطوة نحو خدمة الدارسين والباحثين.

وإذا نظرنا إلى الموضوع بشكل عام نلاحظ أن أهمية ضبط المجلات العلمية تتأكد إذا أخذ في الحسبان أن عدد الدوريات الصادرة في العالم تزيد على المليون دورية بما تضمه من ملايين البحوث والمقالات، وقد أشاد أحد الباحثين بهذه الأهمية حيث يقول: "ولذا أصبح في حكم المسلمات ضرورة إيجاد أدوات الضبط لمحتويات الدوريات، للكشف عن كنوزها، وجعل أمر استخدامها ميسورا أمام العلماء والباحثين، بالإضافة إلى ما تحققه هذه الأدوات من اختصار الوقت، وتقليص حجم الجهد في عملية البحث، وإنجاح عمليات الاختيار السريع للمواد المناسبة للبحث من بين ملايين المقالات والبحوث، فضلاً عن أنها حلقة اتصال مهمة بين مصادر المعلومات من جهة، والعلماء والباحثين من جهة أخرى"[1]. بل إن هناك من يذهب إلى أن "خدمات التكشيف والاستخلاص تفوق في أهميتها المعامل والمختبرات لأنها هي النافذة التي يطل منها الباحث على جهود السابقين وعلى طريقهم،

(١) شكري عبدالسلام العناني. الضبط الببليوجرافي، مرجع سابق، ص ص ١٦ – ١٧ .

وهي التي تحدد له مواقع أقدامه على هذا الطريق"[١]. وبرغم أن الساحة قد شهدت ظهور بعض المحاولات لضبط محتويات المجلات العلمية السعودية (كما سبقت الإشارة إلى ذلك)، إلا أنها قد صدرت في الواقع دون تخطيط مسبق من قبل جهات إصدارها، ودون إعداد محكم، وقواعد واضحة تحكم استمراريتها . وبالتالي فقلما يكتب لها النجاح، وغالبا ما تصدر لمرة واحدة، أو تتوقف بعد مدة وجيزة.

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أنه لا يوجد تعاون وتنسيق بين الجهات المعنية بإصدار أدوات التوثيق والضبط الببليوجرافي للمجلات، الأمر الذي تسبب في وجود مشكلة أخرى تتمثل في ظاهرة الفوضى الببليوجرافية إن صح التعبير . وتتمثل تلك الفوضى في مظاهر عديدة من بينها ضبط مجلات سبق أن تم ضبطها، أو تغطية سنوات سبق أن تم تغطيتها، وأحيانا تبقى بعض السنوات كفجوات دون تغطية. إضافة إلى عدم تكامل البيانات في بعض الأدوات الصادرة، وضعف إعدادها، وافتقارها إلى الأساليب العلمية والفنية في الإعداد والإخراج. وهناك أيضا مشكلة التداخل والتكرار في التغطية، وهذا أمر ملموس في أغلب أدوات الضبط التي ظهرت، مما يوحي بأن القائمين بإعداد تلك الأدوات يعملون بمعزل عن بعضهم مما يتسبب في تشتت الجهود وتبعثرها، وعدم لم شملها تحت مظلة واحدة. ولعل مما ساعد على تفاقم المشكلة عدم وجود سياسة محكمة لضبط تلك الجهود ، وتبني كل جهة لخطة تحكمها اعتبارات شخصية أكثر مما تحكمها الاعتبارات العلمية والفنية المتعارف عليها في إعداد أدوات التوثيق الفني [٢].

ثانيا : ضعف أساليب تسويق المجلات العلمية

يمكن القول إن هذه المشكلة تنطبق على جميع المجلات العلمية التي تصدرها مختلف المؤسسات وبخاصة مؤسسات التعليم العالي، فقد واكب التوسع الكمي والنوعي في هذا النوع من التعليم صدور أعداد من المجلات عن الكليات المختلفة التي تضم بحوثا قيمة لأعضاء هيئة التدريس. وبرغم ما تحظى به هذه المجلات من أهمية كبيرة، فهي تفتقر إلى الانتشار المطلوب نظرا لمحدودية توزيعها، واقتصاره على الإهداء والتبادل فحسب[٣].

كما تنسحب المشكلة ذاتها على بعض المجلات التي قد تتكدس أعدادها في المستودعات بسبب ضعف تسويقها. الأمر الذي يؤكد مرة أخرى أهمية

(١) عبد الستار الحلوجي. مدخل لدراسة المراجع. القاهرة: المؤلف،١٣٩٤ هـ، ص ١٤٤.
(٢) شكري عبدالسلام العناني. الضبط الببليوجرافي، مرجع سابق، ص ص ١٨ – ١٩ .
(٣) المرجع السابق، ص ١٦٤.

الضبط الببليوجرافي الذي يسهم في الإعلام عن تلك المطبوعات. ويدخل كذلك في نطاق هذه المشكلة ضعف تسويق المجلات العلمية السعودية وتوزيعها خارج المملكة بسبب الافتقار إلى قنوات الترويج المناسبة.

ونجد أن من المناسب التنويه في هذا السياق إلى أن إشكالية ضعف السياسة التسويقية للمجلات العلمية المحكمة التي تصدرها الجامعات السعودية بدأ يتقلص حجمها في الآونة الأخيرة مع إصدار المجلات الإلكترونية، وتحميلها في شبكة الإنترنت، حيث أصبحت متاحة للجميع، وأصبح الاطلاع عليها وتصفحها أمرا ميسورا، علاوة على أن إتاحة المجلات بهذا الشكل أسهم إلى حد كبير في التعريف بها خارج حدود المملكة.

ثالثا: عدم القدرة على الصمود والاستمرار

تنطبق هذه المشكلة على بعض المجلات العلمية التي تشكو من عدم القدرة على الاستمرار والصمود ومقاومة الزمن، حيث قد تتوقف بعد فترة قصيرة أو طويلة من صدورها لأسباب عديدة. كما أن التوقف عن الصدور قد يحدث لاعتبارات إدارية وتنظيمية ، أو لرغبة الجامعة في ضم المجلة إلى مجلة أخرى، أو لغير ذلك من العوامل الأخرى.

رابعا: قضايا التحكيم العلمي

تستعين المجلات العلمية عادة بمحكمين محايدين لتقويم المقالات قبل نشرها، والتحكيم سلاح ذو حدين، فهو من جهة يكفل للمجلة المحافظة على مستواها، وذلك باستبعاد المقالات التي لا تتوافر لها المواصفات المؤهلة للنشر، أو المقالات الهابطة، أو المقالات التي تشتمل على أخطاء علمية جسيمة. ومن جهة أخرى فإن التحكيم يثير الكثير من المشكلات والنزاعات والاتهامات المتبادلة بين المؤلفين والمحكمين ، لأن تأخر النشر قد يثير الشك والتوجس من جانب المؤلفين.

ويؤكد هذه الحقيقة ما ذهب إليه أحد الباحثين من أن "سياسة التحكيم لم تحل دون نشر بعض الأعمال الهابطة، في نفس الوقت الذي وقفت فيه في سبيل بعض الأعمال العلمية التي تأكدت قيمتها فيما بعد. ومن الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى التشكيك في جدوى هذه السياسة وإثارة حفيظة المؤلفين" [1].

---

(١) حشمت محمد علي قاسم. الدوريات العلمية، مرجع سابق، ص ٤٩٩ .

خامسا : تأخر النشر للمجلات العلمية

ويقصد بذلك طول الفترة الفاصلة بين تقديم أصول المقالات ونشرها في شكلها النهائي [١]، أو طول الفترة بين تقديم البحوث للنشر ومراجعتها، وطلب التعديلات عليها ، ثم نشرها في أحد الأعداد القادمة. وهناك عوامل عديدة تقف خلف مشكلة التأخر في نشر المجلات العلمية منها سلسلة العمليات التحريرية التي تمر بها المقالات قبل نشرها ، وعدم توافر الحيز الكافي لنشر كل ما يقدم للمجلة من مقالات . ومن الأساليب التي تلجأ إليها بعض المجلات لمعالجة المشكلة إدخال تعديل في سياسة التحرير يؤدي إلى ارتفاع معدلات رفض المقالات، أو وضع قيود على طول المقالات، بحيث يتسع حيز النشر المتاح لأكبر عدد ممكن منها. وقد تبين من دراسة لخصائص المجلات العلمية أن ٤٥٪ من تلك المجلات تعاني فترات تأخير تتراوح بين سبعة أشهر وستة عشر شهرا [٢].

ولاشك أن تأخر نشر المقالات في المجلات العلمية يثير شكوى المؤلفين خاصة إذا طالت مدة التأخير، والتي قد تصل في بعض الأحيان إلى قرابة العام، مع أن الباحث يحرص دوما على نشر بحثه بأقصى سرعة ممكنة. ولكن المجلة تتلقى عددا كبيرا من البحوث والدراسات، وليس كل ما تتلقاه يأخذ طريقه إلى النشر خاصة فيما يتعلق بالمجلات ذات المكانة العلمية المرموقة، وقد تتأخر المجلة نفسها في إصدارها في الوقت المحدد لها[٣].

وكل ذلك يشكل ضغطا على الأطراف المعنية، لأن الباحثين وخاصة أعضاء هيئة التدريس مطالبون بنشر عدد معين من المقالات العلمية في فترة زمنية محددة، وفي مجلات بعينها بغرض الترقية العلمية أو التعيين، بينما لدى تلك المجلات عددا كبيرا من المقالات التي تحتاج إلى وقت طويل وإجراءات معقدة لإخراجها إلى حيز الوجود. وينعكس ذلك بالتالي سلبا على القراء، حيث لا تصلهم المقالات الجديدة إلا بعد فترة طويلة من إنجازها.

وإضافة إلى مشكلة تأخر النشر ، فهناك مشكلة أخرى تتمثل في تأخر البث الناتج عن معوقات التوزيع ، وتزداد حدة هذه القضية كلما ابتعد الوسط المستفيد من المجلات جغرافيا عن منابعها[٤]. فقد ثبت من دراسة علمية

---

(١) سعد علي الحاج بكري وأبوبكر سلطان أحمد. مجلات علمية محكمة، مرجع سابق، ص ٧٤.

(٢) برجس عزام . الدوريات : دراسة في أهمية الصحف والمجلات، مرجع سابق، ص ٦٨ .

(٣) شكري عبدالسلام العناني. الضبط الببليوجرافي، مرجع سابق، ص ص ٣٧ – ٣٨ .

(٤) حشمت محمد علي قاسم. الدوريات العلمية، مرجع سابق، ص ٤٩٩ .

شملت مجلتين إحداهما محلية (مجلة جامعة الملك سعود الصادرة عن قسم العلوم الهندسية)، والأخرى دولية (مجلة أبحاث انتشار الأمواج والهوائيات التي يصدرها معهد المهندسين الكهربائيين والإلكترونيين الأمريكي)، أن متوسط زمن إجراءات هيئة التحرير في المجلة الأولى للبحث الواحد ٣٢٢ يوما، أما متوسط زمن إجراءات هيئة النشر فقد بلغ ٤٤٩ يوما ، أي ما يزيد على سنتين بين تقديم البحث للنشر ووصوله إلى الباحثين. وكان متوسط زمن إجراءات هيئة التحرير في المجلة الثانية للبحث الواحد ٢٧٩ يوما، وبلغ الزمن الوسطي لإجراءات هيئة النشر ١٧٠ يوما، أي نحو سنة وثلاثة أشهر ما بين تقديم البحث للنشر ووصوله إلى القراء وبالنسبة للفترة التي تستغرقها عملية التحرير، فإن معظم المقالات العلمية المنشورة في مجلة جامعة الملك سعود يستغرق زمن تحريرها فترة من ٢٠٠ إلى ٣٠٠ يوم ثم فترة مماثلة أخرى للنشر. أي أن معظم القراء ينتظرون فترة تتراوح بين ٤٠٠ إلى ٦٠٠ يوم لكي ترى المقالات العلمية النور. أما في مجلة معهد المهندسين فإن معظم المقالات العلمية المنشورة يستغرق زمن تحريرها فترة أقل نسبيا ، فهي تتراوح بين ١٠٠ إلى ٢٠٠ يوم ثم فترة مماثلة أخرى للنشر، أي أن معظم القراء ينتظرون فترة تتراوح بين ٢٠٠ إلى ٤٠٠ يوم لكي ترى البحوث النور، مما يسبب تأخيرا في نقل المعرفة ، ويحرم الباحث من متعة الاطلاع على المعلومة في وقتها، ومتابع المستجدات الراهنة [١].

سادسا : عدم الالتزام بالمواصفات القياسية المتعارف عليها

من الملاحظ أن المنظمة الدولية للمواصفات القياسية International Organization for Standardization - ISO. التي تأسست عام ١٩٤٦م أصدرت العديد من المواصفات القياسية للكتابة العلمية، ولشكل المطبوع العلمي من دوريات وغيرها، وذلك بغرض توحيد شكل إخراج تلك المطبوعات [٢]. وقد توصل الشريف وسليمان (١٤٢٣هـ) من خلال دراستهما للمجلات العلمية التي تصدرها كل من جامعة الملك سعود، وجامعة الملك عبدالعزيز، أنها تطبق معظم المواصفات القياسية الدولية، وأنها تضارع مثيلاتها التي تصدرها الجامعات في الدول المتقدمة، إلا أنه يكتنفها بعض جوانب التقصير التي يمكن تلخيص أبرزها في النقاط الآتية:

(١) سعد علي الحاج بكري وأبوبكر سلطان أحمد. مجلات علمية محكمة، مرجع سابق، ص ٧٦.

(٢) عبدالعزيز محمد الشريف ومفرح فهيم سليمان. تحرير أصول الدوريات العلمية السعودية ونشرها على ضوء المواصفات القياسية العالمية . مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، مج ٨ ، ع ١ (المحرم – جمادى الآخرة ١٤٢٣هـ)، ص ١٩٩ .

١. لا يطابق المستخلص المقدم في بعض البحوث المواصفات، فقد يكون مجرد تكرار لما ورد في المقدمة، أو طويل أكثر من اللازم أو غير مكتمل العناصر .
٢. الخلط بين أكثر من طريقة في توثيق المراجع العلمية.
٣. عدم إجادة استخدام علامات الترقيم، ووجود الكثير من الأخطاء الشكلية مما يضاعف الوقت الذي تستغرقه عملية تحرير الأصول .
٤. عدم الدراية الكافية لمحرري الأصول بمتطلبات العمل لقلة الخبرة ، وعدم الحصول على تدريب كاف في المجال .
٥. لا يوجد لدى بعض المحررين إلمام بأساليب الطباعة وخطواتها المختلفة مما يؤثر على قدراتهم في التعامل مع المطابع.
٦. أغلب المجلات العلمية لا تحتوي على كشافات مما يصعب معه الوصول إلى المعلومة المطلوبة بيسر وسهولة[١].

كما توصل محمد مرغلاني (١٤٢١هـ) من دراسته للنشر العلمي في جامعة الملك عبدالعزيز إلى نتيجة مضمونها ما يأتي :

١. برغم حرص الجامعة على تطبيق قواعد النشر العلمي وفقا للأصول المتعارف عليها، فإن المفهوم المعياري للكتابة العلمية والنشر العلمي لم يرسخا بعد بالدرجة الكافية بين الباحثين وأعضاء هيئة التدريس .
٢. وجود اختلاف واضح في أسلوب توثيق المصادر والمراجع العلمية في البحوث المنشورة في مجلات الجامعة ، والخلط بين استخدام الهوامش أو الحواشي . وقد يكون ذلك بسبب تفاوت المدارس التي ينتمي إليها الباحثون ، مع أن الأصل يقتضي التزام الباحث باستخدام أسلوب التوثيق العلمي للمجلة التي يكتب لها وفقا لقواعد النشر المنصوص عليها في تلك المجلة[٢].

إن عدم تنظيم الكتابة العلمية في المجلات المتخصصة ينعكس بشكل سلبي على القارىء، لأن القراءة ليست في الواقع سوى الوجه المقابل لعملية الكتابة. وهذا يعني أن تقنين عملية الكتابة والإخراج يسهم في سهولة استرجاع المادة المكتوبة واستيعابها. ذلك أن العمل العلمي يتكون من عناصر ينبغي أن تصب في قوالب معترف بها من قبل المهتمين بظاهرة الاتصال العلمي. و"كلما كان الإطار العام للكتابة العلمية أكثر قبولاً

(١) عبدالعزيز محمد الشريف ومفرح فهيم سليمان. تحرير أصول الدوريات، مرجع سابق، ص ص ٢١٧ – ٢١٨ .
(٢) محمد أمين عبد الصمد مرغلاني. النشر العلمي في جامعة الملك عبدالعزيز : دراسة إحصائية تحليلية ببليومترية. مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، مج ٦ ، ع ١ (المحرم – جمادى الآخرة ١٤٢١هـ)، ص ١٨٢ .

وشيوعا، كانت أكثر جذبا لقراءتها من قبل الباحثين . وثمة دلالتان مهمتان لهذا الإطار العام؛ فهو من ناحية يكشف عن البنيان الأساس للدراسة الذي ترد محتوياته في تسلسل واضح ومنطقي للمستفيدين المحتملين، وهو من ناحية أخرى عرف أو مبدأ عام لابد من اتباعه للاعتراف بالباحثين من قبل أقرانهم في المجال نفسه" [١].

سابعا : تفاوت أساليب توثيق المعلومات المستقاة من الإنترنت

من بين التحديات المعاصرة والاتجاهات الحديثة المرتبطة بالمجلة الإلكترونية، والتي لم تحسم بعد في المجلات العربية على وجه الخصوص، توثيق المعلومات المستمدة من شبكة الإنترنت. فهناك تفاوت واضح بين الباحثين في هذا الصدد. وفي هذا الإطار فقد اقترح أحد المهتمين بهذا الموضوع أن تقوم الدوريات العربية بتحديد أسلوب التوثيق الصحيح للمعلومات المستقاة من الإنترنت ضمن قواعد النشر فيها. ويمكن الاستعانة في هذا الصدد بكتب البحث العلمي الحديثة ، وبعض المواقع على الإنترنت مثل :

www.apstyle.org/elecref

www.cas.uas.edu/english/walker/mla

التي توضح طريقة توثيق المصادر الإلكترونية [٢].

ثامنا : عدم دقة البيانات الواردة عن المجلات

من بين المشكلات الأخرى التي يعانيها من يتصدى لتوثيق المجلات العلمية عدم دقة البيانات الواردة عنها أو عدم اكتمالها، ووجود العديد من أوجه الاختلاف والتضارب في المصادر التي تتحدث عنها. وقد استطاع أحد الباحثين حصر مجموعة نماذج للبيانات الخاطئة في المصادر التي تناولت المجلات السعودية، ومن ذلك على سبيل المثال ما يأتي:

١. اختلاف المصادر في الإشارة إلى صيغة العنوان للمجلة ذاتها .
٢. اختلاف المصادر في تحديد بداية صدور بعض المجلات .
٣. اختلاف المصادر في تحديد تاريخ التوقف لبعض المجلات .
٤. اختلاف المصادر في ذكر جهات الإصدار لبعض المجلات .
٥. اختلاف المصادر في تحديد مكان الصدور لبعض المجلات .

(١) عبد الرحمن فراج. تنظيم الكتابة العلمية، مرجع سابق، ص ٥٦ .

(٢) محمد بن صالح الخليفي. توثيق الاستشهادات المرجعية:دراسة تحليلية لمنهاج النشر في بعض الدوريات . مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، مج ٦، ع ٢ (رجب – ذو الحجة ١٤٢١هـ)، ص ٣٣ .

٦. اختلاف المصادر في تحديد طريقة الصدور لبعض المجلات[١].

وتستدعي الملحوظات السابقة الرجوع إلى المجلات نفسها بغرض التحقق من دقة المعلومات الواردة عنها، وإثبات الصحيح منها. وقد رصد شكري العناني في دراسته عن الضبط الببليوجرافي لمحتويات الدوريات السعودية العديد من الحالات التي تم التوصل إليها نتيجة الدراسة الميدانية ، والرجوع إلى المجلات ذاتها[٢].

بل إنه يحدث في بعض الأحيان أن تتضارب المعلومات المسجلة على الإصدارات المتتالية لأعداد المجلة الواحدة ، مما يوقع المهتمين بعملية التوثيق والضبط الببليوجرافي في حيرة من أمرهم، وهذا مؤشر على غياب السياسة الواضحة التي تحكم قواعد إثبات البيانات الدقيقة على تلك الأعداد. وقد تحدث تغييرات مستمرة في عناوين المجلة الواحدة وعلى فترات الصدور المتقاربة. كما أن عدم الالتزام بالترقيم الموحد وتسلسل الإصدارات وتاريخ الصدور يضع الذين ينهضون بتتبع إصدارات الدورية في حيرة شديدة.

والغريب في الأمر أن هذه المشكلة تحدث حتى مع المجلات العلمية التي تصدر عن الجامعات والجهات الأكاديمية، والتي يفترض فيها أن تكون بعيدة عن تلك الفوضى في ذكر البيانات . ولعل هذا ما دعا جامعة الملك سعود إلى أن تبادر بإسناد مهمة نشر المجلات العلمية التي تصدر عن كلياتها المختلفة إلى قسم النشر العلمي بغرض التقليص من حدة تلك الفجوات، والحفاظ على المستويات المثلى في إصدار تلك المطبوعات الأكاديمية[٣].

تاسعا: تقليص حجم اقتناء المجلات العلمية في المكتبات

علاوة على ما سبقت الإشارة إليه من التحديات التي تواجه المجلات العلمية فهناك عقبة أخرى تتمثل في تقليص حجم اقتناء الدوريات العلمية من قبل المكتبات ومراكز المعلومات. وهذه الإشكالية ليست خاصة ببيئة المملكة بل إنها تكاد تنسحب على بقية دول العالم. ولهذه المشكلة خلفيات وأبعاد معقدة تتمثل في المراحل الآتية:

١. بدأت المجلات العلمية المنشورة بالشكل التقليدي منذ منتصف الأربعينيات من القرن العشرين الميلادي تواجه عدة تحديات لكونها على حد زعم البعض قنوات غير مناسبة لنشر بحوثهم بالسرعة المطلوبة.
٢. مع نهاية الخمسينيات ومطلع الستينيات للقرن العشرين الميلادي

(١) شكري عبدالسلام العناني. الضبط الببليوجرافي، مرجع سابق، ص ص ٦٧ – ٧٣.
(٢) المرجع السابق، ص ٨٠.
(٣) المرجع السابق.

بدأت المجلات العلمية تشكل موضوعا خصبا لمناظرات ساخنة من قبل المعنيين بالاتصال العلمي، وذلك نتيجة لوجود دراسات تؤكدانخفاض مستوى فعالية تكلفة اقتناء المجلات، وترتب على ذلك البحث عن بدائل لترشيد الاقتناء، وفي الوقت نفسه البحث عن قنوات بديلة للمجلات.

٣. حملت فترة السبعينيات الميلادية معها المزيد من الضغوط الاقتصادية على المكتبات، مما دعاها إلى العمل على ترشيد الاقتناء من خلال تقليص عدد الاشتراكات، وتعزيز الاقتناء التعاوني، وتقاسم الموارد.

٤. ترتب على ما سبق انخفاض معدلات التوزيع للمجلات العلمية إلى الحد الذي اضطر معه الناشرون لخفض عدد النسخ المطبوعة، وبالتالي ارتفاع تكلفة النسخة بالنسبة للناشر والمكتبات على حد سواء. مما شكل أزمة حقيقية لكل المتعاملين مع تلك المجلات.

٥. ظهرت على السطح بعض الجهود لمعالجة تلك الأزمة من قبل المعنيين بأمر المجلات العلمية على مختلف الأصعدة، فنشأت في منتصف السبعينيات الميلادية جماعات البحث في المجلات. وفي عام ١٩٧٧م تكونت في بريطانيا جماعة المملكة المتحدة للمجلات العلمية التي تعنى بالبحث في كل ما يتعلق بهذه المجلات، وتضم في عضويتها المحررين والناشرين والموزعين والمكتبيين والباحثين.

٦. وفي عام ١٩٨٦م ظهرت في أمريكا جماعة أمريكا الشمالية للاهتمام بالمجلات الأكاديمية، حيث قامت بالتنسيق مع الجمعيات العلمية والاتحادات المهنية في المجالات المختلفة التي تهتم بالدوريات بالنسبة للإنتاج والنشر والتوزيع والتجميع والاستثمار، وتنظم هذه الجماعة مؤتمرا سنويا لتدارس قضايا الدوريات على إطلاقها.

٧. علاوة على ظهور بعض المجلات الأجنبية التي تعنى أساسا بمعالجة القضايا المتصلة بالدوريات ، ومنها على سبيل المثال Serials Librarian كما ظهرت مراجعة علمية دورية تحمل عنوان Serials Review, Newsletter on Serials Pricing Issues . Advances in Serials Management

٨. شهدت السنوات الأخيرة من الثمانينيات وبداية التسعينيات للقرن الميلادي الماضي ظهور مجموعة من الكتب التي تتناول قضايا الدوريات في سياق التطورات العلمية والتقنية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة [١].

(١) حشمت محمد علي قاسم. الدوريات العلمية، مرجع سابق، ص ص ٥٣ – ٥٥ .

عاشرا: انتهاك حقوق الملكية الفكرية في المجلات الإلكترونية

لاشك أن النشر الإلكتروني للمجلات العلمية في شبكة الإنترنت قد حقق العديد من الفوائد للبيئة الأكاديمية، إلا أن هذه الشبكة تعد سلاحًا ذا حدين ، حيث استخدمها البعض بصورة سلبية ، ومن بينها السرقة والغش والانتحال ، مما ترتب عليه انتهاك الحقوق المادية والأدبية للباحثين، وبروز ظاهرة جديدة يطلق عليها الجرائم المعلوماتية أو القرصنة الإلكترونية، حيث طوع البعض شبكة الإنترنت لأغراضهم السيئة ، مستفيدين من إتاحة المعلومات في فضاء حر، وعدم وجود ضوابط صارمة تكبح جماح الظاهرة[١].

ويبدو أن قوانين حماية حقوق المؤلف في المجلات العلمية المطبوعة قد نالت حقها من العناية والاهتمام ، نتيجة لوضوح الرؤية حيال هذا الأمر ، بيد أن الإشكالية تكمن فيما يتعلق بالمجلات العلمية الإلكترونية، وبخاصة ما هو متاح منها على الشبكة العالمية ، حيث إن الصورة لا تزال غير واضحة ، كما أن القوانين في هذا الصدد يكتنفها الكثير من الغموض نتيجة لتعقد ظاهرة الجرائم المعلوماتية في الوقت الراهن ، وبشكل أكثر تحديدا جريمة الإنترنت Internet crime . ذلك أن أكثر ما يواجه أجهزة العدالة الجنائية من تعقيدات هو كيفية إدراك الأبعاد العلمية والفنية لمواجهة هذه الظاهرة التي تتكون عناصرها من تقنيات وعلوم حديثة لم تألفها تلك الأجهزة ، ولم تتوافر لها التشريعات الشكلية والموضوعية التي تعينها على القيام بواجباتها تجاه المجتمع ، مما زاد المشكلة تعقيدا[٢].

وفي هذا الإطار تشير مسفرة الخثعمي (١٤٣٣هـ) إلى أن جهود الجامعات السعودية في تحميل مجلاتها العلمية على شبكة الإنترنت قد أسهم في إثراء المحتوى الرقمي العربي، وفي تسهيل الوصول إليها، حيث فتحت هذه الشبكة آفاقا واسعة أمام النشر الإلكتروني للمجلات، ودعم الوصول الحر للمعلومات [٣]. ويعد الوصول الحر open access إحدى القنوات أو الأنماط الجديدة للاتصال العلمي الذي يتيح للباحث الوصول إلى المصادر العلمية المتاحة على شبكة الإنترنت وتحميلها وطباعتها

---

(١) كلو ، صباح محمد عبدالكريم . أخلاقيات مجتمع المعلومات في عصر الإنترنت . مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، مج ١٣، ع ١ (المحرم – جمادى الآخرة ١٤٢٨هـ)، ص ٢٨٨ .

(٢) محمد الأمين البشري. التحقيق في جرائم الحاسب الآلي و الإنترنت. المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، مج ١٥، ع ٣٠ (رجب ٤٢١ هـ)، ص ٣١٩.

(٣) الخثعمي، مسفرة بنت دخيل الله. المجلات العلمية للجامعات السعودية على شبكة الإنترنت ودورها في إثراء المحتوى الرقمي العربي: دراسة تقييمية. اعلم، ع ١١ (ذو القعدة ١٤٣٣هـ)، ص ٩١ .

وتوزيعها لأغراض غير تجارية دون أن يترتب على ذلك دفع أي رسوم .

والواقع أن النشر الإلكتروني للمجلات العلمية قد أحدث نقلة لا يستهان بها في نشر المعلومات وتبادلها على أكبر نطاق ممكن ، إلا أنه قد ترتب على ذلك هدر الحقوق الأدبية للمؤلفين ، حيث استخدمت الإنترنت بشكل أو بآخر في خرق حقوق المؤلفين الذين نشرت إبداعاتهم على هذه الشبكة بموافقتهم أو بدون ذلك ، لأن النشر على الإنترنت متاح للجميع، بأشكاله وصوره كافة ، وليست هناك شروط أو ضوابط تحكمه ، مما ساهم في انتهاك واضح لحقوق المؤلفين المادية والأدبية . الأمر الذي يستدعي إعادة النظر في ما هو متاح من قوانين لحماية حقوق المؤلف في البيئة الرقمية ، أو وضع قوانين جادة تعمل على معالجة الوضع القائم .

كما أن لجرائم المعلومات بأنواعها المختلفة خطورتها التي لا تنكر على الأمن الفكري والاقتصاد الوطني ، وقد باتت تهدد أمن المجتمعات وأخلاقها ومكتسباتها، وبخاصة مع التوجه الملموس لدعم النشر الإلكتروني ، وتطبيق الحكومة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية . الأمر الذي يستدعي الحيطة من جهة ، ووضع آلية للتعامل مع هذا النمط من الجرائم من جهة أخرى .

وتعد جريمة سرقة المعلومات من أكثر الجرائم السابقة خطورة ، ويقصد بالسرقة السطو على النتاج العلمي للآخرين ونشرها دون الإشارة إلى المصدر الأصلي، وهذا حق غير مشروع . ويختلف عن النقل والاقتباس الذي يعد حقا مشروعا للجميع . ففي حالة السرقة يقوم مرتكبوها بانتحال مؤلفات الآخرين من أبحاث ومقالات ودراسات ليقدموها على أنها من إنتاجهم . وهذا العمل أشد وطأة من أعمال اللصوصية الأخرى لأن مرتكب السرقة العلمية محسوب عادة على الفئة المتعلمة والمثقفة في المجتمع، وعلى قدر من الوعي ، ويفترض أن يكون قدوة لغيره، وبخاصة أنه قد يتبوأ منصبا قياديا في المستقبل . في حين أن الجرائم الأخرى يرتكبها في العادة أفراد من عامة الناس .

ويبدو أن هذا النمط من الجرائم المعلوماتية في تزايد مستمر ، متحدية الأجهزة الأمنية والقانونية، حيث إن كثيرا من الدول تفتقر لقوانين تعنى بمواجهة جرائم الفضاء المعلوماتي، إضافة إلى قصور التشريعات الحالية على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية. فالقوانين في هذا المجال على مستوى العالم تتسم بالثغرات والهفوات، كما أن الاتفاقيات الدولية في

هذا الصدد غير واضحة. الأمر الذي يتيح للمجرمين المزيد من فرص التلاعب والعبث الذي لا مبرر له. علاوة على ضعف الإجراءات المتخذة بحق المتهمين بالانتحال في البيئة الرقمية digital plagiarism مما يعزز لديهم الجرأة على ارتكاب هذه الجرائم.

والواقع أن السرقة العلمية ليست ظاهرة جديدة، بل إنها موجودة منذ مئات السنين، إلا أن الناس بدأوا يلاحظوها بشكل أكثر في السنوات الأخيرة. ولعل ذلك يعود إلى الاعتقاد السائد لدى عامة الأفراد بأن المادة العلمية المتوافرة على شبكة الإنترنت متاحة للجميع، وبالتالي فهي ليست بحاجة إلى التوثيق العلمي. وهذا يعني أن الاستخدام الواسع للإنترنت حاليا يمنح المستفيدين فرص الوصول إلى بلايين الوثائق من خلال أجهزتهم المحمولة والعادية، بل وحتى من خلال الهواتف المتنقلة، وبخاصة لمن يجيدون مهارات القص واللصق [1].

وحقيقة الأمر أن السرقة العلمية ظاهرة معقدة ، وذلك بسبب صعوبة تعريفها من الناحية العلمية، وبالتالي صعوبة تحديدها وقياسها. وقد تعددت الآراء حول تحديد المقصود بهذه الظاهرة ؛ فهناك من يرى أنها تعني انتحال عمل شخص ما سواء عن طريق العمد أو المصادفة، وسواء كان السلوك شعوريا أو لاشعوريا. وغالبا ما يحدث هذا السلوك بشكل غير متعمد من الأفراد الذين يلجأون إليه لاعتبارات عديدة من بينها ازدحام المعلومات وصعوبة التصرف حيالها بل وصعوبة السيطرة عليها، والكسل، وتجاهل قواعد التوثيق العلمي، أو حتى مجرد الخوف من خوض تجربة البحث العلمي اعتمادا على الجهود الذاتية. إضافة إلى أن بعض الأفراد تنقصهم مهارات التعامل مع أفكار الآخرين، فلا يعرفون كيف يشكرونهم عليها ، ومن ثم يقومون بصياغتها بأسلوبهم الشخصي، وبالشكل الذي يعكس هويتهم العلمية ، ويتيح لهم إقحام شخصيتهم في المادة العلمية المقتبسة .

وتتفاوت اتجاهات السرقات العلمية، ومن أبرزها الانتحال، وهو يعني قيام الفرد بالاستنساخ الكامل لعمل محمي بواسطة قانون حق التأليف أو للجزء الجوهري أو الأساس منه، أو بإجراء أية أنشطة أخرى محدودة على المادة المنتحلة كالتعديل مثلاً. والواقع أن كثيرا من عمليات الاستنساخ للمواد المتاحة على الإنترنت تعد موادا منتحلة لأنها مستلة من أجزاء جوهرية من الأصل، مما يعني بعبارة أخرى أنها سلوكيات غير شرعية. كما أنه يصعب في الغالب تحديد القائم على عملية الانتحال، وقد لا يكتشف إلا عن طريق

(١) . Murray , Will . The Plagiarism Phenomenon . E.Learning age. (October 2006), pp. 22 – 23

الصدفة أو حينما يتم التنبيه عليه من قبل أحد الزملاء. وبرغم وضوح القوانين المتعلقة بمعالجة مثل هذه القضايا، فإن مما يدعو إلى الأسف أن معظم حالات الانتحال لا تواجه بعقاب رادع.

وتبرز مشكلة حقوق التأليف والملكية الفكرية بشكل أكثر وضوحا في حالة المجلات الإلكترونية، حيث جرت العادة في المجلات المطبوعة على أن يتنازل المؤلف عن حقوقه للناشر، في حين أن العائد المادي في حالة المصادر الإلكترونية زهيدا. إضافة إلى أن الإنترنت تكفل سبلاً جديدة لاستنساخ أو انتحال الأعمال التي تحظى بالحماية. بل إن اكتشاف انتحال الأعمال الإلكترونية يمكن أن يكون أكثر صعوبة من اكتشاف انتحال الأعمال الورقية [1].

وإزاء هذا الوضع فينبغي وضع إستراتيجية أمنية شاملة لمكافحة الجرائم المعلوماتية، بحيث تحتوي على منظومة متكاملة للتعامل مع البيئة الرقمية بتعقيداتها المتنوعة، بما في ذلك التوعية بخطورة تلك الجرائم، والحد من وقوعها وتوضيح الآثار السلبية المترتبة عليها، وذلك بالتعاون مع جميع الجهات المعنية والأجهزة الإعلامية، ونشر أخلاقيات الإنترنت. إضافة إلى زيادة العناية بحقوق الملكية الفكرية في العالم العربي كخطوة نحو مواصلة مسيرة الإبداع العلمي. ويمكن أن يتم ذلك من خلال إصدار قوانين جديدة لحماية حقوق التأليف في البيئة الرقمية تواكب مستجدات العصر، وتدريب العاملين في المجال الأمني فنيا وتقنيا على الوسائل المستحدثة لاكتشاف السرقات العلمية.

وقبل أن أختم هذا المحور المتعلق بالقوانين والأنظمة أود الإشارة إلى أن الحاجة إلى وجود نظم تضبط السرقات العلمية أصبحت أمرا ملحا، حيث إنها تسهم في الحد من التجاوزات الموجودة، وتشجع المتضررين على رفع القضايا إلى الجهات المختصة . كما أود الإشارة إلى أنه توجد بعض المواقع على شبكة الإنترنت تتناول حقوق النشر والتأليف في العصر الرقمي. وقد تبين من خلال الاطلاع على نماذج من تلك المواقع أنها تهدف إلى تقديم معلومات عن حقوق التأليف، وترصد التشريعات التي تنظمها، وتسهم في تعزيز الوعي المعلوماتي لدى الفئات المستهدفة .

ويبقى السؤال الذي يطرح نفسه بقوة وهو: ما الحل إزاء ما يحيط بنا من سرقات علمية عبر الإنترنت؟ لعل الحل المثالي يكمن في توظيف أسلوب متكامل لمعالجة القضية كما سبقت الإشارة إلى ذلك، بحيث يتم استخدام أكثر من أداة في هذا الصدد دون الاقتصار على الحل التقني وحده.

(١) قاسم، حشمت . الدوريات الإلكترونية التخصصية، مرجع سابق، ص ص ٢٧٨ – ٢٧٩ .

ذلك أننا أمام قضية تتسم بالتعقيد وتشعب الأطراف المعنية بها ، مما يستدعي توجيه الباحثين إلى الأسلوب العلمي للتعامل مع أفكار الآخرين، وتدريس الطرق العلمية للاقتباس والاستشهاد والنقل ، والتحذير من خطورة الاعتماد على جهود الآخرين دون محاولة الإبداع والابتكار ، وإثراء المعرفة العلمية، وينبغي أيضا تكاتف جميع المعنيين بالظاهرة من الأساتذة والمعلمين والمكتبيين لمعالجتها ، وتأسيس وعي ثقافي يحارب الجرائم المعلوماتية بمختلف اتجاهاتها ، ويؤصل لمبدأ حماية حقوق التأليف .

تحديات أخرى تواجه المجلات العلمية

يمكن أن يضاف إلى ما سبق مشكلات أخرى تواجه المجلات العلمية، وتسبب لها بعض الضغوط والتحديات، ومنها على سبيل المثال ما يأتي:

- القيود المفروضة على طول المقالات، إذ تضع المجلات في العادة بعض القيود على طول المقالات التي تقبل للنشر، وذلك بسبب ارتفاع التكاليف، وزيادة عدد المقالات المقدمة، مما قد يتسبب في حذف بعض المعلومات المهمة والبيانات المساندة أو إيجازها بشكل يضيق على المؤلف في التعبير عن أفكاره [١].
- تقادم المعلومات المنشورة في المجلات، ذلك أن الكثير من المقالات تفقد قيمتها بعد فترة من نشرها، وبخاصة في مجالات العلوم والتقنية. ويقال إن ١٠٪ من المقالات المنشورة في المجلات العلمية المتخصصة تفقد قيمتها ولا يستشهد بها [٢].
- ارتفاع أسعار المجلات العلمية، وذلك بسبب عوامل عديدة من بينها تزايد حجم هذا النوع من الأوعية استجابة لتزايد عدد المقالات المقدمة للنشر، مما يؤدي إلى زيادة تكلفة الطباعة. وتناقص عدد الاشتراكات نتيجة للإغراق في التخصص، وزيادة هامش ربح الناشرين. والقيود التي فرضت على تمويل المكتبات نتيجة للوضع الاقتصادي العام، الأمر الذي تسبب في تدني نسبة الاشتراك في المجلات العلمية المتخصصة [٣].
- عدم استخدام نمط موحد في توثيق الاستشهادات المرجعية، فأحيانا تكون المراجع المستشهد بها ناقصة، أو غير متمشية مع المواصفات

(١) برجس عزام . الدوريات : دراسة في أهمية الصحف والمجلات، مرجع سابق، ص ٦٨ .
(٢) المرجع السابق، ص ٧٠ .
(٣) حشمت محمد علي قاسم . الدوريات العلمية، مرجع سابق، ص ٤٩٩ .

العلمية أو الأنظمة المقننة من قبل الجامعة أو الهيئة أو المجلة المقدم لها البحث.

- يرى أغلب الباحثين أن المجلات العلمية بشكلها التقليدي ليست بالقناة المناسبة في الوقت الراهن لنشر إنتاجهم بالسرعة المناسبة.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام ما توصل إليه شكري العناني (١٤٠٩هـ) من أنه برغم ما تتمتع به المجلات التي تصدر عن الجامعات السعودية عامة بالأصالة، وارتفاع مستوى مادتها، والحرص على تقديم البحوث الجادة، إلا أن البعض منها قد لا يرقى إلى مستوى المجلة المتخصصة بالمفهوم العلمي والأكاديمي، وذلك لما يكتنفها من بعض السلبيات، ومن أبرزها ما يأتي:

١. غياب الأدوات الببليوجرافية التي ترصد بدقة ما يصدر عن الجامعات من مجلات علمية، وتوضح المتوقف والجاري منها، وتقدم بيانات ببليوجرافية متكاملة عنها.
٢. زاد من حجم المشكلة السابقة غياب السياسة العامة التي تحكم إصدار بعض تلك الدوريات، والتغير في عناوينها على فترات متقاربة بشكل ملفت للنظر.
٣. الاضطراب في مواعيد النشر لبعض تلك المجلات بصفة عامة، وتأخر صدور أعدادها في مواعيدها، وربما يعود سبب هذا التأخير إلى الحجم الكبير في المطبوعات الذي يناط بمطابع الجامعات إنجازه من الكتب والمجلات والبحوث والنشرات.
٤. وثمة قضية أخرى تثار على مطبوعات الجامعات بشكل عام، وهو ضيق نطاق توزيع تلك المطبوعات، حيث يعتمد على الإهداء والتبادل مما يؤثر سلبا على درجة الإفادة منها، علما أن جامعة الملك سعود بدأت ببيع مطبوعاتها منذ عام ١٣٩٩هـ، ولحقتها فيما بعد جامعة الإمام [(١)].

والمشكلات السابقة ما هي في الحقيقة إلا نماذج لما استطاع الباحث تلمسه في الأدبيات وملاحظته من خلال معايشته للواقع، ومن حسن التوفيق أن هناك بعض المحاولات التي تبذل هنا وهناك بغرض التقليص من حدة تلك المشكلات، إلا أن أغلب تلك المحاولات قد انصب على جانب الضبط الببليوجرافي للدوريات، ومن أبرز نماذج تلك المحاولات ما يأتي:

(١) ساعاتي، يحيى محمود. النشر في المملكة العربية السعودية: مدخل لدراسة. مكتبة الإدارة، مج ١٣، ع ١ (محرم ١٤٠٦هـ)، ص ٣٢.

١. أصدرت عمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك سعود عام ١٤٠٥هـ الفهرس الموحد للدوريات العربية بجامعات المملكة، حيث ظهر على شكل كتاب يضم ١٣٢٧ عنوانا، واشتمل على بيانات وصفية لكل دورية تتمثل فيعنوانها وأعدادها وتاريخ إصدارها بالتقويم الهجري والميلادي ومكان النشر والناشر ومعدل الصدور ، وبيان ما تقتنيه كل جامعة من تلك الدوريات .

٢. أصدر المركز الوطني للعلوم والتكنولوجيا (مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية حاليا) عام ١٤٠٦هـ القائمة الموحدة للدوريات الأجنبية التي تضم ٨٢٣٢ دورية مما يتوافر في مختلف الجامعات، إضافة إلى المركز المشار إليه، ومستشفى الملك فيصل التخصصي، وبعض الجهات الأخرى[١].

٣. يضاف إلى ما سبق جهود بعض الأفراد في توثيق الدوريات الصادرة في المملكة، ومن ذلك ما قام به عبدالكريم الزيد من إعداد (دليل الصحف والدوريات السعودية) الذي أصدرته مكتبة الملك عبدالعزيز العامة بالرياض عام ١٤١٢هـ بمناسبة إقامة معرض بواكير الصحافة السعودية.

ولعل أهم المبادرات في هذا الصدد ما قامت مكتبة الملك فهد الوطنية (كما سبقت الإشارة إلى ذلك) من بعض الجهود الملموسة بغرض تكشيف الدوريات السعودية وإعداد مستخلصات لها ، كما قامت المكتبة ذاتها بإصدار (دليل الدوريات السعودية) الذي يضم جميع ما صدر في المملكة من دوريات حتى عام ١٤٢١هـ (تم تحديثه فيما بعد)، ويقدم بيانات وصفية عنها، وكذلك أصدرت مكتبة الملك فهد الوطنية (الكشاف الوطني للدوريات السعودية).

كما تبين للباحث من خلال معايشته لواقع المجلات العلمية المحكمة في الجامعات السعودية أن هناك بعض التحديات التي تواجهها، والتي لا تزال بحاجة إلى مزيد من البحث والدراسة، ومن أبرزها:

١. عدم توافر كوادر مدربة للعمل في مطابع الجامعات بسبب شح الوظائف في المطابع والهيئة الفنية والاستشارية.
٢. صعوبة الاتفاق أو الالتقاء على نقاط مشتركة بين المحكمين والباحثين والمجلة.
٣. عدم الرضا عن نتائج التحكيم في بعض الأحيان .
٤. طول الوقت الذي تستغرقه أعمال وإجراءات الطباعة والتوزيع (أحيانا تتأخر الأعداد في المطبعة لأشهر).
٥. عدم وجود المستلزمات الضرورية للمجلة في بعض الأحيان (سكرتير وفاكس وآلة تصوير ... إلخ).

(١) الأطرم ، محمد عبدالله. القوائم الموحدة للدوريات، مرجع سابق، ص ص ١١ - ١٤.

٦. عدم إقبال بعض القراء على المجلات العلمية المحكمة.
٧. قلة الأبحاث القادمة إلى المجلة من داخل الجامعة .
٨. البعد المكاني لإعداد المجلة عن مكان الطباعة، مما قد يتسبب في استغراق وقت طويل لإخراج المجلة في بعض الحالات.

وتؤيد هذه الحقائق ما توصلت إليه بعض الدراسات في المجال، ومنها دراسة شكري العناني (١٤٠٩هـ)، حيث وجد أن من بين الانتقادات التي توجه إلى المجلات العلمية تأخر النشر، ويقصد بذلك "طول الفترة الفاصلة بين تقديم أصول المقالات ونشرها في شكلها النهائي . ويرجع طول هذا الفاصل الذي قد يتجاوز العام في بعض الأحيان إلى عدة عوامل يأتي في مقدمتها سلسلة العمليات التحريرية التي تمر بها المقالات قبل نشرها "[١]، إضافة إلى عدم توافر الحيز الكافي لنشر كل ما يقدم للمجلات من مقالات[٢]. وتتضح هذه المشكلة بشكل أكثر في الجامعات، حيث يناط بمطابعها إصدار مجموعات كبيرة من البحوث والدراسات.

إن المشكلة المتعلقة بطول الوقت الذي تستغرقه عملية الطباعة والإخراج قد تتسبب في بعض الأحيان في بروز ظاهرة التقادم التي تعاني منها بعض المجلات العلمية المحكمة، وبالذات ما كان منها متخصصا في مجالات العلوم والتقنية، حيث تتأثر بعامل الزمن بشكل واضح، مما يجعل المادة العلمية تفقد قيمتها إذا لم تخرج في حينها.

كما أن هناك فئة من الباحثين الذين قد لا يعجبهم مبدأ التحكيم، ويرون أنه يتسبب في تأخر نشر المقالات، وأنه يمثل حجر عثرة أمام تقدم المعرفة. وهذا التصور الخاطىء لا يمثل ظاهرة صحية، حيث إن المجلات التي تحترم نفسها وتحترم جمهورها تدرك أهمية التحكيم، ودوره في غربلة المادة العلمية. إذ يمكن من خلاله المحافظة على المستوى العلمي للمجلة، واستبعاد البحوث التي لا تلتزم بمنهجية التفكير العلمي. ومما يدعو إلى الأسف أن البعض قد يوجه اللوم على المحكمين في حالة رفض بحوثهم أو تأخر نشرها، وربما اتهمهم بعدم الموضوعية .

البدائل والحلول

لعل مما يدعو إلى التفاؤل أنه على الرغم من وجود بعض الصعوبات التي لا تزال تواجه المجلات الجامعية المحكمة إلا أنها لم تتسبب في

(١) العناني ، شكري عبد السلام . الضبط الببليوجرافي، مرجع سابق.
(٢) حشمت محمد علي قاسم . الدوريات العلمية، مرجع سابق، ص ٤٩٩ .

إيقافها، ولم تمنعها من الصدور في الوقت المحدد لها، وهذا ما استطاع الباحث تلمسه من خلال الاستقراء الفاحص للممارسات الحالية في المجال. الأمر الذي يوحي بأن هذا النوع من المجلات العلمية لا يزال يقف على أرض صلبة بسبب ما يتوافر للمؤسسات الجامعية من الإمكانات المادية والتجهيزات، وحرص رؤساء التحرير على مواصلة المسيرة برغم صعوبة الظروف في بعض الأحيان.

ويرى الباحث أنه من المستحسن في هذا المقام التأكيد مرة أخرى على أهمية شبكة الإنترنت في حل بعض المشكلات التي تواجه المجلات الجامعية المتخصصة، وبخاصة محدودية انتشارها، وتأخر المحكمين في الردود، حيث إن هذه الشبكة تعد وسيلة مهمة لتوفير الوقت، وتلافي المشكلات الناجمة عن البريد التقليدي مثل تعرض المواد للتلف أو الضياع أو السرقة، إذ تسهم الإنترنت في سرعة تسلم البحوث المقدمة للنشر، وسرعة التعامل معها من قبل هيئة التحرير، واطلاع أكبر عدد ممكن من الباحثين على محتويات المجلة.

الخاتمة

النتائج والتوصيات

مقدمة

لقد تناولت هذه الدراسة الوضع الراهن للمجلات العلمية المحكمة الصادرة في جامعات المملكة، وذلك بغرض كشف النقاب عن هذا المصدر المعلوماتي المهم، وتوضيح الجوانب الأساسية عنه، خاصة فيما يتعلق بتاريخ صدور أول عدد من تلك المجلات، ووضعها الراهن من حيث استمرارية الصدور أو التوقف، والأهداف التي تسعى تلك المجلات إلى تحقيقها، وأبرز اهتماماتها الموضوعية، واللغة أو اللغات المستخدمة في نشر مقالاتها، ونطاق توزيعها، وشروط النشر، والأسلوب المتبع في التحكيم العلمي، وترشيح أعضاء الهيئة الاستشارية للمجلة، ونحو ذلك من العناصر الأخرى المهمة للقارىء.

وتمثلت الحدود المكانية لهذه الدراسة في جميع المجلات العلمية المتخصصة التي تصدر في مختلف جامعات المملكة المترامية الأطراف، وبالنسبة للحدود الموضوعية فهي تشمل مختلف مجالات المعرفة التي تناولتها المجلات العلمية الصادرة في تلك الجامعات خلال الأعوام الماضية.

ويتسع النطاق الزمني لهذا الجهد العلمي بحيث يتتبع مسيرة المجلات العلمية منذ صدور أول عدد منها حتى الوقت الراهن (وقت إعداد الدراسة الحالية). وفيما يتعلق بالحدود الشكلية، فقد تم استبعاد المواد التي لا ينطبق عليها مفهوم المجلة العلمية مثل التقارير والنشرات والأدلة ونحوها، كما تم أيضا استبعاد المجلات العامة والثقافية التي لا تخاطب جمهرة المتخصصين.

وقد بلغ العدد الإجمالي للمجتمع الكلي في هذه الدراسة (٥٢) مجلة ينطبق عليها المفهوم الأكاديمي للمجلة العلمية المحكمة، واستخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق الأهداف المرسومة سلفا، مع التركيز على منهج التحليل الوثائقي المتمثل في استقراء المعلومات الواردة على صفحة الغلاف لكل مجلة على حدة، وتم تعزيز الأداة الرئيسة لجمع البيانات بأدوات أخرى مساندة، ومن بينها الملاحظة، وتوظيف خبرات الباحث الأكاديمية ومعايشته لوضع المجلات المتخصصة في المملكة، إضافة إلى استقراء قاعدة الدوريات بمكتبة الملك فهد الوطنية، وغيرها من القواعد الأخرى ذات الصلة والاطلاع على المواقع الإلكترونية للمجلات محط الدراسة. ونتج عن الدراسة التطبيقية للموضوع قيد البحث مجموعة من المعطيات الموضحة في السطور اللاحقة.

خلاصة النتائج

يمكن أن نجمل أبرز النتائج التي خرج بها الباحث من دراسته العلمية لظاهرة المجلات العلمية في الجامعات السعودية الآتي :

١. يوجد تفاوت واضح بين المجلات العلمية المحكمة التي تصدر في جامعات المملكة، من حيث الجامعات التي تتولى إصدارها، واتجاهاتها العلمية، وتشتتها في مناطق مختلفة من مدن المملكة ومحافظاتها المترامية الأطراف، مما يوحي باتساع نطاق عالم المجلات المتخصصة السعودية، وتنوعها، ووجود عدد من الجامعات المعنية بهذا النوع من الإصدارات العلمية الجادة .

٢. شهدت السنوات الأخيرة نضوجا في إخراج المجلات المتخصصة وفقا للمفهوم العلمي المتعارف عليه بين الأكاديميين، ولعل طول تجربة الجامعات السعودية مع صناعة النشر العلمي قد أسهمت في تقنين هذه الصناعة .

٣. أغلب المجلات المتخصصة المحكمة تصدر بشكل نصف سنوي ، يلي ذلك من حيث الكثرة ما يصدر بشكل فصلي ، ثم ما يصدر بشكل سنوي .

٤. الغالبية العظمى من المجلات قيد الدراسة تصدر بمدينة الرياض (جامعة الملك سعود)، يلي ذلك ما يصدر منها في جدة (جامعة الملك عبدالعزيز)، ثم القصيم (جامعة القصيم)، ثم مكة المكرمة (جامعة أم القرى) ، ثم جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ويتساوى بعد ذلك عدد ونسبة ما يصدر من مجلات علمية محكمة في كل من : المدينة المنورة ، والأحساء ، وأبها ، والظهران، والمجمعة، وجازان.

٥. لكل مجلة من المجلات العلمية المتخصصة الصادرة في الجامعات السعودية هدف أو أكثر تسعى إلى تحقيقه ، ومهما تباينت تلك الأهداف فهي لا تخرج في مجملها عن : نشر الوعي العلمي المتخصص ، وإتاحة الفرصة للباحثين لنشر بحوثهم ودراساتهم ، وإثراء البحث العلمي وتأصيله في مختلف التخصصات ، وتطوير الممارسات الحالية في المجالات كافة.

٦. غطت الاهتمامات الموضوعية للمجلات المتخصصة جميع التخصصات العلمية (فيما عدا الفلسفة والفنون الجميلة لكونهما من الموضوعات التي لا تدرس في الجامعات السعودية، ولا تجد قبولاً في المجتمع السعودي). وتندرج أغلب تلك المجلات تحت مظلة العلوم الاجتماعية بمفهومها الواسع ، يليها المجلات التي تتمحور حول العلوم التطبيقية ، ثم المجلات التي تعالج الموضوعات الدينية، ويتساوى بعد ذلك العدد والنسبة لكل من المجلات التي تتناول المعارف العامة، والمجلات التي تتناول التاريخ والجغرافيا واللغات

والأدب. في حين أن المجلات التي تتناول العلوم البحتة لم تتجاوز مجلة واحدة فقط.

٧. اللغة العربية هي لغة النشر السائدة في أغلب المجلات العلمية في الجامعات السعودية، يلي ذلك المجلات التي تصدر باللغتين العربية والإنجليزية في آن واحد، ثم ما يصدر منها بلغات أخرى .

٨. أغلب المجلات العلمية المتخصصة التي تصدر في المملكة توزع على نطاق دولي، يلي ذلك ما يوزع منها على نطاق وطني، ثم ما يوزع على نطاق إقليمي، وبعد ذلك ما يوزع على نطاق محلي.

٩. جميع المجلات العلمية في الجامعات السعودية تضع شروطا لنشر البحوث والدراسات على صفحاتها، وتتمثل الخطوط العريضة لسياسة النشر في: الأصالة العلمية والجدة والابتكار، والتوثيق العلمي، وعدم نشر البحث من قبل في مجلة أخرى.

١٠. جميع المجلات العلمية في جامعات المملكة تخضع المقالات المقدمة لها للتحكيم العلمي قبل أن تأخذ طريقها إلى النشر، ويتم ترشيح أسماء المحكمين في الغالب الأعم من خلال لجنة مسؤولة عن هذا الجانب، يلي ذلك من حيث الكثرة الاستعانة بقواعد المعلومات المصممة لهذا الغرض .

١١. كل أو جل المجلات العلمية المتخصصة في الجامعات السعودية تحظى بهيئة استشارية للتحرير، وفي الغالب يتم اختيار أعضاء الهيئة الاستشارية من داخل المملكة، وأحياناً يتم اختيار هؤلاء الأعضاء من داخل المملكة وخارجها.

١٢. يتم في أغلب المجلات العلمية المتخصصة تغيير المستشارين بين وقت وآخر، ويمكن تلخيص أبرز المهام التي تتولاها عادة هيئة التحرير في: رسم السياسة العامة للمجلة ومتابعة تنفيذها، وتطويرها والارتقاء بمستواها العلمي والفني ، والتعريف بالمجلة واستقطاب الباحثين للمشاركة فيها ، واستقبال البحوث ومراجعتها ومعرفة مدى انطباقها مع شروط النشر في المجلة ، وإبلاغ الباحثين بتسلم بحوثهم وإمكانية نشرها في المجلة ، وإرسال البحوث إلى المحكمين واستقبالها منهم .

المقترحات والتوصيات

بناء على ما انتهت إليه هذه الدراسة من نتائج، فإن أهم المقترحات التي يمكن أن تسهم في تحسين المسار الحالي للمجلات العلمية المحكمة في

جامعات المملكة تتمثل في ما يأتي :

١. العمل على زيادة توظيف شبكة الإنترنت والاستغلال الأمثل لها بوصفها وسيلة مهمة للاتصال العلمي في الوقت الراهن ، وذلك من خلال وضع عناوين إلكترونية للمجلات العلمية السعودية ، وتصميم مواقع لها على الإنترنت بغرض زيادة رقعة تسويقها ، وزيادة سرعة التواصل العلمي بين الباحثين والمحكمين . (ومن حسن التوفيق أن بعض الجامعات السعودية بدأت بتفعيل هذا المقترح).

٢. إنشاء قواعد معلومات متكاملة عن الباحثين والمتخصصين بغرض تبادلها بين المسؤولين عن المجلات العلمية ، والإفادة منها في مجال التحكيم العلمي.

٣. ضرورة الاتفاق على قواعد نشر موحدة لجميع المجلات العلمية المتخصصة التي تصدر في المملكة، حيث أثبتت المعطيات أن هناك تفاوتا واضحا في هذا الصدد، وأن عملية وضع الشروط تحكمها الاجتهادات الشخصية في أغلب الأحوال.

٤. زيادة الاهتمام بضبط محتويات المجلات العلمية، وذلك من خلال إصدار أدوات التوثيق (الضبط الببليوجرافي) المتمثلة في الكشافات والمستخلصات والأدلة والفهارس الموحدة وغيرها، التي تعمل على تيسير سبل الانتفاع بمحتويات تلك المجلات ، وتعميم فائدتها ، وجعلها في متناول الباحثين والدارسين . وينبغي أن تتكاتف جهود المؤسسات المعنية بالتعليم العالي في هذا المضمار ، وتعمل على تبني خطة محكمة لتنفيذ المشروعات التوثيقية والببليوجرافية ، حيث إن إصدار مثل تلك الأدوات يخرج عن حدود الإمكانات الفردية، ويحتاج إلى الدعم والتكامل المؤسسي.

٥. تحديد أسلوب التوثيق الصحيح ضمن قواعد النشر في المجلات العلمية المتخصصة الصادرة في المملكة، حيث أثبتت الدراسة أن المجلات محل البحث لم تحسم هذه القضية بعد، ولم تضع ضوابط موحدة للتوثيق العلمي.

٦. العمل على توسيع نطاق توزيع المجلات العلمية السعودية في الداخل والخارج بحيث تصل إلى أكبر عدد ممكن، ويمكن توظيف الإنترنت في هذا المجال، والاتفاق مع بعض الموزعين النشطين خارج المملكة، مما يوسع من دائرة النشر، ويسهم في تعميم الثقافة العلمية المتخصصة.

٧. من بين المآخذ على قوانين حقوق النشر والتأليف التقليدية أنها لا

تغطي الجوانب النظامية المتعلقة بالتعامل مع المعلومات المتاحة على المصادر الإلكترونية. الأمر الذي يؤثر سلبا على حركة النتاج العلمي للمؤلفين والباحثين، ويحد من الاستمرار في العطاء والإبداع العلمي. ويقترح الإسراع في إصدار القوانين التي تحمي حقوق الملكية الفكرية فيما يتعلق بنشر المجلات العلمية في شبكة الإنترنت.

٨. ملكة، وذلك من خلال وضع آلية لتوحيد الجهود والتكامل فيما بينها بما يخدم متطلبات التنمية، ويسهم في حل مشكلات المجتمع وتلبية احتياجاته.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

- الأطرم ، محمد عبدالله . القوائم الموحدة للدوريات في المملكة العربية السعودية . مكتبة الإدارة، مج ١٣ ، ع ١ (محرم ١٤٠٦هـ)، ص ص ٧ – ١٦.
- أوبينهم، تشارلز. حقوق المؤلفين والنشر الإلكتروني في بيئة الإنترنت: فرص البقاء واحتمالات الاندثار . ترجمة محمد إبراهيم محمد. مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، مج ١١ ، ع ٢ (رجب – ذو الحجة ١٤٢٦هـ)، ص ص ٢٠٨ – ٢٣٤ .
- البشري، محمد الأمين. التحقيق في جرائم الحاسب الآلي والإنترنت. المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، مج ١٥، ع ٣٠ (رجب ١٤٢١هـ)، ص ص ٣١٧ – ٣٧٩.
- بكري، سعد علي الحاج، وأحمد، أبوبكر سلطان. مجلات علمية محكمة عبر الإنترنت: الإيجابيات والمعوقات. الفيصل،ع ٢٩٥ (المحرم ١٤٢٢هـ)، ص ص ٧٣ – ٨٠.
- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – عمادة البحث العلمي. مجلات الجامعة: مجلات علمية فصلية محكمة متخصصة تصدر عن عمادة البحث العلمي. الرياض: مطابع الجامعة، د.ت.
- حسن، سهير إبراهيم. النشر الإلكتروني والدوريات العلمية. مجلة المكتبات والمعلومات العربية، س ٢ ، ع ٣ (يوليو ٢٠٠٠م)، ص ص ١٧٠ – ١٨٦ .
- الحلوجي، عبدالستار . مدخل لدراسة المراجع . القاهرة : المؤلف، ١٣٩٤هـ .
- حمادة، سمير نجم. المعايير المقترحة لتقويم الدوريات العلمية في العالم العربي. مجلة المكتبات والمعلومات العربية، س ١٢، ع ٢ (أبريل ١٩٩٢م)، ص ص ٥٤ – ٧٤ .
- الخثعمي، مسفرة بنت دخيل الله. المجلات العلمية للجامعات السعودية على شبكة الإنترنت ودورها في إثراء المحتوى الرقمي العربي: دراسة تقييمية. اعلم، ع ١١ (ذو القعدة ١٤٣٣هـ)، ص ص ٩١ – ١١٩ .
- الخليفي، محمد بن صالح . توثيق الاستشهادات المرجعية : دراسة تحليلية لمنهاج النشر في بعض الدوريات . مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية. مج ٦، ع ٢ (رجب – ذو الحجة ١٤٢١هـ)، ص ص ١١٦ – ١٣٥.
- دياب، حامد الشافعي. الدوريات. مجلة المكتبات والمعلومات العربية. س ٣، ع ٤ (أكتوبر ١٩٨٣م)، ص ص ١٢٩ – ١٤٢.

- ساعاتي، يحيى محمود. النشر في المملكة العربية السعودية: مدخل لدراسة. مكتبة الإدارة، مج ١٣ ، ع ١ (محرم ١٤٠٦هـ)، ص ص ١٧ – ٥٨ .
- السالم، سالم محمد . واقع البحث العلمي في الجامعات . الرياض جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ١٤١٧هـ .
- السالم، سالم محمد . دور المجلات العلمية في تعزيز التواصل العلمي. اعلم، ع ع ٤ – ٥ (٢٠٠٩م)، ص ص ١٩٩ – ٢٢٢ .
- السالم، سالم محمد. المكتبات في عهد الملك عبدالعزيز. الرياض: الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة، ١٤١٩هـ .
- السالم، سالم محمد . المجلات العلمية المحكمة في المملكة العربية السعودية : دراسة تقويمية للوضع الراهن . الرياض : دارة الملك عبدالعزيز، ١٤٢٥هـ .
- السريحي، حسن عواد، والسريحي، منى داخل. النشر الإلكتروني: دراسة نظرية لبعض قضايا الدوريات الإلكترونية في المكتبات الجامعية. دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات، مج ٦، ع ٢ (مايو ٢٠٠١م)، ص ص ٢٢ –٨١.
- السناني، أحمد بن حمد بن مسعود. استخدام أعضاء هيئة التدريس بكلية الهندسة في جامعة السلطان قابوس لدوريات الوصول الحر والأرشيفات المفتوحة المتاحة من خلال شبكة الإنترنت. أعمال المؤتمر العشرين للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات. المجلد الأول. الرياض: مكتبة الملك عبدالعزيز العامة، ١٤٣٠هـ، ص ص ٦٥٦ – ٦٨٠ .
- أبو السعد، موريس. الكتاب تحريره ونشره. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤١٦هـ.
- أبو السعد ، موريس . الندوة السعودية الأولى للنشر العلمي . عالم المعلومات والمكتبات والنشر . مج ٣ ، ع ١ (يوليو ٢٠٠١م)، ص ص ٢٨٥ – ٢٨٨.
- شاهين، شريف كامل . تأثير النشر الإلكتروني على دوريات علم الاجتماع بالمكتبة المركزية بجامعة الملك عبدالعزيز : دراسة للاستخدام والمستخدمين . دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات، مج ٥ ، ع ١ (يناير ٢٠٠٠)، ص ص ٩ – ٦٥.
- الشريف، عبدالعزيز محمد، وسليمان، مفرح فهيم . تحرير أصول الدوريات العلمية السعودية ونشرها على ضوء المواصفات القياسية العالمية . مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، مج ٨ ، ع ١ (المحرم – جمادى الآخرة ١٤٢٣هـ)، ص ص ١٨٩ – ٢٢٠ .

- الشويش، علي بن شويش. الدوريات العربية الإلكترونية: دراسة استطلاعية. دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات، ع ١٣ (٢٠٠٨م)، ص ص ١٠ – ٤٢ .
- صادق ، أمينة مصطفى . الدوريات الإلكترونية وأثرها على جهود خدمات المعلومات في المكتبة . مجلة المكتبات والمعلومات العربية، س ٢٠ ، ع ٢ (إبريل ٢٠٠٠م)، ص ص ٥ – ٢٦ .
- الصمادي ، نسيم . الاتجاهات العددية والنوعية للدوريات السعودية لهاشم عبده هاشم: عرض وتحليل. عالم الكتب، مج ٢ ، ع ٣ (المحرم ١٤٠٢هـ)، ص ص ٥١٨ – ٥٢١ .
- عباس ، هشام بن عبدالله . المجلات الأكاديمية في المملكة العربية السعودية. عالم الكتب، مج ١١ ، ع ٣ (محرم ١٤١١هـ)، ص ص ٣٣١ – ٣٤٠.
- عبدالله ، نوال محمد . مقتنيات الدوريات في المكتبات المتخصصة المشكلات والتطوير . مجلة المكتبات والمعلومات العربية، س ١٩ ، ع ٢ (أبريل ١٩٩٩م)، ص ص ١١٨ – ١٣٤ .
- العبود ، فهد بن ناصر . حماية حقوق التأليف على الإنترنت . دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات . مج ١٠ ، ع ٣ (سبتمبر ٢٠٠٥م)، ص ص ٧ – ٣٥ .
- عزام، برجس. الدوريات: دراسة في أهمية الصحف والمجلات وأنواعها وكيفية استرجاع معلوماتها . دمشق : طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، ١٩٩٠م .
- العناني، شكري عبدالسلام. الضبط الببليوجرافي لمحتويات الدوريات السعودية . الرياض : معهد الإدارة العامة ، ١٤٠٩هـ .
- فراج، عبدالرحمن . تنظيم الكتابة العلمية في الدوريات المتخصصة. أحوال المعرفة، س ٦ ، ع ٢٣ (شوال ١٤٢٢هـ)، ص ص ٥٥ – ٥٨ .
- قاسم ، حشمت محمد علي . الاتصال العلمي في البيئة الإلكترونية. مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، مج ٨ ، ع ١ (المحرم – جمادى الآخرة ١٤٢٣هـ)، ص ص ١٥٥ – ١٨٢ .
- قاسم ، حشمت محمد علي . الدوريات العلمية : الارتقاء بمقتنيات المكتبات بتحليل اتجاهات النشر لطوني ستانكوس . عالم الكتب، مج ١٧، ع ١ (رجب – شعبان ١٤١٦هـ)، ص ص ٥٣ – ٦٠ .
- قاسم ، حشمت محمد علي . الدوريات العلمية والتقنية للمبرت . عالم الكتب، مج ٧ ، ع ٤ (ربيع الآخر ١٤٠٧هـ)، ص ص ٤٩٧ – ٥٠٥ .

- القاسم ، محمد بن عبدالله، والزهراني ، رشيد بن مسفر. تشريعات تقنية المعلومات في المملكة العربية السعودية : الواقع والطموح والمعوقات، مجلة البحوث الأمنية، مج ١٣ ، ع ٢٧ (ربيع الآخر ١٤٢٥هـ)، ص ص ١٩٠ – ٢٢٣.
- القاسم ، محمد بن عبدالله، والزهراني، رشيد بن مسفر . نموذج مقترح للتعامل مع جرائم المعلوماتية بالمملكة العربية السعودية . مجلة البحوث الأمنية، مج ١٥ ، ع ٣٣ (ربيع الآخر ١٤٢٧هـ)، ص ص ٢٠٧ – ٢٢٨ .
- كلو ، صباح محمد عبدالكريم . أخلاقيات مجتمع المعلومات في عصر الإنترنت . مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، مج ١٣ ، ع ١ (المحرم – جمادى الآخرة ١٤٢٨هـ)، ص ص ٢٨٦ – ٣٠٥ .
- مرغلاني ، محمد أمين عبدالصمد . النشر العلمي في جامعة الملك عبدالعزيز: دراسة إحصائية تحليلية ببليومترية . مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، مج ٦ ، ع ١ (المحرم – جمادى الآخرة ١٤٢١هـ)، ص ص ١٠٨ – ١٩٦ .
- المقدم ، سناء عبدالمنعم . الدوريات العلمية الأجنبية التي تقتنيها مكتبات جامعة أسيوط : دراسة عددية ونوعية . عالم المعلومات والمكتبات والنشر، مج ٢ ، ع ٢ (يناير ٢٠٠١م)، ص ص ١٢٧ – ١٤٧ .
- مكتبة الملك فهد الوطنية – إدارة التسجيل والترقيمات الدولية . دليل الدوريات السعودية . ط ٢ . الرياض : المكتبة ، ١٤٢١هـ .
- هاشم ، هاشم عبده . الاتجاهات العددية والنوعيةللدوريات السعودية. جدة : تهامة ، ١٤٠١هـ .
- ياغي ، محمد عبدالفتاح . واقع الدوريات العربية المتخصصة في العلوم الإدارية . الرياض : جامعة الملك سعود – كلية العلوم الإدارية – مركز البحوث ، ١٩٧٧م .

- Crawford, Walt. Electronic Access to Scientific Articles: Another Perspective, Econtent. Vol. 25, No. 5 (May2002), pp. 42-43.
- The Functions of a Scientific Journal, American Journal of Physics. Vol. 67, No. 1 (January1999), pp. 16-17.

- Harms, Dan. Plagiarism, Publishing, and the Academy. Journal of Scholarly Publishing, Vol. 38, Issue 1 (October 2006), pp. 1-13.

- Hogan, Tom. Drexel University Moves Aggressively from Print to Electronic Access for Journals. Computers in Libraries, Vol.21 , No. 5 (2001), pp. 22-26.

- Howard, Rebecca Moore & Laura J. Devies. Plagiarism in the Internet Age. Educational Leadership, Vol. 66, 6 (March 2009), pp. 64-67.

- Kaminer, Noam. Internet Use and Scholars' Productivity. University of California, Berkely, 1997.

- Lund, Amye. Should a Scientific Journal be Completely Independent of the Organization That Publishes It? Journal of the American Dental Association, Vol. 130, No. 5 (May1999), p. 630.

- Morton, Leslie, & Shane Godbolt, (eds.). Information Sources in the Medical Sciences, 4th. ed. London: Bowker, 1992.

- Murray, Will. The Plagiarism Phenomenon. E.learning Age (October 2006), pp. 22-24.

- Osborn, Charles B. The Place of the Journal in the Scholarly Communicaions Systems. Library Resources & Technical Services, Vol. 28, No. 4 (October-December 1984), pp. 315 -324.

- Pass, Elizabeth Ruth. Electronic Academic Journals: An Analysis of the Striated and Smooth Spaces of Electronic Journal Forms. Ph. D. Texas Tech University, 1998.

- Ren, Shengli, & Ping, Liang. The Challenge for Chinese Scientific Journals. Science, Vol. 286, No. 5445 (November 1999), p. 1683.

- Schaffner, Anne. The Future of Scientifc Journals: Lessons from the Past. Information Technology and Libraries, Vol. 13, No. 4 (Dec1994), 239.

- Smith, Richard. The End of Scientific Journals. British Medical Journal, Vol. 304, No. 6830 (1992), pp. 792-793.

- Technology & Libraries, Vol. 13, No. 4 (December 1994), pp. 239-249.

- Tenopir, Carol, & Donald W. King. Trends in Scientific Scholarly Journal Publishing in the United States. Journal of Scholarly Publishing, Vol. 28, No. 3 (April 1997), pp. 135-171.

- White, Martin. Electronic Access to Scientific Journals: Problems, Problems. Econtent. Vol. 24, No. 10 (December 2001), pp. 66-68.

الملاحق

ملحق رقم (١)

قائمة ببليوجرافية ترصد مسيرة المجلات العلمية في الجامعات السعودية

بحوث ودراسات في العلوم الاجتماعية

أصدرت هذه المجلة كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام بالرياض ، وقد صدر العدد الأول منها في عام ١٤٠٦هـ ، وكانت تصدر بشكل سنوي ، ثم توقفت عن الصدور .

حولية البحوث والدراسات التربوية

يتولى مركز البحوث والدراسات التربوية بكلية المعلمين في بيشة إصدار هذه المجلة العلمية المتخصصة ، وصدر العدد الأول منها عام ١٤٢١ / ١٤٢٢هـ وهي تصدر بشكل سنوي كما يوحي بذلك العنوان ، ولا تزال مستمرة في الصدور .

حولية كلية المعلمين في أبها

تصدر هذه المجلة العلمية المحكمة عن طريق مركز البحوث والدراسات التربوية بكلية المعلمين في أبها ، وقد صدر العدد الأول منها في عام ١٤٢١هـ، ولا تزال مستمرة في الصدور بشكل سنوي .

حولية كلية المعلمين في جازان

تتولى كلية المعلمين في جازان إصدار هذه المجلة المتخصصة ، حيث صدر العدد الأول منها في عام ١٤٢١هـ ، ولا تزال مستمرة في الصدور بشكل سنوي .

حولية المكتبات والمعلومات

صدرت هذه المجلة العلمية المتخصصة عن طريق قسم المكتبات والمعلومات بكلية العلوم الاجتماعية (حاليا قسم دراسات المعلومات بكلية علوم الحاسب والمعلومات) بجامعة الإمام بالرياض، حيث صدر العدد الأول منها خلال العام الجامعي ١٤٠٥ / ١٤٠٦هـ ، وكان مخططا لها أن تصدر بشكل سنوي ، إلا أنها سرعان ما توقفت عن الصدور .

مجلة الاقتصاد والإدارة

أصدر هذه المجلة الأكاديمية مركز البحوث والتنمية بكلية الاقتصاد والإدارة في جامعة الملك عبدالعزيز بجدة ، وصدر العدد الأول منها في عام ١٣٩٥هـ بشكل نصف سنوي ، ومن ثم توقفت عن الصدور .

مجلة البحوث التربوية (الباحة)

يتولى مركز البحوث التربوية بكلية المعلمين في الباحة إصدار هذه المجلة ، وصدر العدد الأول منها في عام ١٤٢١هـ ، ولا تزال مستمرة في الصدور بشكل سنوي .

مجلة البحوث التربوية (حائل)

تصدر هذه المجلة العلمية المحكمة عن طريق مركز البحوث التربوية بكلية المعلمين بحائل ، وصدر العدد الأول منها في عام ١٤٢٢هـ ، ولا تزال مستمرة في الصدور بشكل نصف سنوي .

مجلة البحوث والدراسات التربوية (الأحساء)

يتولى مركز البحوث والدراسات التربوية في كلية المعلمين بالأحساء إصدار هذه المجلة ، وقد صدر العدد الأول منها خلال العام الدراسي ١٤٢٦ / ١٤٢٧هـ ، ولا تزال مستمرة في الصدور بشكل سنوي .

مجلة البحوث والدراسات التربوية (بيشة)

يصدر هذه المجلة مركز البحوث والدراسات التربوية بكلية المعلمين في بيشة، وصدر العدد الأول منها في عام ١٤٢١هـ ، ولا تزال مستمرة في الصدور بشكل سنوي .

مجلة البحوث والدراسات في الآداب والعلوم والتربية

يتولى مركز البحوث التربوية بكلية المعلمين في محافظة جدة إصدار هذه المجلة العلمية المحكّمة ، وقد صدر العدد الأول منها في عام ١٤٢٥هـ، وهي تصدر بشكل نصف سنوي (كل ستة أشهر) ، ولا تزال مستمرة في الصدور .

مجلة الجامعة الإسلامية

تشرف الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة على إصدار هذه المجلة ، وقد صدر العدد الأول منها في عام ١٣٨٨هـ . ولا تزال المجلة مستمرة في الصدور بشكل فصلي (كل ثلاثة أشهر) .

مجلة جامعة أم القرى للبحوث العلمية المحكمة

يتم إصدار هذه المجلة عن طريق وكالة الدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، وقد صدر العدد الأول منها في عام ١٤٠٩هـ، وتتمحور الاهتمامات الموضوعية لمجلة جامعة أم القرى في جميع الموضوعات ذات الصلة بالمواد التي تدرس في الجامعة. وهي تنشر باللغة العربية، ويتم توزيعها على نطاق وطني وإقليمي.

مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها

تصدر هذه المجلة بمسماها الحالي بعد أن كانت جزءاً من مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية في مجلداتها (١ – ٢٠) خلال الفترة (١٤١٩ – ١٤٢٨هـ). وهي دورية علمية محكمة نصف سنوية صدر العدد الأول منها في محرم ١٤٣٠هـ.

مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية

تصدر هذه المجلة بمسماها الحالي بعد أن كانت جزءا من مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والاجتماعية والإنسانية في مجلداتها (١ – ٢٠) خلال الفترة (١٤١٩ – ١٤٢٨هـ). وهي دورية علمية محكمة نصف سنوية تهدف إلى نشر الأبحاث العلمية الأصيلة في مجالات العلوم الاجتماعية وفروعها المختلفة (علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية والأنثروبولوجيا الاجتماعية والجغرافيا وعلوم المكتبات والمعلومات والإعلام والدراسات التاريخية والاقتصادية والسياسية ذات الصبغة الاجتماعية في أطرها النظرية والتطبيقية).

مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والنفسية

دورية علمية محكمة نصف سنوية، تصدر عن طريق وكالة الدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، وتهدف إلى نشر الأبحاث الأصيلة في المجالات التربوية والنفسية، ومراجعات الكتب التخصصية، وتقارير الأبحاث الممولة، وتوصيات المؤتمرات والمنتديات والأنشطة العلمية، وملخصات الرسائل الجامعية المجازة من الجامعة أو من خارجها باللغتين العربية والإنجليزية، والتي لم يسبق نشرها أو تقديمها للنشر لدى جهات أخرى بعد مراجعتها من قبل هيئة التحرير وتحكيمها من قبل المختصين.

مجلة جامعة أم القرى للعلوم التطبيقية

مجلة دورية علمية محكمة صدر العدد الأول منها في محرم ١٤٣٠هـ عن جامعة أم القرى بواقع عددين في السنة ، وتهدف إلى نشر الأبحاث الأصيلة والمراجعات العلمية للأبحاث والتقارير العلمية باللغة العربية أو الإنجليزية التي لم يسبق نشرها أو تقديمها للنشر لدى جهات أخرى، وذلك بعد مراجعتها من قبل هيئة التحرير وتحكيمها من قبل المختصين. ولغة النشر في المجلة هي العربية أو الإنجليزية.

مجلة جامعة أم القرى للعلوم والطب والهندسة

صدر العدد الأول من هذه المجلة في عام ١٤٠٩هـ . وتتركز الاهتمامات الموضوعية للمجلة في البحوث في مجال العلوم، والبحوث في مجال الطب، والبحوث في مجال الهندسة. كانت تنشر باللغتين العربية والإنجليزية معا. وتوزع هذه المجلة على نطاق عالمي. وفي عام ١٤٢٩هـ صدر قرار معالي مدير جامعة أم القرى بتعديل مسمى المجلة إلى مجلة جامعة أم القرى الطبية

مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية

تعنى هذه المجلة بنشر البحوث والدراسات العلمية الأصيلة في مجال علوم الشريعة والدراسات الإسلامية، كما ترحب المجلة ذاتها بترجمات البحوث العلمية الجادة، ودراسة وتحقيق مخطوطات التراث الإسلامي، ومراجعات وعروض الكتب، وتقارير المؤتمرات والمنتديات والنشاطات العلمية الأخرى، وملخصات الرسائل الجامعية المتميزة.

مجلة جامعة أم القرى الطبية

يتركز اهتمام هذه المجلة بنشر البحوث النظرية والدراسات العلمية الطبية التي تعمل على تطوير الوعي فيما يتعلق بالوضع الصحي، ويتم توزيعها على نطاق إقليمي وعالمي. ومن أبرز الشروط التي تعنى بها مجلة أم القرى الطبية أن يكون البحث المقدم للنشر متسما بالجدة والابتكار، وألا يكون مجرد تكرار لما سبق نشره من بحوث ودراسات في مجال الطب.

مجلة جامعة أم القرى للهندسة والعماره

تهدف هذه المجلة إلى نشر الأبحاث الأصلية والمراجعات العلمية والتقارير العلمية التي لم يسبق نشرها جزئيا أو كليا، ولم تقدم للنشر

لجهة أخرى. وتخضع الأعمال المقدمة لمراجعة هيئة التحرير وتحكيم متخصصين، وتحرص مجلة جامعة أم القرى للهندسة والعمارة على التنوع في التحكيم من خلال الاستعانة بمحكمين من جنسيات ومؤسسات علمية مختلفة.

مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

تولت عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام بالرياض إصدار هذه المجلة، حيث صدر العدد الأول في عام ١٤٠٩هـ . وكانت تصدر بشكل فصلي (كل ثلاثة أشهر)، ثم توقفت عن الصدور في شهر شوال عام ١٤٢٧هـ حينما رأت الجامعة أن الوقت قد حان لإصدار مجلتها في اتجاهين يمثلان العلوم الشرعية والعربية ، والعلوم الإنسانية والاجتماعية . ثم حدث أن انفصلت هذه المجلات عن بعضها نتيجة للتطورات التي تشهدها الجامعة ، ونتيجة للنمو والتوسع في تخصصاتها العلمية، فأصبحت الجامعة تصدر أربع مجلات موضحة أدناه (زاد العدد فيما بعد إلى خمس مجلات).

مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية : العلوم الشرعية

تتولى عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض إصدار هذه المجلة المحكمة، وهي مجلة علمية فصلية متخصصة صدرت في شوال ١٤٢٩هـ . وتعنى بنشر البحوث والدراسات الأصيلة والرصينة التي تتوافر فيها مقومات البحث العلمي من حيث أصالة الفكر وجدته، ووضوح المنهجية وسلامتها، ودقة التوثيق والإحالات المتعلقة بمجالات العلوم الشرعية من عقيدة وحديث وفقه وأصول فقه ودعوة وثقافة إسلامية ونحو ذلك من الموضوعات التي تندرج تحت مظلة العلوم الشرعية بمفهومها العلمي الواسع.

مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية : العلوم العربية

كانت هذه المجلة تصدر ضمن مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: العلوم الشرعية والعربية، ثم انفصلت عنها منذ العدد التاسع شوال ١٤٢٩هـ، فأصبحت تصدر تحت مسماها الحالي (العلوم العربية)، وهي مجلة علمية فصلية محكمة تتولى إصدارها عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية : العلوم الإنسانية والاجتماعية

مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر البحوث النظرية والدراسات الميدانية المتعلقة بمجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية المختلفة مثل التاريخ والجغرافيا والخدمة الاجتماعية وعلم الاجتماع وعلم النفس وغيرها من التخصصات الأخرى.

مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية : العلوم التطبيقية

مجلة عالمية محكمة تعنى بنشر البحوث والدراسات العلمية الجادة في مجالات العلوم التطبيقية والتقنية مثل الطب الإكلينيكي والعلوم الطبية الأساسية، والهندسة، والرياضيات، والإحصاء، والكيمياء، وعلوم الحاسب. وتتولى عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض إصدار هذه المجلة المحكمة، وقد صدر العدد الأول منها في شوال ١٤٢٩هـ ، وهي تصدر في البداية بشكل نصف سنوي.

مجلة جامعة طيبة للعلوم

تصدر هذه المجلة جامعة طيبة بالمدينة المنورة ، وقد صدر العدد الأول منها في عام ١٤٢٧هـ ، وهي تصدر بشكل نصف سنوي ، ولا تزال مستمرة في الصدور .

مجلة جامعة طيبة للعلوم التربوية

تصدرها جامعة طيبة بالمدينة المنورة ، صدر العدد الأول منها في عام ١٤٢٧هـ، وهي تصدر بشكل نصف سنوي ، ولا تزال مستمرة في الصدور .

مجلة جامعة الملك خالد : للعلوم الشرعية والعربية والإنسانية

تتولى جامعة الملك خالد بأبها إصدار هذه المجلة ، حيث صدر العدد الأول في عام ١٤٢٤هـ ، ولا تزال المجلة مستمرة في الصدور بشكل منتظم (نصف سنوية).

مجلة جامعة الملك خالد : للعلوم الطبيعية والطبية والتقنية

تصدر هذه المجلة عن طريق جامعة الملك خالد ، وصدر العدد الأول منها في عام ١٤٢٥هـ ، ولا تزال المجلة مستمرة في الصدور بشكل منتظم (نصف سنوية).

مجلة جامعة الملك سعود : الآداب

تتولى عمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك سعود بالرياض إصدار هذه المجلة العلمية المحكمة ، وصدر العدد الأول منها في عام ١٣٩٠هـ ، ولا تزال المجلة مستمرة في الصدور بشكل منتظم (فترة الصدور كل ستة أشهر).

مجلة جامعة الملك سعود : الأنظمة والعلوم السياسية

دورية علمية محكمة تصدر مرتين في العام، تنشرها إدارة النشر العلمي والمطابع بجامعة الملك سعود ، وتهدف إلى إتاحة الفرصة للباحثين لنشر إنتاجهم العلمي، خاصة المواد التي تخدم مجال الأنظمة والعلوم السياسية، وتضيف جديدا للمعرفة، والمقالات الاستعراضية، والبحوث المختصرة، ونقد الكتب، وكذلك النتائج الأولية، والخطابات الموجهة إلى المحرر، والملاحظات والردود.

مجلة جامعة الملك سعود : الحقوق والعلوم السياسية

دورية علمية محكمة تصدر مرتين في العام، تنشرها إدارة النشر العلمي والمطابع بجامعة الملك سعود ، وتهدف إلى إتاحة الفرصة للباحثين لنشر إنتاجهم العلمي، خاصة المواد التي تخدم قطاع الحقوق والعلوم السياسية، وتضيف جديداً للمعرفة، والمقالات الاستعراضية، والبحوث المختصرة، ونقد الكتب.

مجلة جامعة الملك سعود : السياحة والآثار

دورية علمية محكمة تصدر مرتين في العام، تنشرها إدارة النشر العلمي والمطابع بجامعة الملك سعود ، وتهدف إلى إتاحة الفرصة للباحثين لنشر إنتاجهم العلمي، خاصة المواد التي تخدم مجال السياحة والآثار، وتضيف جديدا للمعرفة، والمقالات الاستعراضية، والبحوث المختصرة، ونقد الكتب، وكذلك النتائج الأولية، والخطابات الموجهة إلى المحرر، والملاحظات والردود.

مجلة جامعة الملك سعود : العلوم

صدر العدد الأول من مجلة جامعة الملك سعود (العلوم) في عام ١٤٠٩هـ، ولا تزال مستمرة في الصدور بشكل منتظم (فترة الصدور : كل ستة أشهر). وتنشر هذه المجلة المحتوى العلمي باللغتين العربية والإنجليزية معا،

ويتم توزيع المجلة على نطاق محلي ووطني وعالمي. وبالنسبة للتحكيم العلمي، فيتم ترشيح أسماء المحكمين من خلال قاعدة معلومات مصممة لهذا الغرض. ويقتصر اختيار أعضاء الهيئة الاستشارية على داخل المملكة، كما يتم تغيير المستشارين بين فترة وأخرى.

مجلة جامعة الملك سعود : العلوم الإدارية

صدر العدد الأول من هذه المجلة في عام ١٣٨٩هـ ، ولا تزال مستمرة في الصدور بشكل منتظم (كل ستة أشهر). وتنشر المجلة باللغتين العربية والإنجليزية معا، ويتم توزيعها على نطاق وطني وإقليمي.

مجلة جامعة الملك سعود : العلوم التربوية والدراسات الإسلامية

صدر العدد الأول من هذه المجلة في عام ١٤٠٩هـ ، ولا تزال مستمرة في الصدور بشكل منتظم (نصف سنوية)، ولغة النشر فيها هي اللغة العربية، ويتم توزيعها على نطاق وطني وإقليمي.

مجلة جامعة الملك سعود : علوم الحاسب والمعلومات

صدر العدد الأول من هذه المجلة في عام ١٤١٤هـ ، ولا تزال مستمرة في الصدور بشكل منتظم (نصف سنوية). وتنشر مجلة جامعة الملك سعود (علوم الحاسب والمعلومات) باللغتين العربية والإنجليزية، يتم توزيعها المجلة على نطاق وطني وإقليمي.

مجلة جامعة الملك سعود: علوم طب الأسنان

دورية علمية محكمة تصدر مرتين في العامن صدر العدد الأول منها في محرم ١٤٣١هـ، تنشرها إدارة النشر العلمي والمطابع بجامعة الملك سعود، وتهدف إلى إتاحة الفرصة للباحثين لنشر إنتاجهم العلمي، خاصة المواد التي تخدم علوم طب الأسنان، وتضيف جديدا للمعرفة.

مجلة جامعة الملك سعود : العلوم الهندسية

صدر العدد الأول من هذه المجلة في عام ١٣٩٥هـ ، ولا تزال تصدر بشكل منتظم (كل ستة أشهر). وتتمثل الاهتمامات الموضوعية فتتمثل في كافة المجالات الهندسية المدنية والكهربائية والميكانيكية والكيميائية والنفطية والصناعية.

مجلة جامعة الملك سعود : العمارة والتخطيط

صدر العدد الأول من هذه المجلة في عام ١٤٠٩هـ ، ولا تزال مستمرة في الصدور بشكل منتظم (فترة الصدور سنوية). وتتركز الاهتمامات الموضوعية لمجلة جامعة الملك سعود (العمارة والتخطيط) في مختلف مجالات التخطيط والتصميم العمراني، ومجالات العمارة وعلوم البناء، ومجالات التصميم والتنسيق البيئي والتصميم الداخلي. وتنشر المجلة باللغتين العربية والإنجليزية معاً، ويتم توزيعها على نطاق وطني.

مجلة جامعة الملك سعود : اللغات والترجمة

صدر العدد الأول من هذه المجلة في عام ١٤١٨هـ ، ولا تزال مستمرة في الصدور بشكل منتظم (كل ستة أشهر). وتتمثل الاهتمامات الموضوعية لمجلة جامعة الملك سعود (اللغات والترجمة) فتشمل اللغويات، والترجمة، ومنهجية تدريس اللغات والترجمة. وتتمثل لغات النشر لهذه المجلة في العربية، والإنجليزية، والفرنسية، والألمانية، والأسبانية، والايطالية، والتركية، والفارسية، واليابانية. ويتم توزيعها على نطاق وطني وإقليمي.

مجلة جامعة الملك عبدالعزيز

تولت جامعة الملك عبدالعزيز بجدة إصدار هذه المجلة ، وصدر العدد الأول منها في عام ١٣٩٧هـ ، وكانت تصدر بشكل سنوي ، ثم توقفت عن الصدور .

مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : الآداب والعلوم الإنسانية

تقوم جامعة الملك عبدالعزيز ممثلة في مركز النشر العلمي بإصدار هذه المجلة، حيث صدر العدد الأول في عام ١٤٠٨هـ ولا تزال المجلة مستمرة في الصدور بشكل سنوي منتظم.

مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : الاقتصاد الإسلامي

تصدر هذه المجلة جامعة الملك عبدالعزيز بجدة ، وقد صدر العدد الأول منها في عام ١٤٠٩هـ . ولا تزال المجلة مستمرة في الصدور بشكل سنوي منتظم .

مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : الاقتصاد والإدارة

يشرف مركز النشر العلمي بجامعة الملك عبدالعزيز على إصدار

هذه المجلة، حيث صدر العدد الأول منها في عام ١٤٠٨هـ . والمجلة حاليا مستمرة في الصدور بشكل منتظم (نصف سنوية).

مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : العلوم

تتولى جامعة الملك عبدالعزيز إصدار هذه المجلة ، حيث صدر العدد الأول في عام ١٤٠٧هـ . ولا تزال المجلة مستمرة في الصدور بشكل سنوي منتظم .

مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : علوم الأرصاد والبيئة وزراعة المناطق الجافة

قام مركز النشر العلمي بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة بإصدار هذه المجلة ، وصدر العدد الأول منها في عام ١٤١٠هـ ، وكانت تصدر بشكل سنوي ، ومن ثم توقفت عن الصدور في عام ١٤٢١هـ .

مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : علوم الأرض

تشرف جامعة الملك عبدالعزيز على إعداد هذه المجلة وإصدارها ، حيث صدر العدد الأول بتاريخ ١٤٠٨هـ . ولا تزال مستمرة في الصدور بشكل سنوي منتظم .

مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : علوم البحار

تصدر هذه المجلة عن طريق جامعة الملك عبدالعزيز ، وصدر العدد الأول منها في عام ١٤١٠هـ . ولا تزال المجلة مستمرة في الصدور بشكل منتظم (سنوية) .

مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : العلوم التربوية

تتولى جامعة الملك عبدالعزيز إصدار هذه المجلة ، وقد صدر العدد الأول منها في عام ١٤٠٨هـ . ولا تزال المجلة مستمرة في الصدور بشكل سنوي منتظم .

مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : العلوم الطبية

تقوم جامعة الملك عبدالعزيز بإصدار هذه المجلة المتخصصة ، حيث صدر العدد الأول في عام ١٤١١هـ . ولا تزال المجلة مستمرة في الصدور بشكل منتظم (سنوية) .

مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : العلوم الهندسية

تصدر هذه المجلة تحت مظلة جامعة الملك عبدالعزيز بجدة من خلال مركز النشر العلمي بالجامعة ، حيث صدر العدد الأول في عام ١٤٠٩هـ . ولا تزال المجلة مستمرة في الصدور بشكل منتظم (كل ستة أشهر) .

مجلة الدراسات والبحوث التربوية

تصدر هذه المجلة الإدارة العامة لتعليم البنات بمكة المكرمة ، وقد صدر العدد الأول منها في عام ١٤٢١هـ ، وهي تصدر مرتين في السنة ، ولا تزال مستمرة في الصدور .

المجلة السعودية للتعليم العالي

تولت وزارة التعليم العالي إصدار هذه المجلة العلمية المحكمة ، وقد صدر العدد الأول منها في محرم ١٤٢٤هـ . وكان مقررا لها أن تصدر بشكل فصلي، إلا أن صدور المجلة توقف بعد إخراج العدد الرابع .

المجلة العربية للعلوم والهندسة

تصدر هذه المجلة عن طريق جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالظهران، وقد صدر العدد الأول منها في عام ١٣٩٩هـ ، ولا تزال مستمرة في الصدور بشكل فصلي (تصدر باللغة الإنجليزية) .

المجلة العلمية لجامعة القصيم : الزراعة والطب البيطري

تقوم إدارة النشر والترجمة بإصدار هذه المجلة المحكمة وفق مجموعة من الضوابط العلمية والمنهجية ، وقد صدر العدد الأول منها في عام ١٤٢٩هـ ، وهي تصدر بشكل سنوي .

المجلة العلمية لجامعة القصيم : العلوم الشرعية

تتولى إدارة النشر والترجمة في جامعة القصيم إصدار هذه المجلة العلمية المحكمة المتخصصة في الدراسات الشرعية ، وقد صدر العدد الأول منها في عام ١٤٢٩هـ ، وهي تصدر بشكل سنوي .

المجلة العلمية لجامعة القصيم : العلوم الصحية

صدر العدد الأول من هذه المجلة العلمية المتخصصة في عام ١٤٢٩هـ،

وهي مجلة سنوية تركز على الجوانب الصحية في مختلف فروعها ، ويتم تحكيمها من قبل أساتذة متخصصين في المجال .

المجلة العلمية لجامعة القصيم : العلوم العربية والإنسانية

تعد هذه المجلة من أحدث المجلات الجامعية التي صدرت في الآونة الأخيرة، حيث كان تاريخ صدور أول عدد منها في محرم ١٤٢٩هـ ، وتتولى إدارة النشر العلمي والترجمة بجامعة القصيم إصدارها ، ولا تزال مستمرة في الصدور حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة .

المجلة العلمية لجامعة القصيم : علوم الهندسة والحاسب

صدر العدد الأول من هذه المجلة في عام ١٤٢٩هـ، وهي مجلة متخصصة في العلوم الهندسية ، تصدر بشكل سنوي ، وتخضع مقالاتها للتحكيم العلمي ، ويتم الإشراف عليها من قبل هيئة التحرير .

المجلة العلمية لجامعة القصيم : العلوم الإدارية والاقتصادية

صدر العدد الأول من هذه المجلة في عام ١٤٢٩هـ، وهي مجلة متخصصة في العلوم الإدارية والاقتصادية، تصدر بشكل سنوي، وتخضع مقالاتها للتحكيم العلمي، ويتم الإشراف عليها من قبل هيئة التحرير .

المجلة العلمية لجامعة القصيم : العلوم الطبيعية والرياضيات

صدر العدد الأول من هذه المجلة في عام ١٤٢٩هـ، وهي مجلة متخصصة في العلوم الطبيعية والرياضيات، تصدر بشكل سنوي، وتخضع مقالاتها للتحكيم العلمي، ويتم الإشراف عليها من قبل هيئة التحرير .

المجلة العلمية لجامعة القصيم : العلوم التربوية والنفسية

صدر العدد الأول من هذه المجلة في عام ١٤٢٩هـ، وهي مجلة متخصصة في العلوم التربوية والنفسية، تصدر بشكل سنوي، وتخضع مقالاتها للتحكيم العلمي، ويتم الإشراف عليها من قبل هيئة التحرير .

المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل

يقوم المجلس العلمي بجامعة الملك فيصل بإصدار هذه المجلة العلمية المحكمة، وقد صدر العدد الأول منها في عام ١٤١٨هـ . ولا تزال المجلة

مستمرة في الصدور بشكل نصف سنوي (تصدر تحت إصدارين مختلفين هما : العلوم الإنسانية والإدارية، والعلوم الأساسية والتطبيقية) .

المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل : العلوم الإنسانية والإدارية

وهي متفرعة عن المجلة السابقة (بصفتها المجلة الأم) ، وتتولى جامعة الملك فيصل بالأحساء إصدار هذه المجلة ، وقد صدر العدد الأول منها في عام ١٤١٩هـ ، وهي تصدر نصف سنوية ، ولا تزال مستمرة في الصدور .

المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل : العلوم الأساسية والتطبيقية

وهذه المجلة العلمية متفرعة أيضاً عن المجلة الأم لجامعة الملك فيصل بالأحساء ، وقد صدر العدد الأول منها في عام ١٤٢٠هـ ، وهي تصدر سنوية ، ولا تزال مستمرة في الصدور .

مجلة كليات المعلمين : العلوم الإنسانية

تصدرها وكالة وزارة التعليم العالي لكليات المعلمين ، وصدر العدد الأول من هذه المجلة في عام ١٤٢٨هـ ، وهي نصف سنوية ، ومستمرة في الصدور حتى تاريخه .

مجلة كلية الآداب بجامعة الرياض

صدرت هذه المجلة العلمية عن طريق جامعة الرياض (جامعة الملك سعود حاليا) ، حيث كان ظهور العدد الأول من هذه المجلة في عام ١٣٩٠هـ، وظلت تصدر بشكل سنوي إلى أن توقفت عن الصدور .

مجلة كلية أصول الدين

تولت كلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض إصدار هذه المجلة ، وصدر العدد الأول منها خلال العام الجامعي ١٣٩٧/ ١٣٩٨هـ ، وكانت تصدر بشكل سنوي ، ومن ثم توقفت عن الصدور .

مجلة كلية التربية : جامعة الملك سعود

تولت عمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك سعود إصدار هذه المجلة التي تحمل سلسلة (دراسات تربوية) ، وصدر العدد الأول منها في عام ١٤٠٤هـ ، وكانت تصدر بشكل سنوي ، ومن ثم توقفت عن الصدور .

مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية (الأحساء)

صدرت هذه المجلة العلمية عن طريق جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وصدر العدد الأول خلال العام الجامعي ١٤٠١ / ١٤٠٢هـ ، وكانت تصدر بشكل سنوي إلى أن توقفت عن الصدور تماما .

مجلة كلية الشريعة واللغة العربية (أبها)

قامت كلية الشريعة واللغة العربية بأبها التابعة لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (قبل أن تتحول إلى جامعة مستقلة) بإصدار هذه المجلة ، حيث صدر العدد الأول منها في عام ١٣٩٨ / ١٣٩٩هـ ، وكانت تصدر بشكل سنوي ، ومن ثم توقفت عن الصدور .

مجلة كلية الشريعة واللغة العربية (القصيم)

أشرفت كلية الشريعة واللغة العربية بالقصيم التابعة لجامعة الإمام (قبل أن تتحول إلى جامعة مستقلة) على إصدار هذه المجلة ، وصدر العدد الأول منها في عام ١٣٩٩ / ١٤٠٠هـ ، وكانت تصدر بشكل سنوي ، ثم توقفت عن الصدور. وقد صدر العدد الثاني من هذه المجلة تحت عنوان (مجلة كليتي الشريعة وأصول الدين والعلوم العربية والاجتماعية) ، وصدر العدد الثالث تحت عنوان (مجلة كلية الشريعة وأصول الدين بالقصيم) .

مجلة كلية العلوم الاجتماعية

ظلت كلية العلوم الاجتماعية التابعة لجامعة الإمام بالرياض تصدر هذه المجلة فترة من الوقت ، حيث صدر العدد الأول عام ١٣٩٧هـ ، وكانت تصدر بشكل سنوي ، ومن ثم توقفت عن الصدور نهائيا .

مجلة كلية العلوم الصحية بأبها

تصدر هذه المجلة العلمية المتخصصة كلية العلوم الصحية في أبها ، وصدر العدد الأول منها في عام ١٤١٧هـ ، وهي غير منتظمة في إصدارها .

مجلة كلية اللغة العربية بالرياض

ظلت كلية اللغة العربية التابعة لجامعة الإمام بالرياض تصدر هذه المجلة فترة من الوقت، حيث صدر العدد الأول منها في عام ١٣٩١هـ، وكانت تصدر بشكل سنوي ، وبعد فترة توقفت عن الصدور . وقد صدر العددان الخامس والسادس

من هذه المجلة تحت عنوان (مجلة كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية).

مجلة كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى

أصدرت كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة هذه المجلة المتخصصة ، وصدر العدد الأول منها خلال العام الجامعي ١٤٠١ – ١٤٠٢هـ، وكانت تصدر بشكل سنوي ثم توقفت عن الصدور .

مجلة كلية المعلمين بالرياض

تصدر هذه المجلة وكالة وزارة التربية والتعليم لكليات المعلمين (سابقا؛ في الوقت الحالي تتبع وزارة التعليم) ، وصدر العدد الأول منها في عام ١٤٢٢هـ ، وهي نصف سنوية ، ولا تزال مستمرة في الصدور .

مجلة مركز البحوث التربوية

يصدر هذه المجلة مركز البحوث التربوية بكلية المعلمين في الباحة ، حيث صدر العدد الأول منها في عام ١٤٢٠هـ ، ولا تزال مستمرة في الصدور بشكل سنوي.

مجلة معهد اللغة العربية

ظلت وحدة البحوث والمناهج بمعهد اللغة العربية التابع لجامعة أم القرى بمكة المكرمة تصدر هذه المجلة العلمية فترة من الزمن ، حيث صدر العدد الأول في عام ١٤٠٢هـ ، وكانت تصدر سنوية ، ومن ثم توقفت عن الصدور من ضمن ما توقف من المجلات الجامعية الأخرى .

هذه سبيلي

تولى المعهد العالي للدعوة الإسلامية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض إصدار هذه المجلة ، وصدر العدد الأول منها عام ١٣٩٨هـ ، وكانت تصدر بشكل سنوي ، ومن ثم توقفت عن الإصدار.

ملحق رقم (٢)

آليات التواصل بالمجلات العلمية المحكمة في الجامعات السعودية

م	إسم المجلة	العنوان البريدي أو رقم الهاتف	البريد الإلكتروني
١	مجلة الجامعة الإسلامية	ص.ب ١٧٠ المدينة المنورة	ju@iu.edu.sa
٢	مجلة جامعة أم القرى للبحوث العلمية المحكمة	ص ب ٧١٥ مكة المكرمة	jas@uqu.edu.sa
٣	مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها	ص ب ٧١٥ مكة المكرمة	jll@uqu.edu.sa
٤	مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية	ص ب ٧١٥ مكة المكرمة	jss@uqu.edu.sa
٥	مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والنفسية	ص ب ٧١٥ مكة المكرمة	jep@uqu.edu.sa
٦	مجلة جامعة أم القرى للعلوم التطبيقية	ص ب ٧١٥ مكة المكرمة	jas@uqu.edu.sa
٧	مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية	ص ب ٧١٥ مكة المكرمة	
٨	مجلة جامعة أم القرى الطبية	ص ب ٧١٥ مكة المكرمة	jee@uqu.edu.sa
٩	مجلة جامعة أم القرى للهندسة والعمارة	ص ب ٧١٥ مكة المكرمة	jea@uqu.edu.sa

م	إسم المجلة	العنوان البريدي أو رقم الهاتف	البريد الإلكتروني
١٠	مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: العلوم الشرعية	ص ب ١٨٠١١ الرياض ١١٤١٥	journal@imamu.edu.sa
١١	مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: العلوم العربية	ص ب ١٨٠١١ الرياض ١١٤١٥	journal@imamu.edu.sa
١٢	مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: العلوم الإنسانية والاجتماعية	ص ب ١٨٠١١ الرياض ١١٤١٥	journal@imamu.edu.sa
١٣	مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: العلوم التطبيقية (إلكترونية)	ص ب ١٨٠١١ الرياض ١١٤١٥	journal@imamu.edu.sa
١٤	مجلة جامعة جازان: فرع العلوم الإنسانية	ص ب ٤٤٢١ جامعة جازان	jju@jazanu.edu.sa
١٥	مجلة جامعة جازان: فرع العلوم التطبيقية	ص ب ٤٤٢١ جامعة جازان	jju@jazanu.edu.sa
١٦	مجلة جامعة الملك خالد: العلوم الشرعية والعربية والإنسانية	ص ب ٩٠١٠ جامعة الملك خالد	almajallah@kku.edu.sa
١٧	مجلة جامعة الملك خالد: العلوم الطبيعية والطبية والتقنية	ص ب ٩٠١٠ جامعة الملك خالد	almajallah@kku.edu.sa

م	إسم المجلة	العنوان البريدي أو رقم الهاتف	البريد الإلكتروني
١٨	مجلة جامعة الملك سعود: الآدب	ص ب ٢٤٥٦ الرياض ١١٤٥١	arts-mag@ksu.edu.sa
١٩	مجلة جامعة الملك سعود: الحقوق والعلوم السياسية	ص ب ٥٥٦٦٩ الرياض ١١٤٥١	info@ksu.edu.sa
٢٠	مجلة جامعة الملك سعود: السياحة والآثار	هاتف ٠٠٩٦٦١١٤٦٧٤٩٤٩	cta@ksu.edu.sa
٢١	مجلة جامعة الملك سعود: العلوم	هاتف ٠٠٩٦٦١١٤٦٧٦٤٦٤	cscience@ksu.edu.sa
٢٢	مجلة جامعة الملك سعود: العلوم الإدارية	هاتف ٠٠٩٦٦١١٤٦٩٣٤٤١	ksupress@ksu.edu.sa
٢٣	مجلة جامعة الملك سعود: العلوم التربوية والدراسات الإسلامية	هاتف ٠٠٩٦٦١١٤٦٧٤٤٥٤	jes@ksu.edu.sa
٢٤	مجلة جامعة الملك سعود: علوم الحاسب والمعلومات	هاتف ٠٠٩٦٦١١٤٦٧٦١٧٦	ksupress@ksu.edu.sa
٢٥	مجلة جامعة الملك سعود: العلوم الزراعية	هاتف ٠٠٩٦٦١١٤٦٧٦٩٥٤	anishf@ksu.edu.sa
٢٦	مجلة جامعة الملك سعود: علوم طب الأسنان	ص ب ٥٢٥٠٠ الرياض ١١٥٦٣	saudidj@ksu.edu.sa

م	إسم المجلة	العنوان البريدي أو رقم الهاتف	البريد الإلكتروني
٢٧	مجلة جامعة الملك سعود: العلوم الهندسية	ص ب ٨٠٠ الرياض ١١٤٢١	ejournal@ksu.edu.sa
٢٨	مجلة جامعة الملك سعود: العمارة والتخطيط	ص ب ٥٧٤٤٨ الرياض ١١٥٧٤	jap@ksu.edu.sa
٢٩	مجلة جامعة الملك سعود: اللغات والترجمة	ص ب ٨٧٩٠٧ الرياض ١١٦٥٢	ksupress@ksu.edu.sa
٣٠	مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الآدب والعلوم الإنسانية	ص ب ٨٠٢٠٢ جدة ٢١٥٨٩	Ismael@kau.edu.sa
٣١	مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي	ص ب ٨٠٢١٤ جدة ٢١٥٨٩	a_alsaati@hotmail.com
٣٢	مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد والإدارة	ص ب ٨٠٢٠١ جدة ٢١٥٨٩	jkau_econ_adm@kau.edu.sa
٣٣	مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: العلوم	ص ب ٨٠٢٠٣ جدة ٢١٥٨٩	aasiri2@kau.edu.sa
٣٤	مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: علوم الأرصاد والبيئة وزراعة المناطق الجافة	ص ب ٨٠٢٠٨ جدة ٢١٥٨٩	mshaheen@kau.edu.sa
٣٥	مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: علوم الأرض	ص ب ٨٠٢٠٦ جدة ٢١٥٨٩	asabtan@yahoo.com

م	إسم المجلة	العنوان البريدي أو رقم الهاتف	البريد الإلكتروني
٣٦	مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: علوم البحار	ص ب ٨٠٢٠٧ جدة ٢١٥٨٩	ms-Journal@kau.edu.sa
٣٧	مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: العلوم التربوية	هاتف ٠٩٦٦١٢٤٨٤٦...٨..	تبين من الاطلاع على موقع المجلة بتاريخ 1436/3/22هـ أنها توقفت عن الصدور
٣٨	مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: علوم تصاميم البيئة	ص ب ٨٠٢١٠ جدة ٢١٥٨٩	هاتف رئيس التحرير 00966126952000
٣٩	مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: العلوم الطبية	ص ب ٨٠٢١٦ جدة ٢١٥٨٩	jkau.medsc@gmail.com
٤٠	مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: العلوم الهندسية	ص ب ٨٠٢٠٤ جدة ٢١٥٨٩	fwafa@kau.edu.sa
٤١	المجلة العربية للعلوم والهندسة بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن		لا يوجد للمجله ايميل على موقعها الإلكتروني ولكن يمكن التواصل معها من خلال الرابط http://ajse.kfupm.edu.sa/
٤٢	المجلة العلمية لجامعة القصيم: الزراعة والطب البيطري	ص ب ٦٦٢٢ بريدة ٥١٤٥٢	lvmagsc@yahoo.com
٤٣	المجلة العلمية لجامعة القصيم: العلوم الإدارية والاقتصادية		publisher@qujournals.org

م	إسم المجلة	العنوان البريدي أو رقم الهاتف	البريد الإلكتروني
٤٤	المجلة العلمية لجامعة القصيم: العلوم التربوية والنفسية	ص ب ٦٦١١ بريدة ٥١٤٥٢	qujeps@gmail.com
٤٥	المجلة العلمية لجامعة القصيم: العلوم الشرعية	ص ب ٦٦٠٠ بريدة ٥١٤٥٢	qu.mgllah@gmail.com
٤٦	المجلة العلمية لجامعة القصيم: العلوم الصحية	ص ب ٦٠٤٠ بريدة ٥١٤٣٢	
٤٧	المجلة العلمية لجامعة القصيم: العلوم الطبيعية والرياضيات	هاتف ٠٠٩٦٦١٦٣٨٠٠٠٥٠	info@qu.edu.sa
٤٨	المجلة العلمية لجامعة القصيم: العلوم العربية والإنسانية	هاتف ٠٠٩٦٦١٦٣٨٠١٤٨٥٠	publisher@qujournals.org
٤٩	المجلة العلمية لجامعة القصيم: علوم الهندسة والحاسب	ص ب ٣٨٠٠ الأحساء ٣١٩٨٢	publisher@qujournals.org
٥٠	المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل	ص ب ٨٠٢٠٣ جدة ٢١٥٨٩	scijkfu@kfu.edu.sa
٥١	مجلة العلوم الإنسانية والإدارية بجامعة المجمعه	هاتف ٠٠٩٦٦٥٦٤٠٤٣٦٠٩	ptc@mu.edu.sa

معهد الأمير نايف للبحوث و الخدمات الاستشارية
Prince Naif Institute for Research and Consulting Services

هـــــاتـــــف: 2588770 11 966+
فـــــاكـــــس: 2591100 11 966+
بريد إلكتروني : pnircs@imamu.edu.sa
صـندوق بـريـد: 5701 الرياض 11432

المجلات العلمية المحكمة في الجامعات السعودية

ردمك:٦-٣٢٦-٥٠٥-٦٠٣-٩٧٨